جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة: المالية و المحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبتين:

- بلفضيل مريم
- شباب زهيرة

بعنوان:

تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري (2009-2017)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ..../ .... /2020.

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

د: .... رئيسا

أ: أحمد بن السيلت ....مشرفا

د: .... مناقشا

السنة الجامعية : 2019–2020

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء و عرفان

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك علي بإتمام هذا البحث ، وعلى ما ممنت به علي من توفيق وسداد وعلى ما منحتني من قدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات.

ولا يسعني و أنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني الى الأستاذ أحمد بن السليت الذي لم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في انجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والعرفان الى الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وتقييمه

كما أشكر كل من ساعدني في اعداد هذا البحث من قريب أو من بعيد.

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا و أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب ، سرني أن أتقدم بثمرة جهدي هذا الى اللذين جاءتا طاعتهما بعد طاعة الواحد الأحد ، الى الوالدين الكريمين حفظهما الله لي ورعاهما ، والى جميع أفراد عائلتي والى صديقاتي و أصدقائي وكل من ساندني وساعدني ولم يبخل علي بمديد العون ولو بكلمة طيبة .

مريم

نشكر المولى عز وزجل أن من علينا بنعمته ووفقنا على انجاز هذا العمل والذي يعد ثمرة عن نهاية مشوارنا الجامعي والذي قد نطعم بها من يأتي بعدنا.

سيسرني أن أتقدم بثمرة جهدي هذا إلى اللذين جاءتا طاعتهما بعد طاعة الواحد الأحد ، إلى والدين الكريمين أمي و أبي حفظهما الله لي ورعاها ، والى أخواتي و أختي ، الى صغارنا حفظهم الله ، والى جميع أفراد عائلتي شباب وكرمي ، الى صديقاتي وزملائي في الدراسة وكل من ساندني ولم يبخل علي بمد العون ولو بكلمة طيبة

زهيرة

فهرس المحتويات :

كلمة شكر	
إهداء	
ملخص	
مقدمة	أ
الفصل الأول : عموميات حول تقييم الأداء المالي	
تمهيد	**09**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي	**10**
المطلب الأول: ماهية الأداء المالي	10
الفرع الأول : ماهية الأداء	10
الفرع الثاني : ماهية تقييم الأداء	10
الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي (ماهية)	11
المطلب الثاني : عناصر تقييم الأداء المالي ومؤشراته	12
الفرع الأول: عناصر تقييم الأداء المالي	12
الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي	13
المطلب الثالث: أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي	17
الفرع الأول: أهداف تقييم الأداء المالي	17
الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء	18
المبحث الثاني : قواعد ومراحل عملية تقييم الأداء والصعوبات التي تواجهها	**20**
المطلب الأول: القواعد الأساسية لتقييم الأداء	20
المطلب الثاني : مراحل عملية تقييم الأداء	21
المطلب الثالث: الصعوبات أو الأخطاء التي تواجه عملية تقييم الأداء	22

المطلب الثاني : نموذج العائد على حقوق الملكية	29
خلاصة الفصل	**37**
الفصل الثاني: الجهاز المصرفي	
تمهيد	**39**
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الجهاز المصرفي	**40**
المطلب الأول : مفهوم الجهاز المصرفي و أهميته	40
الفرع الأول: مفهوم الجهاز المصرفي	40
الفرع الثاني : أهمية الجهاز المصرفي	41
المطلب الثاني : مكونات الجهاز المصرفي وخصائصه	41
المطلب الثالث : أهداف ووظائف الجهاز المصرفي	53
الفرع الأول: أهداف الجهاز المصرفي	53
الفرع الثاني: وظائف الجهاز المصرفي	54
المبحث الثاني: مزايا وعيوب الجهاز المصرفي	**55**
المطلب الأول: مفاسد النظام المصرفي	55
المطلب الثاني: أسباب ضعف الجهاز المصرفي	55
المطلب الثالث: عوامل الثقة في الجهاز المصرفي	58
المبحث الثالث: موارد واستخدامات الجهاز المصرفي، ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية	**59**
المطلب الأول: موارد واستخدامات الجهاز المصرفي	59
المطلب الثاني: دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية	60
خلاصة الفصل	**64**
الفصل الثالث: واقع تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري	
تمهيد:	**66**
المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري	**67**

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للجهاز المصرفي الجزائري	67
الفرع الأول: قبل الاستقلال	67
الفرع الثاني: بعد الاستقلال	72
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي	76
المطلب الثاني: تطور الجهاز المصرفي الجزائري من خلال قانون النقد والقرض (90-10)	82
الفرع الأول: إصلاحات في إطار قانون النقد والقرض (90-10)	82
الفرع الثاني: طور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض (90-10)	83
المطلب الثالث: إعادة هيكلة وتنظيم القطاع المصرفي الجزائري	86
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري	**87**
المطلب الأول: إجراءات تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري	87
الفرع الأول: السلامة المصرفية	87
الفرع الثاني: كفاية رأس المال Capital Adequacy	92
الفرع الثالث: الربحية	95
المطلب الثاني: جهود الجهاز المصرفي الجزائري لتحسين أدائه المالي	99
المطلب الثالث: المساهمة لتحسين تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري	102
خلاصة الفصل الثالث	**113**
الخاتمة العامة	**115**
قائمة المصادر و المراجع	

قائمة الأشكال:

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01/01: يوضح نموذج بطاقة الأداء المتوازن	
الشكل رقم 02/01: نموذج العائد على حقوق الملكية	
الشكل رقم 01/03: هيكل الجهاز المصرفي الحالي (البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل المرخصة إلى غاية 2017/01/11.	
الشكل رقم 02/03: يمثل نسب تطور كفاية رأس المال (2009-2017)	
الشكل رقم03/03 : يمثل نسب تطور السيولة خلال الفترة (2009-2017)	
الشكل رقم 04/03: يمثل نسب تطور الربحية خلال الفترة (2009-2017)	

قائمة الجداول:

عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 01/01 : نموذج الميزانية بنك تجاري	
جدول رقم 02/01: نموذج لجدول حسابات النتائج لبنك تجاري	
جدول رقم 03/01: مؤشرات قياس العائد في البنوك التجارية	
جدول رقم04/01: مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية	
جدول رقم01/03 : مؤشرات الصلابة المالية للجهاز المصرفي الجزائري (2009-2017(	
جدول رقم 02/03: يمثل نسب تطور كفاية رأس المال (2009-2017(	
جدول رقم03/03 : يمثل نسب تطور السيولة خلال الفترة (2009-2017(	
حجم فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 2009-2017	
جدول رقم 04/03: يمثل نسب تطور الربحية خلال الفترة (2009-2017)	

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري، من خلال تحليل نتائج بعض المؤشرات المالية له، خلال الثمن سنوات ما بين عامي 2009-2017، و اعتمادا على البيانات المتخرجة من القوائم المالية.

استخلصنا مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من من مختلف أنواعها فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة جيدة و متطورة و لا تستطيع من الإدارة معرفة ما حققته من نتائج و ما ضيعته من فرص إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي، عن طريق دراسة و تحليل المؤشرات المالية.

حيث تعد المؤشرات المالية من بين الأدوات المهمة في عملية تقييم الأداء المالي لبنوك إذ أنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات و القوائم نتائج الأعمال، و من الزيادة ، الكفاءة و فعالية البنوك.

الكلمات المفتاحية:

الأداء المالي، المؤشرات المالية، الكفاءة و الفعالية.

Summary:

This study aims to evaluate the financial performance of the Algerian banking system, by analyzing the results of some of its financial indicators during the years between 2009-2017, and based on the data extracted from the financial statements.

We extracted whatever is available to the institution from resources of various kinds, so it cannot exploit them except through good and sophisticated rational management, and the administration cannot know what results it has achieved and what opportunities it has lost except by evaluating its performance, especially financial performance, by studying And analysis of financial indicators.

Financial indicators are among the important tools in the process of evaluating the financial performance of banks, as they show the relationships between the numbers included in budgets and lists, business results, and the increase, efficiency and effectiveness of banks.

key words:

Financial performance, financial indicators, efficiency and effectiveness

مقدمة عامة

مقدمة

تعد المصارف إحدى مؤسسات الخدمات المالية التي تتمحور أنشطتها حول الوساطة المالية ، أو بعبارة أخرى هي المنشآت التي يلتقي عندها عرض الأموال بالطلب عليها ، إذ تمثل العمود الفقري للنشاط الاقتصادي بحيث من خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدماتية والعقارية وغيرها ، وأصبحت البنوك في العصر الحالي تواجه تحديات غير مسبوقة وغير متوقعة يتطلب تجاوزها أداء قوي وفعال في جميع مجالات نشاطها ، وهذا ما دفع العديد من الدول عبر العالم إلى تحرير وإصلاح قطاعاتها المصرفية بالتركيز على المستويات المؤسسية والرأسمالية والموارد البشرية والتكنولوجية ، فتم الانتقال من خلال ذلك من العمل المصرفي التقليدي وهو حال القطاع المصرفي الجزائري التأقلم السريع مع معطيات هذه التحديات وتحويلها إلى فرص الأساسية و اللازمة لنموه واستمراره وتطوير أدائه ، إضافة إلى ذلك يعتبر موضوعا ذو أهمية بالغة وخاصة في الوقت الراهن .

وضمن هذا السياق عملت الجزائر منذ سنوات السبعينات إلى اليوم على إصلاح قطاعها المصرفي معتمدة على فلسفة وفكر اقتصادي تغير عبر الزمن ، وقد أنتج مستويات متباينة للأداء المالي للمصارف حيث يعتبر الأداء المالي من المقومات والركائز الأساسية للمصارف ويوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة البنوك من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا ، ويعتبر الأداء المالي من أكثر أنواع الأداء استخداما وذلك لقياس أداء البنك لامتيازه بالاستقرار والتبات والمساهمة في توجيه المصارف نحو مسار أفضل وصحيح.

ومن خلال كل هذا ارتأينا إلى إدراج الإشكالية التالية :

ما مدى فعالية تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي ؟

وهذا التساؤل يقودنا بدوره نحو طرح جملة من التساؤلات والاستفسارات الفرعية من أهمها:

الأسئلة الفرعية:

*كيف يتم تقييم الأداء المالي داخل الجهاز المصرفي ؟

* ما هو مفهوم الأداء المالي ؟ وما هو الجهاز المصرفي ؟

* هل تعتبر المؤشرات المالية أداة كافية في تقييم أداء الجهاز المصرفي ؟

*كيف تطور الجهاز المصرفي الجزائري ؟ وما هي أهم الإصلاحات التي مر بها ؟

* ماهي الشروط والإجراءات الكفيلة برفع كفاءة الأداء المالي لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي؟

* ما واقع عملية تقييم الأداء المالي في الجهاز محل الدراسة ؟ وكيف يمكن تحسينه ؟

الفرضيات:

1 – يتم تقييم الأداء المالي داخل الجهاز المصرفي عن طريق استعمال المؤشرات المالية

2 – استعمال مؤشرات الأداء المالي ليس له علاقة بالأهداف المسطرة

3 – الأداء المالي يبين الوضعية المالية للجهاز المصرفي كما أن له دور كبير في تحقيق المردودية وتحسين السيولة

4 – لا يوجد تأثير لتطور الجهاز المصرفي على تحسين أدائه المالي

5 – إن الجهاز المصرفي الجزائري يقدم خدمات محدودة وتقليدية ولا يمتلك مقومات مواكبة تطور على المستوى العالمي ويتميز بضعف أدائه

6 – إن الجهاز المصرفي الجزائري محل الدراسة الميدانية، يعتمد على نفس المعايير والمؤشرات الموصي بها عالميا في تقييم الأداء المالي.

أسباب اختيار الموضوع :

1 – طبيعة التخصص الذي ندرسه يتلاءم مع الموضوع

2 –كون الأداء المالي أداة هامة يعتمد عليها الجهاز المصرفي في معرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة.

3 – الرغبة الشخصية في معرفة أهم المؤشرات الأداء المالي من طرف الجهاز المصرفي في ممارسة أعمالها

الأهداف المسطرة :

- إظهار ما مدى أهمية الأداء المالي

* إعطاء مفهوم واسع للأداء ومدى فعاليته

* تسليط الضوء على كل ما يحيط بالجهاز المصرفي وكيفية تسييره

* إظهار الجانب التطبيقي حول هذا الموضوع

صعوبات البحث:

* عدم وجود تقارير سنوية حديثة (**2018 و 2019**) بسبب عدم النشر

* ندرة المعطيات والمعلومات والمراجع وذلك راجع لغلق المكتبات بسبب انتشار وباء كورونا

* صعوبة الحصول على المعلومات والمعطيات المتعلقة بالجانب التطبيقي من طرف البنوك وفروعها بحيث اضطررنا لدراسة ميدانية للجهاز المصرفي الجزائري بصفة عامة.

مجال الدراسة :

قمنا بدراسة تطبيقية من الفترة 21 فيفري إلى 6 مارس 20

فترة التربص والتي تمس الفترة من 2009 إلى2017.

أما المجال المكاني فتمثل في الجهاز المصرفي الجزائري

منهج الدراسة :

من أجل تحليل إشكالية الدراسة، والإجابة على الأسئلة المطروحة واثبات و نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة، يتعين علينا إتباع منهج وصفي وذلك بوصف الأداء المالي والجهاز المصرفي ويتخلله أسلوب التحليل من خلال تحليل كل عناصر التي تدخل في هذا الإطار.

إضافة إلى الاعتماد على أسلوب دراسة حالة في الشق التطبيقي من خلال دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري وإسقاط النتائج على مستوى أوسع.

أهمية الدراسة :

تظهر أهمية الدراسة ، من خلال متعددة تتمثل في أهمية تقييم وقياس الأداء المالي للجهاز المصرفي وعلى ضرورة وضع نموذج تنبؤي يطبق مجموعة من النسب المالية المختارة بأسلوب علمي وإحصائي هادف ، و أيضا كمحاولة تحديد مواطن المثل والنجاح للأداء المالي للجهاز المصرفي في وقت مبكر لتمكن من اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة ، واقتراح معايير و أساليب إضافية تتلاءم مع التغيرات التي تطرأ على البيئة المحيطة بها.

وسائل جمع المعلومات والبيانات :

- الكتب المتخصصة في مجال البحث "كتب مالية اقتصادية "

- التقارير والملتقيات
- الأطروحات والرسائل الجامعية
- المواقع الالكترونية

الدراسات السابقة :

1 * دراسة فاطمة شادي ، الموسومة ب " آليات تقويم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية " وهي عبارة عن مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية وبنوك وتم مناقشتها في سنة 2014/2013 ، جامعة ام البواقي حيث تطرقت الباحثة في هذا الموضوع إلى الأهداف التالية والتي مفادها كشف التدهور الحاصل في أدائها في وقت مبكر ، وإظهار الجوانب الايجابية ومحاولة تعزيزها ، ويضمن سلامة وصحة تنفيذ سياسيات الدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني ، وعلى اثر هذا قسمت خطة المبحث إلى 3 فصول أساسية فالفصل الأول معنون بعموميات حول البنوك التجارية والأداء المالي وتطرق إلى أهم العناصر أهمها الأداء من منظوره المالي في البنوك التجارية والفصل 2 معنون بتقويم الأداء المالي في البنوك التجارية وتطرقت في هذا الفصل إلى الإجراءات التصحيحية والإستراتيجية المعتمدة لرفع الكفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية أما الفصل الثالث فهو يمثل الجزء التطبيقي الذي سلط الضوء على واقع تقويم الأداء المالي في البنك الوطني الجزائري بوكالة عين البيضاء (321) وقد تم التوصل إلى أهم النتائج المتمثلة في :

– عملية تقييم الأداء المالي تمثل نقطة البداية في الكشف عن حقيقة النشاط ، وذلك لإمكانية رسم الخطط المستقبلية التي تساهم في تفادي الوقوع في المشاكل والأخطار الحاصلة سابقا ، لان إدارة البنوك التجارية تسعى جاهدة إلى تحسين نوعية خدماتها لمواكبة التطورات التقنية الحاصلة .

– الإجراءات المتخذة بشأن القروض والديون المتعثرة من قبل الإدارة البنكية سليمة ، حيث تقوم بالملاحقة القضائية للعملاء المتأخرين ، وإقناعهم بتسديد الديون المترتبة عليهم أو إعادة الاتفاق على تحديد المدة الزمنية لتسديد القرض مقابل تحمله فائدة تأخيرية.

2 * **دراسة فالي نبيلة ، الموسومة بعنوان " استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية** "وهي عبارة عن أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية تم مناقشتها في سنة 2017/2016 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف حيث تطرقت الباحثة إلى أهداف أساسية منها معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات المصرفية في الاقتصاد الوطني ، والتحديات المختلفة التي تواجه المؤسسات المصرفية الجزائرية في ظل البيئة الحالية ، وكذا التعرف أكثر على طبيعة

ومستوى التقنيات البنكية المتبعة في البنوك الجزائرية ، ومدى ملائمتها للأوضاع الحالية ، ومعرفة إلى أي مدى المؤسسات المصرفية الجزائرية هي مواكبة للتغيرات والمستجدات المعاصرة ، وقسمت خطة بحثها إلى 4 فصول فالفصل الأول يتحدث عن دور الجهاز المصرفي الجزائري في الاقتصاد الوطني أما الفصل 2 فتطرق إلى التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري في ظل البيئة المصرفية الجديدة ، والفصل 3 معنون بسياسات واستراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية ، أما الفصل 4 فهو محاولة للدراسة الميدانية لاستراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية عن طريق الدراسة الميدانية التي أجريت على وكالات بنكية جزائرية موجودة في ولاية سطيف وولاية قسنطينة ، وولاية برج بوعريريج.

وقد تم التوصل إلى :

– النظام المصرفي الجزائري مؤطر في الجزائر ، أي لا يمكن الخروج منه أو حتى تغييره فهو مسير 100% من طرف الدولة وبنك الجزائر الذي يعتبر بنك البنوك ، هذا الأخير مسير أيضا من طرف الدولة ، الأمر الذي جعل من النظام المصرفي لا يقوم بالدور الحقيقي له ، نظرا للقيود القانونية أو التنظيمية التي تحدد وتعرقل ذلك.

* يعتبر التأهيل السبيل الوحيد للمؤسسات المصرفية الجزائرية لتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلية والدولية وتعظيم مكاسبها، وهذا من خلال القيام بتطوير شامل لمختلف الجوانب فيها، سواء الإدارية أو التنظيمية، أو الوظيفية أو القانونية أو البشرية.

*البنوك الجزائرية مسايرة نوعا ما للبنوك الأجنبية في الخدمات التي تقدمها ، لكن ليس بالتقنيات والجودة المعتمدة في البنوك الأجنبية ، كما تملك نوعا ما من المؤهلات الضرورية التي تجعلها في مستوى المؤسسات المصرفية الأجنبية

3 * دراسة عثماني صليحة وبن غاذة اسمهان بعنوان " واقع النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية " ، وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماستر ل م د في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود البنوك ومالية دولية تمت مناقشتها في سنة 2015 / 2016 المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت حيث تم التطرق إلى أهداف أساسية أهمها : عرض أهم الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري ، إبراز الطرق المتبعة في الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والهدف منها ، تقييم أثار الإصلاحات على دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية وذلك من إعطاء فكرة على تطور النظام تاريخيا ، وتم تقسيم خطة البحث إلى 3 فصول ، فالفصل الأول تطرقا فيه إلى عموميات حول الجهاز المصرفي ، و الفصل 2 عبارة عن مفاهيم عامة حول

التنمية الاقتصادية أما الفصل 3 فجاء ليبين دور الجهاز المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن النتائج المتوصل إليها :

* حق النظام المصرفي جزء من النظام المالي وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس لها العمليات المصرفية وخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الائتمان ويشمل الجهاز المصرفي المؤسسات المالية السلطات الاقتصادية عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة.

* مر الجهاز المصرفي بعدة مراحل تاريخية بدأ من عهد قبل الاستقلال حيث كان أول نشأة رأت النور كانت في باريس سنة 1716 على يد الاسكتلندي جون لو تحت اسم البنك العام وتغير اسمه في سنة 1718 واخذ اسم البنك الملكي ولقد نجح هذا البنك نجاح كبير .

* أما بعد الاستقلال فقد عرف الجهاز المصرفي في عدة تطورات قبل أن يصل إلى ما هو عليه إلا أن ضمن الإجراءات الأولية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في مجال النقد وإنشاء الخزينة تم إنشاء البنك المركزي الجزائري.

4 * دراسة الهام طراد ، مروى مزهودي بعنوان " دور الجهاز المصرفي في تنشيط الأوراق المالية " ، وهي عبارة مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، تخصص تمويل مصرفي تم مناقشتها في سنة 2015 /2016 جامعة العربي تبسي – تبسة ، حيث تطرقا إلى أهداف أساسية أهمها : محاولة التعرف على الجوانب النظرية للجهاز المصرفي والسوق المالي ، وتحديد الإطار النظري ، التعرف على واقع سوق الأوراق المالية بالجزائر والهيكل التنظيمي لبورصة الجزائر ... ، وعلى اثر هذا قسمت خطة البحث إلى 3 فصول فالفصل 1 معنون بعموميات حول الجهاز المصرفي الجزائري وقد تم التطرق إلى أهم التطورات والاتجاهات الحديثة للجهاز والفصل 2 تمثل في سوق الأوراق المالية ودور الجهاز المصرفي فيها أما الفصل 3 والأخير فتناول : سوق الأوراق المالية بالجزائر ودور الجهاز المصرفي في تفعيلها وقد تم التوصل إلى نتائج أهمها :

* عدم حداثة أداء الجهاز المصرفي الجزائري ، الذي لا يزال يقتصر في وظائفه على قبول الودائع ومنح الائتمان ، إضافة إلى عدم تنوع الخدمات المقدمة والمستثمرين وذلك بالرغم من الإصلاحات التي اختص بها.

* يواجه تطور السوق الأوراق المالية في الجزائر العديد من العوائق تتمثل في غموض النصوص القانونية مما يشكل عائقا أمامها.

* يعتبر وجود الجهاز المصرفي في سوق الأوراق المالية احد المقومات الهامة لنجاح ونمو هذا السوق.

هيكل الدراسة :

قصد الإجابة على التساؤلات الواردة ضمن إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية نستعرضها فيما يلي:

الفصل الأول : معنون بعموميات حول تقييم الأداء المالي والذي قسم إلى 3 مباحث يتضمن المبحث الأول أساسيات حول تقييم الأداء المالي ، تم التطرق فيه إلى مفهوم الأداء المالي وتقسيم الأداء المالي ، عناصره ومؤشراته ، أهدافه وأهميته ، أما المبحث الثاني فخصص للتعرف على القواعد الأساسية للأداء ، مراحل عملية التقييم بالإضافة إلى الصعوبات أو الأخطاء التي تواجهها عملية التقييم ، أما المبحث الثالث فيتمحور حول نماذج تقييم الأداء المالي

الفصل الثاني : المعنون بعموميات حول الجهاز المصرفي حيث قسم إلى 3 مباحث ركز المبحث الأول على تعريف الجهاز المصرفي وأهميته ، مكوناته وخصائصه ، أهدافه ووظائفه أما المبحث الثاني فتم التطرق إلى مفاسد الجهاز المصرفي ، أسباب ضعفه وعوامل الثقة فيه أما المبحث الثالث يتمحور حول موارد واستخدامات الجهاز المصرفي بالإضافة إلى دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية.

الفصل الثالث : والذي يمثل الجزء التطبيقي وخصص لتسليط الضوء على واقع تقييم الأداء المالي في الجهاز المصرفي الجزائري من خلال مبحثين ، تم التطرق في المبحث الأول إلى نشأة الجهاز المصرفي الجزائري وهيكل التنظيمي ، ثم إعادة الهيكلة والتنظيم ، ثم تقييم أداء الجهاز خلال السنوات 2009 إلى 2017 في المبحث الثاني كما تناولنا فيه مساهمة لتقييم الأداء المالي للجهاز وتحسينه

الفصل الأول:

عموميات حول تقييم الأداء المالي

تمهيد : يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي منظمة لما يتضمنه من قياس لمدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وكفاءتها في استغلال مواردها بصورة مثلى ، كما تعتمد عليه في إصدار الحكم على النتائج المحققة ورسم السياسات مستقبلا.

وفي مجال البنوك فان عملية تقييم الأداء لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات والمنظمات فمن خلالها تستطيع البنوك كشف نقاط القوة والضعف في كافة أنشطتها وتحديد الانحرافات من أجل معرفة كيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة لرفع وتحسين الأداء.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي

إن التقييم هو وسيلة لتحقيق غاية محددة وليس هدفا نهائيا بحد ذاته وتعد عملية تقييم الأداء المصرفي ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهداف المصرف في الربحية والسيولة والأمان أو السلامة المالية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطرة وبأقل تكلفة ممكنة.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

الفرع الأول: ماهية الأداء[1]

يعرف الأداء على أنه : " مركز ذو مسؤولية يتمثل في الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها ، فالفعالية تحدد المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف ، أما الإنتاجية تقارن بنتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك "

هذا التعريف يبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما **الانفعالية والإنتاجية**.

كما يعرف كذلك على أنَه: " مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها " – انعكاس قدرة المؤسسة وقابليته على تحقيق أهداف طويلة الأمد.

الفرع الثاني: ماهية تقييم الأداء[2]

يقصد بتقييم الأداء أنه : " دراسة وتحليل الجوانب القوة والضعف التي تكشف انجازها لأنشطة على المستوى الكلي أو الحكم على انفراد أو مؤسسة أو أي جزء من مواردها ".

– ويعرف على أنه وسيلة للتحقق من أن العمليات التي تم انجازها في نهاية مدة معينة مطابقة الأعمال المراد انجازها وفق الخطط والبرامج المحددة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة لغرض إعطاء الجهات ذات العلاقة الصورة الواضحة من الانحرافات مع تشخيص أسبابها لغرض تقييم المقترحات العلمية والعملية لمعالجتها .

---

[1] عبد الوهاب دادني ورشيد حفصي ، **" تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل التعاملي التمييزي (A E D) خلال الفترة 2011/2006 "** مجلة الواحات لبحوث الدراسات ، جامعة غرداية ، المجلد السابع ، العدد السابع ، 2014 ، ص 24 متاح على موقع الانترنت
https M // schol. Google . com. 01/06/2020 a 13 :58 page 24

[2] خديجة دراية ، معطاشة مبروكة **" تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "** ، مذكرة شهادة تخرج ليسانس ، تخصص مالية مؤسسة جامعة جيلالي يابس ، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير 2012/ 2013 ، ص 13

– ويعرف على أنه " مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة. "

ويعرف أيضا " عن قياس مدى نجاح الوحدات في تحقيق البنك لأهدافه المحددة مسبقا أو هو التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة "

الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي (ماهية)[1]

– يعني تقييم الأداء المالي : " تقديم حكم ذو قيمة حلول حول إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية ، فيعد مفهوم تقييم الأداء المالي مفهوما ضيقا بحيث أنه يرتكز على استخدام سند تستند إلى المؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف المالية.

– هو عبارة عن الوصف لوضعية المصرف الآن وتحديد الاتجاهات التي اتخذتها لوصول إليه من خلال دراسة الإيرادات والموجودات ، كما أنه يوضح الهيكل التمويلي واستخدام مؤشرات الربحية ويعكس الكفاءة التمويلية والتشغيلية.

– عملية شاملة تستخدم فيه جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للمصرف ، وتحديد الكيفية التي أديرت بها مواردها من خلال فترة زمنية معينة.

ويعرف أنه: " مرحلة من مرحلة اعترافيه فعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها تبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات أسبابها وطرق معالجتها لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين."

[1] طيب بوليحة ، عمر بوجمعية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا " العدد 14 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف الجزائر 2016 ، ص 9

المطلب الثاني : عناصر تقييم الأداء المالي ومؤشراته

الفرع الأول: عناصر تقييم الأداء المالي

من أهم عناصر تقييم الأداء نجد ما يلي :[1]

1- **الكفاءة :** إن مفهوم الكفاءة يتصل بتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسات كمدخلات وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات ، باعتبار أن المؤسسة أداة تحويل المدخلات إلى مخرجات.

- هنا نرى أن الكفاءة هي الحصول ما هو كثير نظير ما هو أقل أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى

2 – الفعالية: تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد البشرية والمادية والمعلوماتية استخداما قادرا على تحقيق الأهداف والنمو والتطور.

- وتسيير الفعالية هنا إلى مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.

3 – الإنتاجية: تتمثل في مدى جودة تجميع الموارد في المؤسسة واستغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج، وهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى بأقل قدر من إنفاق للموارد.

- هنا الإنتاجية تشير إلى وجود علاقة نسبية بين مدخلات ومخرجات المؤسسة.

4 – الجودة: هي قدرة المنتج على تلبية الحاجات للمستهلكين وبأقل تكلفة.

وهنا الجودة تشير وجود علاقة بين المنتج و المستهلك.

[1] سعدي يحي و أوصيف لخضر ، " **أثر إدارة الجودة الشاملة وفعالية المنظمة** " ، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، جامعة مسيلة ، 11/10 نوفمبر 2009 ص 812 متاح على موقع الانترنت
https: // scholar . Google. com 02/ 07/ 2020 a 16 :02

الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي [1]

تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها المالية لمعرفة سلامة مركزها المالي وربحية المؤسسة، ومن بين هذه المؤشرات نجد:

1 – **نسبة السيولة:** وتعني السيولة الموجودة بالمؤسسة والتي من خلالها تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وهناك مقاييس متعددة لقياس نسبة السيولة ومن بينها نجد:

1 – 1 نسبة التداول: وتتمثل في الموجودات المتداولة مقسومة على المطلوبات المتداولة والنسبة النمطية لها وهذه النسبة عبارة عن مقياس مبدئي لمقدرة المؤسسة على مقابلة ديونها الخارجية.

2 –1 – نسبة السيولة السريعة: وتعتمد هذه النسبة أكثر دقة من نسبة التداول لقياس السيولة في المؤسسات يمكن حسابها بخصم المخزون السلعي من الموجودات المتداولة ثم قسمة الباقي على المطلوبات المتداولة والنسبة النمطية بها.

2 – نسبة الرافعة المالية : وتشير هذه النسبة إلى استخدام أصول الدين من قبل المؤسسة.

3 – نسبة النشاط : مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول أي تقيس مدى الكفاءة في إدارة الأصول ومن بين هذه النسب نجد :

1 – 3 – معدل دوران المخزون السلعي : ويتم التوصل إليه بقسمة مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة على 2 ، والغاية من معدل دوران المخزون السلعي هي تقدير سرعة دقة النقدية عبر خزان المخزون السلعي ، أو مدى كفاءة إدارة المخزون والنسبة النمطية له 9 مرة.

[1] زهراء تغريل ، **"أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص دراسات محاسبة وجبائية معمقة ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2012 2013 / ص 05 متاح على موقع الانترنت

https : // scholar . googl . com

2– **3– معدل دوران الذمم المدينة :** ويتم استخراجه بقيمة صافي المبيعات على رصيد المدين ، أما متوسط فترة التحصيل فتحسب عن طريق قسمة عدد أيام السنة (360) على معدل دوران الذمم المدينة والنسبة النمطية لفترة التحصيل هي : 20 يوم

3 – 3 معدل دوران رأس مال العامل : والتي تمثل العلاقة بين صافي المبيعات من جهة وصافي رأس المال من جهة أخرى ، وتعد هذه النسبة مؤشرا لقياس كفاءة الإدارة في استخدام رأس المال العامل ، وكلما ارتفعت يكون ذلك مؤشرا للكفاءة والعكس بالعكس ، والنسبة النمطية لهذا المعدل هي = 1.8 مرة.

4 – 3 معدل دوران مجموع الموجودات الثابتة : ويتم التوصل إليه عن طريق قسمة الصافي المبيعات على صافي الموجودات الثابتة ، ويستخدم المعدل لقياس دوران الآلات والمعدات والنسبة النمطية هي 5 مرة.

5 – 3 – معدل دوران الموجودات : ويتم استخراجه بقسمة صافي المبيعات السنوية على مجموع الموجودات ، ويوضح هذا المعدل إنتاجية الموجودات ، خلال الفترة أو عدة فترات التي تتحول فيها الموجودات إلى المبيعات والنسبة النمطية هي 2 مرة .

4– **نسبة الربحية :**[1] تعطي هذه النسبة مؤشرات عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها أو استثمارها ومن بين نسب الربحية نجد :

1- 4 **معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الضرائب / مجموع الموجودات**

ويستفاد منها تعظيم معدل العائد على حقوق أصحاب المؤسسة مع اخذ المخاطرة بالحسبان ، والنسبة النمطية لها هي **11.4%–**

2 – 4 العائد على حقوق الملكية :

صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة / صافي حقوق الملكية

ويوضح هذا العائد المردود الذي يحققه المالكون قبل التوزيع مقسوم على الأرباح والنسبة النمطية هي 15 **%**

[1] زهراء لغريل ، مرجع سبق ذكره ، ص 06

3 – 4 القوة الايرادية : وهي حاصل ضرب معدل دوران الموجودات في هامش الربح الصافي من المبيعات أو (الهامش) ومعرفة القوة الايرادية للمؤسسة تشكل خطوة مهمة نحو تحليل ربحية المؤسسة وفهم العوامل التي تؤثر على الربحية.

4– 4 هامش الربح من المبيعات : ويحسب بصافي الدخل بعد الضريبة / المبيعات الصافية ويعني ما تحصل عليه المنظمة من ربح لدينار الواحد من المبيعات الصافية والنسبة النمطية هي 5 **%**

5 – نسبة التقييم : تشير إلى كيفية تقييم أسهم المؤسسة في سوق رأس المال ، وطالما إن القيمة السوقية للأسهم تعكس التأثير الموحد للمخاطرة والعائد ، فان نسب التقييم تعد هي المقاييس الشاملة لأداء المنظمة ، منها نسب الأسعار إلى الأرباح ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

6 – نسبة النمو : هي المؤشرات التي تقيس مدى نمو المنظمة في إطار نمو الاقتصاد الوطني متمثلا في نمو الدخل القومي ، أو نمو القطاع الذي تعمل فيه المؤسسات ، ومن هذه المؤشرات مايلي :

1 – 6 – نمو المبيعات : وهي نسبة مؤشر المبيعات الصافية المحققة خلال سنة مالية معينة بالقياس مع السنة الماضية ، وتقاس بقسمة المبيعات الصافية للسنة الحالية على المبيعات الصافية للسنة السابقة مضروب في 100 مطروحا من 100 والنسبة النمطية 7.2 **%**

2 – 6 – نمو الدخل الصافي : ويقاس بقسمة الدخل الصافي للسنة الحالية على الدخل الصافي للسنة السابقة مضروبا في 100 مطروحا من 100 والنسبة النمطية هي 10 %

3 – 6 القيمة المضافة : يستخدم هذا المعيار لبيان القيمة المضافة التي سوف تتولد من العملية الإنتاجية ، ويمكن تعريف القيمة المضافة بأنها قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج أو سعر السوق مطروحا من المستلزمات السلعية والخدمية ، وتستخدم القيمة المضافة لتقدير مساهمة المؤسسة في الدخل القومي.

7 – مؤشرات ملاءة رأس المال :

تراعي المصارف التجارية أن تتوافر لها رؤوس أموال لتغطية احتياجاتها من المعادن والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة وأيضا لمواجهة التزاماتها إذ إن الحفاظ على ملاءة رأس المال في المصرف التجاري يعد أمر ضروريا ومهما لدعم ثقة المودعين وذلك حتى يتمكن من اجتذاب الودائع الكافية لتامين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم ومتميز وتضم مؤشرات ملاءة رأس المال أنواعا عدة أهمها :

7-1 نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات :(حق الملكية ÷ إجمالي الموجودات) ×100

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على رأس ماله في تكوين الموجودات، ويحاول المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، وعدم انخفاضها عند معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاة ما يقرره المصرف المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية الأزمة لأموال المودعين.

2 – 7 نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع: (حق الملكية ÷ إجمالي الودائع) ×100

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدرا من مصادر التمويل، ومدى قدرة المصرف على رد الودائع من الأموال المملوكة له، وان ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية الأزمة لأموال المودعين.

8 – مؤشرا توظيف الأموال : [1]

تهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجلات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للمصرف ، وسياسة استخدام الأموال وتقيس هذه المؤشرات أداء المصرف التجاري في استخدام الأموال المتاحة ، وإنتاجية العملة والعائد الذي حققه المصرف نتيجة الاستثمار في المجلات المختلفة.

1 – 8 نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع = (إجمالي القروض÷ إجمالي الودائع) ×100

تعد هذه النسبة من المؤشرات الرئيسية لقياس أداء المصرف التجاري على توظيف الودائع، وهي توضح حجم الأموال التي استخدمها وحفظها المصرف من إجمالي ودائع العملاء ، وزيادة النسبة تعني زيادة قدرة المصرف التجاري على توظيف الأموال.

2 – 8 نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات: = (إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الموجودات)×100

[1] زهراء لغريل ، مرجع سبق ذكره ، ص 08

يوضح هذا المعدل كفاءة المصرف التجاري في تشغيل الموارد المالية المتاحة وكفاءته في تفعيل الإمكانيات البشرية والمالية الأخرى في أداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء منها في العمولات والفوائد المحققة ، وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليل على الاستقلال السليم لتلك الموجودات.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: أهداف تقييم الأداء المالي

تهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ما يلي:

- تقييم مدى تحمل المسؤولية للمسؤوليات المخولة لهم.

- تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها.

- التأكد من أن المسؤولية يتحفز عن نحو تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل.

- التمكن من إجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام داخل المؤسسة لتحديد المجالات التي يجب أن تجري فيها إنتاجيات

- الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها.[1]

- الكشف على الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المستفيدين إلى وسائل تلاقيها مستقبلا.

[1] شيخ بداوي، **" تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء "** ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد السابع 2009 – 2010 ، ص 2118

– تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يطلع فيها ، من خلال قياس إنتاجية لقسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازات سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى لأداء الوحدة.

– الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا اكبر وبتكاليف أقل وبنوعية جيدة[1]

كما تهدف عملية تقييم الأداء كذلك إلى:

– تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المعيار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة ، حيث شكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كثيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات الواقعية .

– إبراز مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية.

– كذلك إبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عند الاستثمار في الأصول[2]

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء

تكمن أهمية تقييم الأداء في ما يلي :

– يوفر تقييم الأداء معلومات هامة لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة.

– يظهر مدى إسهام المنظمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

– يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام الإدارية والمنظمات المختلفة

– يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفاءة ووضعها في المواقع الأكثر إنتاجية.

– يسهم في ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنظمة لمواردها المتاحة.

[1] نور الله كمال ، **" وظائف القائد الإداري "** ،دار طه لدراسات والترجمة والنشر دمشق ، الطبعة الأولى 1992 ، ص 15
[2] عبد الغفار الحنفي قرباقص، **" الأسواق والمؤسسات المالية "** ،مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 1999 ، ص 213

- يساعد في اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لاتخاذ الإجراءات الصحيحة منعا لتكرارها.

- يؤدي إلى التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط المنظمة في الإنتاج والتسويق والتمويل.

- يساعد في التحقق من سلامة المركز المالي للمنظمة وبيان مدى تناسق توزيع الأموال المتاحة على أوجه الاستثمار المختلفة ومدى كفاءة استغلالها لتلك الأموال.

- يعمل على تحقيق الرقابة المالية بأشكالها المختلفة

المبحث الثاني : قواعد ومراحل عملية تقييم الأداء والصعوبات التي تواجهها

تعتبر عملية تقييم الأداء من العمليات الهامة داخل المنظمة على جميع مستوياتها ابتدءا من الإدارة العليا وانهاءا بالعاملين في الأقسام والوحدات ، ولكي تتحقق عملية تقييم يتطلب وجود قواعد ومراحل يجب الالتزام بها من أجل تفادي مجموعة من الأخطاء التي قد تحدث أثناء وبعد عملية التقييم.

المطلب الأول: القواعد الأساسية لتقييم الأداء

وتتمثل فيما يلي : [1]

أولا : تحديد الأهداف : هي الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء لذا يجب على المؤسسة تحديد أهدافها ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعتيها ، ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية إنما تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها ، والتي تصنف إلى أهداف قصيرة وبعيدة المدى وأهداف رئيسية وأخرى فرعية.

ثانيا : وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل : بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلا ، يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط ، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد الأزمة وكيفية الحصول عليها من ناحية ، ومن ناحية أخرى يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة.

ثالثا : تحديد مراكز المسؤولية : حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام البنك مسؤول خاص من أجل الرقابة والإشراف في عملية تقييم الأداء هنا تتطلب إيضاح اختصاصات كل من مركز مسؤولية ، وكذلك تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض ، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى ، كما يسهل ركن تحديد مراكز المسؤولية عملية الكشف عن الانحرافات وتمييزها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز المسؤولة عنها.

رابعا : تحديد معايير ومؤشرات واضحة الأداء : وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها ، وهي أكثر صعوبة في الوقت نفسه وهذا في ظل وجود عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينها ، مثل وجوب تحديد ماهية معايير المختارة ، كذلك

[1] عمر توهامي، **" دور إستراتيجية التنويع في تحسين الأداء المؤسسة الصناعية"** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد دولي ، جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس ، 2013/2012 ص 63/62 متاح على موقع الأنترنت
https : // scholar – Google . com. / seach ?q = université % c 3 % A 9 + cs pase source = 1 mn

اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء ، كما تختلف هذه المعايير من وحدة لأخرى وهذا حسب طبيعة نشاط كل وحدة.

المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء

تتمثل عملية تقييم الأداء فيا يلي :

أولا جمع المعلومات الضرورية : [1] تعتبر المعلومات شيء ضروري ومردا أساسيا في عملية التقييم ، حيث لا يمكن اتخاذ القرار دون توفر المعلومات أساسيا في عملية التقييم ، حيث لا يمكن اتخاذ القرار دون توفر المعلومات الكافية وبالجودة العالية وفي الوقت المناسب ويمكن الحصول على المعلومات من ثلاث مصادر وهي :

1 – الملاحظة الشخصية : تتمثل في نزول الملاحظة إلى ميدان العمل والملاحظة شخصيا ما يجري فيه ، حيث يشعر هنا المسؤولين بالرضا على قيامهم بالملاحظة ، فهذه الطريقة تعتبر من أقدم الوسائل للحصول على المعلومة ، مع كل هذا توجد فيها عدة عيوب كعدم قدرتها على تقديم معلومة كمية ودقيقة فضلا عن الوقت الكثير الذي تحتاجه الطريقة.

2 – التقارير الشفوية : تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تكون بين الرئيس ومرؤوسيه ، حيث يتم من خلالها التعرف على أهم الانجازات والمشاكل التي تعترض مختلف الأعمال ، وعموما من مصدر المعلومات ومن الملاحظة الشخصية من حيث كم المعلومات وصحتها.

3 – التقارير الكتابية: تقدم التقارير الكتابية معلومات ومعطيات كاملة في شكل إحصائيات مفصلة، ولها عدة أنواع فبعضها وصفية ، وبعض الآخر إحصائية ،، ومن مصادر المعلومات الكتابية نجد : الميزانية ، جدول حسابات النتائج ... الخ

ثانيا : قياس الأداء الفعلي : [2]

[1] عادل عشي، **" الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم "** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، تخصص : تسيير مؤسسات الصناعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2001/ 2002 ، ص 16 ، 17 متاح على موقع الانترنت https : // scholar – Google . com.

[2] مرجع سبق ذكره

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، حيث تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها، وذلك من خلال اختيارها مجموعة من مؤشرات ومعايير وعليه فان قياس الأداء يهدف إلى تشخيص ويمكن أن يتبنى من خلاله الانحرافات إن وجدت.

ثالثا : اتخاذ القرار المناسب عن نتائج تقييم :

في كون النشاط اعتقد كان ضمن الأهداف المخططة، وان الانحرافات التي حصلت في نشاط قد حصرت جميعها، وان أسبابها قد حددت، والحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت والخطط قد وضعت للسير نشاط الوحدة نحو الأفضل والمستقبل.

رابعا : تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات :

والتي حدثت في الخطة الإنتاجية ، وتغذية نظام الحافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تتخذ عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة.

المطلب الثالث: الصعوبات أو الأخطاء التي تواجه عملية تقييم الأداء

إن طبيعة تقييم الأداء تتضمن الحكم على شخص من قبل شخص آخر ، وأي خطأ متضمن في هذا الحكم قد يجعل تقييم الأداء غير موضوعي وغالبا ما تكون هذه الأخطاء تابعة إما من المقوم للأداء أو نظام التقييم في حد ذاته ، والتي تؤثر على نجاح عملية التقييم .

أولا : الأخطاء المتعلقة بالمقوم (القائم بالتقييم) :

ومن بين هذه الأخطاء نجد :

1 – الانطباع الشخصي : والذي يتمثل في حكم المقوم على المورد العامل بحكم مسبق من قبل إجراء عملية التقييم سواء بالسلب أو الإيجاب.

2 – شخصية القائم بتقييم الأداء : إما أن تكون متأملا أو متشددا أثناء عملية تقييم وهذا يؤثر على عملية التقييم.

3 – التحيز الشخصي: والذي يتمثل في ميل المقوم إلى بعض العمال لأسباب تكون خارجة عن عمله سواء كانت هناك علاقة شخصية أو اجتماعية بين العامل والقائم بالتقييم ومن بين هذه العلاقات نجد مثلا: الصداقة، والعلاقات العائلية الخ...

4 – إعطاء المقوم تقديرات عالية لسلوك و أداء العامل في الفترة الأخيرة وإهماله لسلوكه و أدائه قبل ذلك.

5 – عدم اهتمام الرؤساء بإعداد تقارير عن تقييم الأداء مرؤوسيهم ، أي عدم القيام بوظيفة التقييم بأكمل وجه ، وهذا يدخل في اللامبالاة .

ثانيا : الأخطاء متعلقة بنظام التقييم :

ومن بين الأخطاء المتعلقة بنظام التقييم والتي تؤثر على عملية تقييم الأداء ومنها :

1 – عدم وجود معدلات ومعايير واضحة ودقيقة تساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.

2 – عدم كفاءة نماذج التقييم : فوجود نماذج معقدة وغامضة يؤدي إلى التهرب المقومين من إعداد عملية التقييم.

3 – استخدام طريقة لتقييم موحدة وهذا خطأ حيث وجود طريقة موحدة لا يتناسب مع كل الوظائف والمهن داخل المؤسسة.

4 – قلة المتابعة من طرف الجهات التي توضع نظام تقييم الأداء.

المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي

تختلف نماذج التقييم باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء ، وكون هذه العملية مهمة بالنسبة للبنوك والجهات الرقابية كذلك استخدمت عدة نماذج للتقييم وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى نموذجين من بين عدة نماذج هما : نموذج بطاقة الأداء المتوازن ، ونموذج العائد على حقوق الملكية

المطلب الأول: نموذج بطاقة الأداء المتوازن.

أولا : تعريف بطاقة الأداء المتوازن :

في عام 1990 عرف الباحثين (nortena § Kaplan) بأنها نظام متكامل لتقييم أداء المنظمة ، ويمكن اعتبارها نظام أداء استراتيجي لشموليته ، فهي نظام إداري يهدف إلى مساعدة المنظمة على ترجمة تطورها وبرامجها إلى مجموعة من الأهداف والقياسات لبرنامج المترابطة حيث لم يعد التقرير المالي الطريقة الوحيدة التي تستطيع المنظمة من خلالها تقييم أنشطتها ورسم تحركاتها[1]ويمكن تعريف بطاقة الأداء المتوازن بأنه " هي نظام إداري يهدف إلى مساعدة الشركة على ترجمة رؤيتها ورسالتها وإستراتيجيتها إلى مجموعة من الأهداف كما تعتبر أداة فعالة لمتابعة الأداء في مقابل الأهداف المنجزة كما يساعد على تطبيق الخطط وضبط ومراقبة النمو المؤسسي بطريقة سهلة تجمع فيها كافة الأهداف والاستراتيجيات.

ثانيا : فوائد بطاقة الأداء المتوازن :

تسمح بطاقة الأداء المتوازن بتقييم أداء المؤسسة بشكل متوازن وشامل، وتعمل على تفادي أوجه القصور في أنظمة التقييم مما جعلها صاحبها تتميز عن غيرها من الأنظمة بما يلي: [2]

1 – تعد نظاما للتسيير يقوم بترجمة الإستراتيجية إلى أهداف ملموسة ويوازن بين:

– المؤشرات الخارجية الخاصة بالمساهمة والعملاء والمؤشرات الداخلية الخاصة بالعمليات الأساسية، الإبداع وتطوير المؤهلات.

– مؤشرات الأداء السابق التي تسمح بمتابعة الأداء المستقبلة.

– المؤشرات الكمية التي تعكس المؤشرات النوعية المحددة للأداء

2– تشكل بطاقة الأداء المتوازن أداة لمراقبة التسيير الاستراتيجي

3– تشجع بطاقة الأداء المتوازن على تقسيم المؤسسة إلى عمليات ومراكز ، ويتناسب هذا التقييم مع تحديد المؤشرات والمحاور الإستراتيجية التي تتضمنها.

4 – تؤكد بطاقة الأداء المتوازن على الأهداف والمؤشرات المالية في حين تظهر المؤشرات غير المالية كمقدمة منطقية لنتائج المالية.

[1] مريم شكري ، محمود نديم ، **" تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن "** ،رسالة قدمت لحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة ، تخصص محاسبة والتمويل ، جامعة الشرق الأوسط ، 2012 – 2015 ، ص 10 متاح من الموقع الانترنت

https : // scholar – Google . com.

[2] مرجع سبق ذكره

5 – تساعد على تكامل برامج المختلفة للمؤسسة مثل : الجودة ، إعادة الهندسة وصادرات الخدمة العملاء وكذلك التركيز على التنظيم ككل.

6 – دمج مختلف أقسام الشركة وجعلها تعمل بالتوازن لتحقيق النتائج المرجوة من خلال تحسين قدرات الشركة ككل في وقت واحد و كذلك إزالة الحواجز بين القطاعات.

ثانيا : المنظورات لبطاقة الأداء المتوازن

أ – المنظور المالي[1]

يعكس المنظور المالي متطلبات مالكي المنظمات وذوي المصالح فهو يركز على تعظيم الربحية باعتبارها المحصلة النهائية لنتائج أعمال وحدات العمل المتضمنة المختلفة، فيهدف إلى نمو الإيرادات للمنظمة فمثلا له صارف يتم ذلك من خلال زيادة محفظة التسهيلات والودائع للعملاء.

إضافة أن تكمن أهمية البعد المالي في إمكانية التغيير من خلاله على مجموعة من القضايا الاقتصادية والأحداث والعمليات التي تقوم بها الوحدة ، ويشمل هذا البعد المؤشرات المالية التي تعبر عن صافي أرباح التشغيل ومعدل العائد على رأس المال المستثمر ، والنمو في المبيعات والتدفق النقدي ، ويمكن تفسيرها كالآتي :

– مقياس الربحية = وتقاس الربحية من خلال الدخل التشغيلي أو معدل العائد على الاستثمار حيث :

الدخل التشغيلي = الإيرادات التشغيلية – المصاريف التشغيلية

معدل العائد على الاستثمار = صافي الأرباح ÷ رأس المال المستثمر

– نمو المبيعات = الهدف منه هو تقييم قسم المبيعات ومدى فعالية أدائه وسلوك المبيعات خلال سنوات متعاقبة ويحسب كالآتي:

نسبة نمو المبيعات = (مبيعات السنة الحالية – مبيعات السنة السابقة) ÷ (مبيعات السنة السابقة) × 100

[1] ق
علوم التسيير ، تخصص : تدقيق ومراقبة التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014/2013 ص 08 متاح على موقع الانترنت https : // scholar – Google . com.

– التدفقات النقدية : تستخدم هذه المقاييس لتقييم أداء ادارة الشركة في تحديد مدى قدرتها على توليد التدفقات النقدية المستقبلية وتوزيع الأرباح والوفاء بالالتزامات ، و تقاس حسب المعادلة الآتية :

رصيد آخر مدة = رصيد أول مدة + المقبوضات النقدية – المدفوعات النقدية

ب – بعد العملاء : أصبح اهتمام المؤسسات في وقتنا الحاضر بالعملاء الحاليين ومحاولة جذب عملاء جدد ، كما أصبح الاهتمام بإرضاء العملاء والوفاء باحتياجاتهم واكتساب ثقتهم من أولويات المؤسسات وذلك من خلال تقديم منتجات جديدة ومتنوعة ، ويمكن استخدام ضمن هذا المحور المقاييس التالية [1]:

– الاحتفاظ بالعملاء: يمكن من قياس مدى احتفاظ المؤسسة بعملائها من خلال نسبة نمو المبيعات لهؤلاء العملاء وكذلك يمكن استخدام هذا المقياس من تحديد قدرة المؤسسة بالاحتفاظ بعملائها ويحسب كما يلي :

عدد العملاء الجدد ÷ عدد العملاء الحاليين

– اكتساب العملاء: يمكن قياس ذلك من خلال عدد العملاء الجدد أو حجم المبيعات لهم، ومن المهم أيضا ربط تكاليف اكتساب. العملاء الجدد من خلال الجهود التسويقية مع العائد المحقق من البيع لهؤلاء العملاء ويحسب كالآتي :

تكلفة البحث = معدل إيرادات العميل الجديد ÷ مصاريف البحث عن العميل

– رضا العميل : يعد رضا العملاء من المقاييس المهمة التي تربط بمقاييس الاحتفاظ بالعملاء واكتساب العملاء الجدد ، حيث يزود هذا المقياس المؤسسة بالتغذية العكسية عن علاقة المؤسسة مع زبائنها الحاليين وتأثيرها على

[1] المهدي مفتاح السرتي ،**" مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصيني الليبي "،** المجلة الجامعة ، جامعة مصراته ، دون البلد العدد الخامس عشر ، المجلد الثالث ، 2013 ص 196 متاح على موقع الانترنت https : // scholar – Google . com.

الربحية ، ومن المقاييس المستخدمة في هذا الجانب نجد معدل المشتريات الكلي للعملاء ، دراسة سلوك الشراء المتكرر للعميل.

– ربحية العميل : يمكن المؤسسة من التوصل إلى ربحية كل عميل من خلال احتساب صافي العائد المتحقق وهو كالآتي :

صافي العائد المتحقق = مبلغ البيع – الخصم الممنوح – تكلفة المنتج

ج – بعد العمليات الداخلية : ويركز من البعد على كيفية ترجمة المؤسسة وقيامها بتحويل المدخلات إلى مخرجات ذات قيمة بالنسبة للعميل ومن ثمة صياغة هيكل عملياتها التشغيلية بتحديد ما يجب أن تتميز وتتوفق لكي تصبح أكثر نجاحا وتطوراً

د – بعد التعلم والنمو : يعتبر مجال الابتكار والتعلم أحد محددات نجاح الوحدات الاقتصادية في ظل بيئة تغلب عليها المنافسة ، حيث يعتمد في الأساس على قدرات ومهارات العاملين على الإيداع والتطوير والابتكار بالإضافة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية بهدف الوصول إلى ابتكارات متجددة لتحسين الجودة وزيادة الإنتاجية وتقصير زمن الإنتاج ومن بين المؤشرات التي تترجم منظور التعلم والنمو أهمها : مؤشرات القيادة ، دوران الموظفون ، متوسط سنوات خدمة الموظف .

رابعا : نموذج بطاقة الأداء المتوازن

الشكل رقم 01/01: يوضح نموذج بطاقة الأداء المتوازن

المصدر : سناء مسعودي " تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " مذكرة ماستر ، علوم اقتصادية جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس ، سنة جامعية 2014 – 2015 ، ص 08

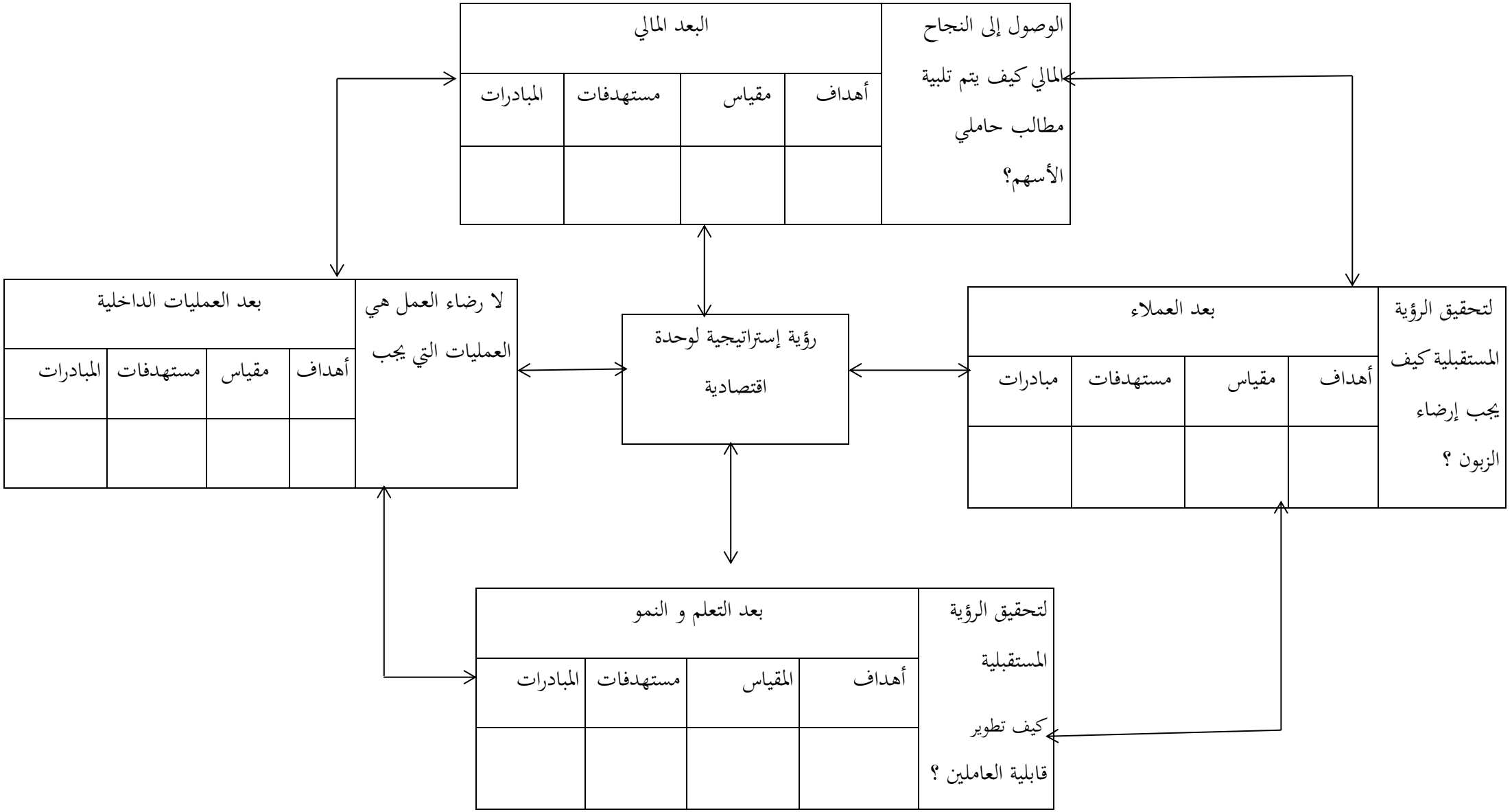
الوصول إلى النجاح المالي كيف يتم تلبية مطالب حاملي الأسهم؟
البعد المالي
أهداف
مقياس
مستهدفات
المبادرات
لتحقيق الرؤية المستقبلية كيف يجب إرضاء الزبون ؟
بعد العملاء
أهداف
مقياس
مستهدفات
مبادرات
لا رضاء العمل هي العمليات التي يجب
بعد العمليات الداخلية
أهداف
مقياس
مستهدفات
المبادرات
رؤية إستراتيجية لوحدة اقتصادية
لتحقيق الرؤية المستقبلية كيف تطوير قابلية العاملين ؟
بعد التعلم و النمو
أهداف
المقياس
مستهدفات
المبادرات

المطلب الثاني: نموذج العائد على حقوق الملكية

لكي تتمكن البنوك التجارية من تقييم أدائها عمل دافيد كول على استنتاج نموذج العائد على حقوق الملكية سنة 1972 ، والذي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة انطلاقا من اعتماده على القوائم المالية ، [1]وبالاعتماد على مؤشرات العائد والمخاطرة والشكل التالي يوضح نموذج العائد على حقوق الملكية

الشكل رقم 02/01: نموذج العائد على حقوق الملكية

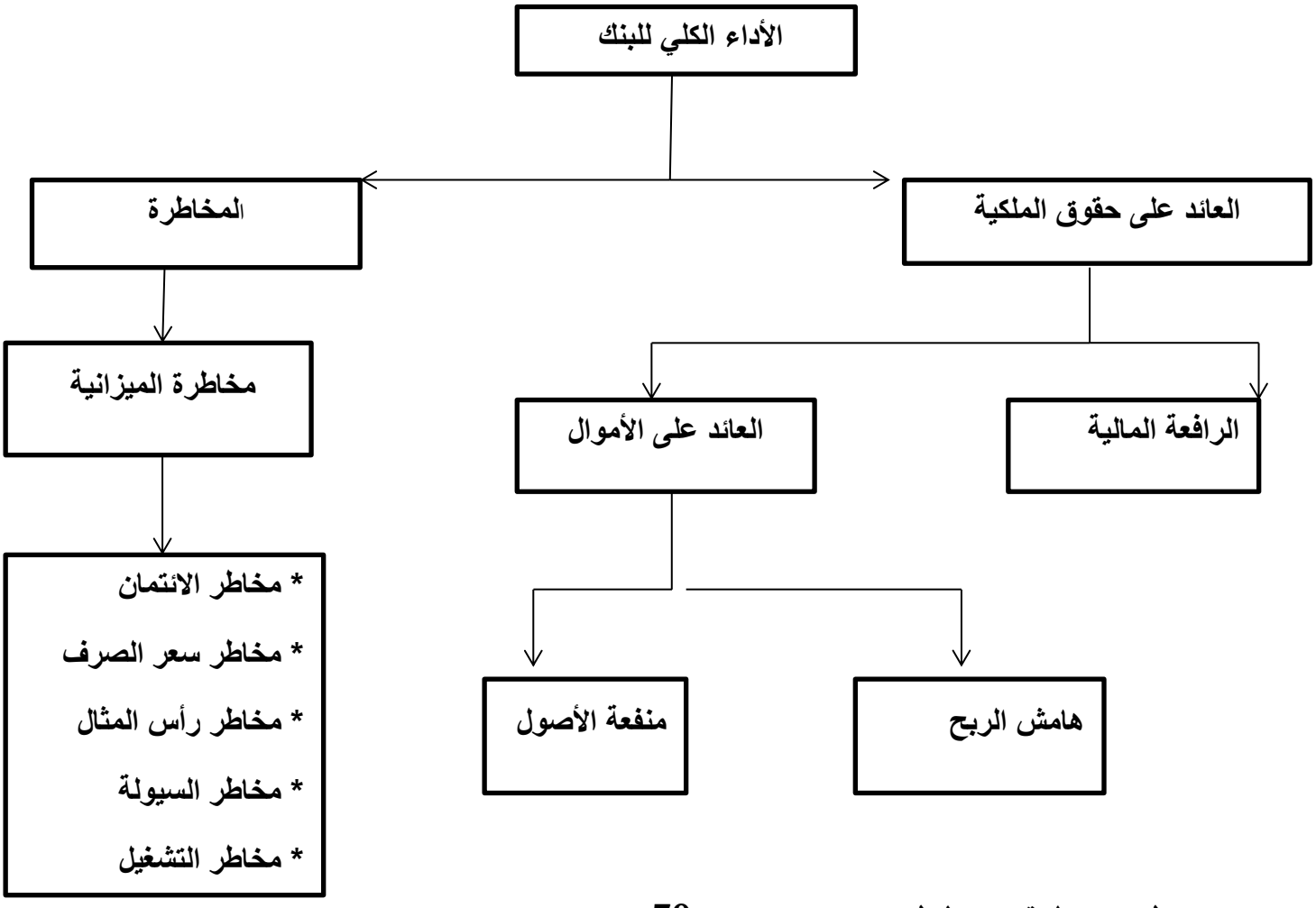

المصدر : طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص 79

[1] طارق عبد العالي حماد ، **" تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة "** ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، 1999 ، ص : 79

أولا: مكونات القوائم المالية:

1 – الميزانية : هي عبارة عن بيان يمثل المركز المالي للبنك في لحظة زمنية معينة وصاية الحقوق على الغير) جانب الأصول) ، وما عليه من التزامات نحو الغير) جانب الخصوم) ، وتتكون الميزانية من جانبين وهما كالآتي :[1]

– جانب الأصول : وتشمل هذه المجموعة النقدية لدى البنك ، وكذلك أصول ذات طبيعة متشابهة ، فهي أصول سائلة حاضرة تتمثل أساسا في النقود المحلية والعملات الأجنبية في خزائن البنك والاحتياطي النقدي بما فيه الاحتياطي القانوني بالبنك المركزي ، بالإضافة إلى أرصدة الحسابات الجارية لدى البنك المحلي وأيضا لدى البنوك والمراسلين بالخارج ، بالإضافة إلى الشيكات والحوالات تحت التحصيل.

المجموعة الثانية: الأوراق المالية والاستثمارات المالية، حيث تتمثل هذه المجموعة الأوراق المالية الحكومية في شكل سندات، قروض عامة وسندات الخزينة، وصكوك صناديق الاستثمار وجميع أنواع الأسهم (محفظة الأوراق المالية)

المجموعة الثالثة : وتشمل جميع التسهيلات المصرفية وتتضمن الائتمان وجميع الأوراق التجارية المخصومة وكذا القروض والسلفيات التي تتمثل كافة الاعتمادات الممنوحة للعملاء والبنوك المتخصصة بضمانات ، وكذلك الديون المشكوك في تحصيلها.

المجموعة الرابعة : الأصول الثابتة وتضم ممتلكات البنك وأصوله الثابتة بعد خصم الإهتلاك صفر.

المجموعة الخامسة : الأصول الأخرى وتشمل القيود تحت التسوية والإيرادات المستحقة و المصروفات المدفوعة مقدما ، ومصروفات التأسيس والتامين والممتلكات التي ألت ملكيتها للبنك وفاءا لديونه وغيرها من الحسابات المدينة التي لا تندرج في أي مجموعة من المجموعة السابقة

– جانب الخصوم : ويتكون من مجموعتين :

المجموعة الأولى : حسابات رأس المال وتضم كل من رأس المال المساهم والاعتبارات التي تعتبر المصدر الأساسي لحماية أموال المودعين فهي بمثابة خط الدفاع الأول لامتصاص الخسائر ، بالإضافة إلى المخصصات التقويمية مثل استبدال الأصول الثابتة والديون المشكوك فيهم وتدني قيمة الأوراق المالية.

[1] محمد سعيد السمهوري ، **" اقتصاديات النقود والبنوك "** ،دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 187 متاح على موقع الانترنت

ص 187 PDf كتاب البنوك https : // w ww . noon – book . com

الساعة على 15: 02 2020 /06/04

المجموعة الثانية: وتتمثل في الالتزامات والتي تتضمن الودائع بأنواعها وأرصدة الدائنة لبنوك المحلية والمراسلين، كذلك المبالغ المقترضة ومخصصات الالتزامات الخارجية (مخصص كفاءات ترك الخدمة، مخصص الضرائب، التعويضات القضائية) وخصوم أخرى.

جدول رقم 01/01 : نموذج الميزانية بنك تجاري

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول النقدية		**الودائع المصرفية**	
– النقدية بالصندوق		– ودائع تحت الطلب	
– أرصدة لدى البنك		– ودائع ادخارية	
– أرصدة مدينة على البنوك أخرى		– ودائع لأجل	
– قيم حق التحصيل			
الأوراق المالية		**الأرصدة الدائنة للبنوك الأخرى**	
– سندات حكومية		– أرصدة دائنة للبنوك المحلية	
– سندات الخزينة		– أرصدة دائنة لبنوك والمراسلة بالخارج	
– أسهم			
التسهيلات الائتمانية		**المبالغ المقرضة**	
– أوراق تجارية مخصومة		– قروض من البنك المركزي	
– قروض ممنوحة		– قروض من بنوك أخرى	
– سندات مخصومة			
الأصول الثابتة		**مخصصات لمقابلة الالتزامات الخارجية**	
– مباني		– مخصص الضرائب	
– معدات		– مخصص التعويضات القضائية	

أصول أخرى – إيرادات مستحقة مصروفات التامين ممتلكات آلة ملكيتها للبنك		**الخصوم الأخرى** – إيرادات مدفوعة مقدما – مصروفات مستحقة حسابات رأس المال رأس المال /احتياطات	
المجموع		المجموع	

المصدر: مرجع سبق ذكره ص 188

2 – جدول حسابات النتائج : تعكس قائمة الدخل للبنوك التجارية الطبيعة المالية لأعمال هذه البنوك ، فمعظم مصادر الأموال تأتي من الودائع والقروض ، وسيرد البنك مقابل ذلك فوائد ، كما يوجه البنك معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض والاستثمارات في الأوراق المالية ، ويحصل مقابل ذلك على إيرادات الفوائد وعلى هذا فان الفوائد المحصلة عن القروض والاستثمارات الأوراق المالية هي التي تحقق أكبر قدر من الفوائد ، كما تمثل مدفوعات الفوائد عن الودائع والاقتراض المصروف الأساسي ، وعليه فان جدول حسابات النتائج يتكون من جانبين :

– جانب الإيرادات : ويتلخص فيما يلي :[1]

فوائد إيرادات الاستثمار ويقصد بها جميع الإيرادات الناتجة عن استثمارات البنك.

عمولات وإيرادات أخرى وتشمل جميع الإيرادات الناتجة عن خدمة البنك أو أي إيرادات أخرى استثنائية.

– جانب المصروفات : ويتضمن إجمالي الفوائد المدفوعة على كل الخصوم للحصول على أصول لاستثمارها ، وتشمل العمولات والفوائد على الودائع لأجل ، والودائع الادخارية ، والالتزامات قصيرة الأجل وديون قصيرة الأجل ، وكذلك المصروفات الأخرى التي تتضمن الإنفاق على المستخدمين كالأجور والمرتبات والحوافز التي تمنح للموظفين بالبنك ، والإيجار والمبالغ المسددة كالتأمينات على الودائع ، وفي الأغلب تكون المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد اكبر من الإيرادات الأخرى.

[1] مسعي سمير ، **" تغير القروض المصرفية "** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم اقتصادية ، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس ، 2007 – 2008 ، ص 33

جدول رقم 02/01: نموذج لجدول حسابات النتائج لبنك تجاري

البيان	المبلغ	
	المدين	الدائن
1 -إيرادات الفوائد		×××
الفوائد والأتعاب على القروض الفوائد على الودائع المستحقة لدى البنك الفوائد على الأوراق المالية الدخل من التأجير		××× ××× ××× ×××
2 – مصروفات الفوائد	××××	
الفوائد على الودائع الفوائد على الأموال المقترحة	××× ×××	
3 – صافي الدخل الفوائد = 1 – 2	×××	×××
(-) مخصص خسائر القروض 4- صافي دخل الفوائد بعد خصم المخصصات	××× ×××	
5- الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد		×××
- أنشطة الائتمان - أعباء خدمة الودائع - مكاسب الأوراق المالية		××× ××× ×××
6 – المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد	×××	
7- صافي الدخل قبل الضريبة = 3+4 – 5	×××	×××
8 – (-) ضرائب الدخل والتعديلات الحسابية	××××	
9 – صافي دخل البنك	×××	×××

المصدر = جدول حسابات + النتائج **Ttps : // w w w – Google . Com / search ?**

ثانيا = مؤشرات العائد والمخاطرة :

1 – مؤشرات العائد : يتم قياس ربحية البنك من خلال العائد على الحقوق الملكية ، والعائد على الأصول حيث يعتبر معدل العائد على حق الملكية من أكثر المقاييس أهمية لأنه يتأثر بأداء البنك ، فيما يتعلق بفئات العائد على الأصول ومؤشرات على مدى كفاءة ومقدرة البنك على تعظيم ثروة الملاك ، وأهم هذه المؤشرات ما يلي :[1]

– **العائد على حقوق الملكية**: يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وكما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لان هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.

– **العائد على الأصول**: يعتبر هذا العائد مقياس جيد للربحية والكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك أصوله في توليد الربح.

– **معدل هامش الربح** : يقيس قدرة البنك على رقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب

– **معدل منفعة الأصول** : تتمثل منفعة الأصول في نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول

– **معدل الرفع المالي** : يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح ايجابية .

وفي نفس الوقت مقياس له مخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز الوفاء بالتزاماته.

جدول رقم 03/01: مؤشرات قياس العائد في البنوك التجارية

المؤشرات	السند
العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل ÷ الأموال الخاصة
العائد على الأصول	صافي الدخل ÷ الأصول
الرفع المالي	إجمالي الأصول ÷إجمالي حقوق الملكية
هامش الربح	صافي الدخل ÷إجمالي الإيرادات
منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات ÷إجمالي الأصول

المصدر : رتيبة بريكة ، مرجع سبق ذكره ، ص 09

[1] رتيبة بركيبة ، **" تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية "** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي ، مرياح ورقلة ، 2014/2013 ، ص 06

2- مؤشرات المخاطرة: ترتبط مؤشرات الخطر بمؤشرات العائد، وعليه تختلف ربحية البنك التجاري باختلاف مخاطر تشكيلية استثماراته ومخاطر عملياتها، ومن بين المخاطر نجد:

- مخاطر السيولة : تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على خفض التزاماته ، أو تمويل الزيادة في الأصول الأمر الذي قد يؤدي إلى التأثير السلبي على الربحية ، وخاصة عند صعوبة تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة بسرعة وبدون خسارة ، وهنا البنك يواجه حالتين الأولى وهي حالة خطر لسيولة الحالي والذي يعني أن البنك لا يستطيع مواجهة طلب السحب المتزايد من طرف الزبون ، أما الحالة الثانية فتسعى خطر التحويل والتي تعني انخفاض حجم موارد البنك مع تبات استخداماته

- مخاطر سعر الفائدة: إن مصدر الربح الأساسي بالنسبة لبنوك التجارية في أغلب ما يكون هامش الفائدة، وهي عبارة عن الفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع وغيرها،

- مخاطر الائتمان : يعد منح الائتمان من الأنشطة الرئيسية لأغلب البنوك التجارية والتي قد يواجه سببها العديد كمن المخاطر مثل : مخطر توقف العميل عن السداد ومخاطر التركيز الائتماني ... وكلها عوامل تؤدي بالبنك إلى مواجهة صعوبات مختلفة لتحصيل مستحقاتها.

- مخاطر رأس المال : وتتمثل في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ، ويحدث عندما تنخفض القيمة السوقية لأصل البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزامات البنك.

- المخاطر التقليدية: هي عبارة عن مخاطر الناجمة عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية.

جدول رقم04/01: مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية

المؤشرات	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	أصول الحساسة لفائدة / إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية / الأصول الخطرة إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف / عدد العمال

المصدر : محمد جموعي قرشي ، " تقييم أداء المؤسسات المصرفية " ، مجلة الباحث ، العدد الثالث ، جامعة ورقلة ، 2004 ، ص 92

خلاصة الفصل :

إن الهدف الذي تسعى البنوك الوصول إليه من خلال عملية تقييم الأداء هو معرفة مدى بلوغها للأهداف والبرامج المسطرة، وكشف مواقع الخلل والمتمثل في البنك لإيجاد حلول مناسبة وصاعدة على استدراك الوضع وتحسينه. حيث يحتل تقييم أداء المالي لبنوك أهمية خاصة في كل مجتمعات ونظم الاقتصادية نظرا لقدرة الموارد الاقتصادية والمالية مقارنة باحتياجات كبيرة بها لهذا يعتبر من أهم التحديات التي يواجهها مدراء بنوك وكيفية استخدام موارد مالية المتاحة لهم كأفضل استخدام.

ومنه فإن اعتماد قياس وتقييم أداء من قبل بنوك يتيح لها إمكانية تحديد أخطاء وانحرافات وكذلك تحديد أسبابها والبحث عن طريقة أو كيفية معالجتها بإضافة إلى رسم السياسيات مناسبة لرفعه وتحليل مستوى الأداء.

الفصل الثاني:

الجهاز المصرفي

تمهيد

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة ، ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة ، وقدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات ، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت المصارف الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء.

كما يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع ويعتبر تعدد أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع وتطور الجهاز المصرفي يتبع تطور شكل ونظام النشاط الاقتصادي المتبع خاصة إذا علمنا أن معظم الدول النامية تعاني من تخلف في جهازها المصرفي وضعفه ومحدودية نطاقه وتأثيره ، وهو بالتالي يحتاج إلى التطور ووضع السياسات المناسبة لتنظيم عمله وتوجيه نشاطه ليحقق الأهداف المرجوة منه.

لذلك سيقسم هذا الفصل إلى 3 مباحث كالتالي :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الجهاز المصرفي

المبحث الثاني : سلبيات وايجابيات الجهاز المصرفي

المبحث الثالث: موارد واستخدامات الجهاز المصرفي، ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الجهاز المصرفي

يعتبر النظام المصرفي جزءا من النظام المالي ، وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية والخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الائتمان ويشمل الجهاز المصرفي المنشآت المالية ، السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة

المطلب الأول: مفهوم الجهاز المصرفي و أهميته

الفرع الأول: مفهوم الجهاز المصرفي

يقصد بالنظام المصرفي مجموع المصارف العاملة في بلد ما وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكلة وحجم المصارف التي يتكون منها وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما ، ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها ، [1] وتختلف البنوك عن بعضها البعض وفقا لتخصصها والدور الفعال الذي تؤديه في مجتمعها ، وتعتبر أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق والرغبة في خلق هياكل تمويلية تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع وفي الكثير من الدول العالم يتضح لنا أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من دولة لأخرى وفقا لنظامها الاقتصادي، [2]ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي وكذلك حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك وعموما يتصدر الجهاز المصرفي في الدولة البنوك المركزية كما يتعامل في الأسواق أنواع متعددة من البنوك أهماها البنوك التجارية ، البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والادخار والبنوك الإسلامية ويؤدي النظام المصرفي مهمته ، وتشكل النقود التي في الاقتصاد حيث يوفر الائتمان للمؤسسات والأفراد الذين يحتاجونه يصدرها أو يخلقها الجهاز المصرفي في مجموعة (أوراق البنكنوت والودائع المصرفية) الجزء الأكبر من النقود المتداولة في المجتمع الاقتصادي الحديث.

[1] د . شاكر القزويني ، **"محاضرات في اقتصاد البنوك "**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000 ص 36
[2] د – محمد سعيد سلطان **،" إدارة البنوك "** ،الدار الجامعية، مصر 1993 ، ص 10

الفرع الثاني: أهمية الجهاز المصرفي

تزهر أهمية الجهاز المصرفي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة، وذلك من خلال ما يلي:

– زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين وتعتبر البنوك الوسيطة بين رؤوس الأموال التي تبحث عنها مجالات أو فرص الاستثمار ، وبين مجالات الاستثمار تسعى للحصول على الأموال.[1]

– تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير.

– تشجيع الأسواق المالية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة، كما أنها تلعب دورا هاما في التخفيض من مشكلة البطالة من خلال التوظيف الكامل [2]

– تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد في تمويل الاستثمارات ، وذلك بالرجوع إلى عملية التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع حيث يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل وتخفيض مشكل البطالة [3]

المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي وخصائصه

I. مكونات الجهاز المصرفي

أولا: البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أقدم المؤسسات المصرفية التي تتوسط بين المدخرين والمستثمرين ، وهي بهذا الوصف تمثل شريان عملية تمويل التنمية الاقتصادية ، وذلك لما توفره من قروض بمختلف أشكالها لمن يحتاجها من أفراد ومؤسسات مما يدعم النمو الاقتصادي للدول ، وسنقوم بالتعرض إلى تعريفها وخصائصها ووظائفها من خلال المحاور التالية :

أ/ تعريف البنوك التجارية:

يمكن أن نعرف البنوك التجارية على أنها " مؤسسات مالية مستقبلية للودائع ومختصة في تقديم القروض قصيرة الأجل [4] ، كما تعرف على أنها " مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب

[1] عبد الله نعمة جعفر ، **" محاسبة المنشآت المالية "**، دار حنين ، عمان ، 1996 ، ص 19
[2] سامر بطرس جلدة ، **" النقود والبنوك "** ،دار البداية ، عمان 2008 ، ص 81
[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **" إدارة البنوك "**، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 13
[4] حربي محمد موسى عريقات ، **" مبادئ الاقتصاد "**، دار الزهران للنشر ، الأردن 1997 ، الطبعة 2 ، ص 240

لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل [1] ، كما يمكن أن تعرف أيضا من جانب دورها في تمويل التنمية الاقتصادية على " أنها البنوك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو آجال محدودة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يلزمها من عمليات مصرفية وتجارية ومالية ، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[2] ، وما يمكن استنتاجه من التعاريف السالفة الذكر أن البنوك التجارية هي مؤسسات وسيطة تضطلع أساسا بقبول ودائع المدخرين (وحدات ذات الفائض المالي) وتمنح القروض للمستثمرين (الوحدات ذات العجز المالي) بما يخدم عملية التمويل التنمية الاقتصادية.

ب/ خصائص البنوك التجارية:

تتميز هذه البنوك التجارية بعدة خصائص من أهمها ما يلي :[3]

مبدأ التدرج حيث تتواجد البنوك التجارية في الدرجة الثانية من الترتيب الرأسي للجهاز المصرفي وهذا بعد البنك المركزي الذي يعتبر في قمة هذا الترتيب ويباشر رقابته عليها بوسائل مختلفة رأينا فيما سبق أن لكل دولة البنك المركزي الذي يعتبر في قمة هذا الترتيب ويباشر رقابته عليها بوسائل مختلفة رأينا فيما سبق أن لكل دولة بنك مركزي واحد وهو ما يمثل التطبيق الصحيح لمبدأ " وحدة البنك " ، غير أن البنوك التجارية تتعدد وتتنوع وتنشر عبد العديد من المناطق وحتى خارج الدولة الأم ولا يحدها في ذلك غير حجم السوق وفرص الربح المتوقعة.

* تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة ، وهذه الودائع تشكل نقود لم تكن موجودة أصلا وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك ، وتتعدد المصادر بالنسبة لهذه النقود باختلاف البنك التجاري كما تتباين أشكالها ، أما النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فهي ذات مصدر وحيد وشكل محدد لجميع وحداتها ، كما أنها متماثلة في قيمتها " المطلقة " بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان.

[1] عبد الغفار حنفي ، **" إدارة المصارف "** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ، ص 89

[2] عثماني صليحة ، بن غاذة سهام ، **" واقع النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية "** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر " ل م د " في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود البنك ومالية دولية ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2015 / 2016 ، ص 4

[3] إسماعيل أحمد الشناوي – عبد المنعم مبارك ،**" اقتصاديات النقود والأسواق المالية "** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 ، ص 218 .

* تعد البنوك التجارية مشروعات رأسمالية هدفها الأول، هو تحقيق الربح، وهي تسعى للتوسع وانتهاز الفرص المتاحة أمامها لزيادة التوظيف بعكس ما يهدف إليه البنك المركزي من تحقيق للتوازن ودعم للاستقرار المالي والاقتصادي

ج/وظائف البنوك التجارية:[1]

يمكن حصر أهم وظائف البنوك التجارية بصفة عامة فيما يلي:

1 – قبول الودائع التي قد تكون بعضها تحت الطلب وبعضها لأجل أو ودائع ادخارية.

2 – خلق النقود والائتمان.

3 – خلق الأوراق التجارية.

4 –إصدار الأوراق في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال

5 – بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها أو حساب عملائها.

6 – منح القروض للهيئات والمنشآت والأفراد.

7 – القيام بخدمات بالنيابة عن العملاء مثل انجاز عمليات التحويلات النقدية بين العملاء وبين بعضهم البعض وإصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء والقيام بتحصيل شيكات وكمبيالات العملاء وسداد ديونهم نيابة عنهم.

8 – تأجير الخزائن الحديدية والخزائن الليلية والمخازن للعملاء.

9 – القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب عملائها الذين ليس لديهم من الوقت أو الخبرة ما يمكنهم من مباشرة عمليات الاستثمار بطريقة مضمونة وبدرجة كفاءة مرتفعة.

10 – كما تقوم البنوك التجارية بتمويل قطاع التجارة الخارجية عن طريق تقنيات أهمها الاعتمادات المستندية ، ومن الملاحظ أن هذه الوظائف تهدف في مجملها إلى خدمة التنمية الاقتصادية.

ثانيا: البنوك المتخصصة:

[1] إسماعيل أحمد شناوي، عبد المنعم مبارك،مرجع سبق ذكره،ص 219.

البنوك المتخصصة تؤدي البنوك المتخصصة دورا هاما في خدمة التنمية الاقتصادية في شتى القطاعات ، وهي بذلك تمارس نوعا من التخصص باتجاه قطاع اقتصادي معين تركز فيه نشاطها التمويلي والخدماتي بغرض زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أ/ تعريف البنوك المتخصصة

تعرف البنوك المتخصصة بأنها تلك البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا معينا من النشاط الاقتصادي، وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية.[1] وبناءا على هذا التعريف فإن البنوك المتخصصة أنشأت أساسا لخدمة قطاع اقتصادي معين ، وذلك بتخصيص أنشطة هذا البنوك لخدمة هذا القطاع دون غيره من القطاعات الأخرى حيث تمنح القروض بمختلف آجالها بما يتوافق مع مدة مشاريع ذلك القطاع.

ب/ خصائص البنوك المتخصصة:

تنفرد البنوك المتخصصة لمجموعة من الخصائص التالية :[2]

1 – لا تتلقى ودائع من الأفراد ، وإنما تعتمد على رؤوس أموالها ، وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة وما تعقده من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنك المركزي والبنوك التجارية قد تكون أهدافها هذه قومية اجتماعية ، لذلك قد تعاونها الدولة وتمنحها القروض بسعر فائدة مميز.

2 – لا يقتصر نشاط هذه البنوك على عمليات الإقراض فقط، بل قد تقوم بالاستثمار المباشر، إما عن طريق إنشاء مشروعات، وتقديم الخبرات الفنية والمشورة في مجال تخصص البنك.

ج/أشكال ووظائف البنوك المتخصصة

تختلف أشكال ووظائف البنوك المتخصصة باختلاف القطاع الاقتصادي الذي خدمه هذه البنوك وهو ما توضحه الفقرات التالية: [3]

[1] حسين بني علي، **" اقتصاديات النقود والبنوك " المبادئ والأسس** ، دار الكندي ، الأردن ، 2003 ، ص 23
[2] عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 93 ،4 9

[3] أحمد صلاح عطية، **" محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية "**، الدار الجامعية، مصر 2002 / 2003،ص 65.

1- البنوك الصناعية : تعتبر هذه البنوك مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الصناعي عن طريق منح القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل ، إلى جاني قيامها بالوظائف التالية :

* تأمين الموارد اللازمة للعمليات الجارية في المشروعات الصناعة بما ينطوي عليه من مواد خام وأجور وخلافه تأمين الموارد اللازمة للعمليات الرأسمالية في المشروعات الصناعية كما في حالة التوسعات والتجديدات وإضافة خطوط إنتاجية جديدة.

* تأمين الموارد اللازمة لتأسيس وإنشاء المشروعات الصناعية الجديدة بما ينطوي عليه ذلك من دراسات الجدوى ومباني و آلات وتجهيزات وخلافه.

2-البنوك الزراعية: تعتبر هذه البنوك مؤسسات مالية متخصصة في تمويل النشاط الزراعي بمختلف صوره عن طريق منح القروض منح القروض والسلف النقدية والعينية سواء لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة وتمتد وظائفها لتشمل:

– تمويل العمليات الجارية للمشروعات الزراعية القائمة عن طريق منح السلف النقدية والعينية للمزارعين لمساعدتهم على أعباء عملهم.

– تمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات الزراعية التي تسعى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية عن طريق توسعة نطاق أنشطتها.

– تمويل عمليات استصلاح الأراضي الجديدة بما يحقق هدف التوسع الأفقي.

– تمويل عمليات التوسع الرأسي لتحسين نوعية وإنتاجية المحاصيل الزراعية والمناجم وغيرها.

3- البنوك العقارية:[1]

تعتبر هذه البنوك مؤسسات مالية متخصصة في أنشطة التمويل العقاري عن طريق منح الائتمان طويل الأجل عادة للمستثمرين في مجالات الأراضي والعقارات المدنية والتشييد ، إضافة إلى دخولها كمستثمر في عملية البناء والتشييد باعتبار أن ذلك قد يكون له ردود اقتصادي يتجسد في الدخل العائد على هذه البنوك والمتمثل في الفرق بين أسعار بيع الوحدات المبنية وتكاليف تشييدها ، و آخر اجتماعي بتجسيد في إسهامها في توفير عدد كبير من

[1]أحمد صلاح عطية، مرجع سابق الذكر، ص 66.

الوحدات المبنية سواء لأغراض السكن ، أو لأغراض أخرى مما يلبي احتياجات فئات عديدة من الأفراد ذوي المستويات الاقتصادية المتفاوتة.

4- بنوك التجارة الخارجية : تعتبر هذه البنوك مؤسسات مالية متخصصة في تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية كالاستيراد والتصدير ، وما يرتبط بها من أنشطة مصرفية أخرى كخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والكمبيالات المقبولة والمظهرة ، وعقود الصرف الآجلة ، ويتم ذلك عن طريق منح تسهيلات ائتمانية.

5-بنوك الاستثمار والأعمال:[1] تختلف تسمية هذه البنوك من بلد إلى آخر، ففي أمريكا تسمى بنوك الاستثمار، أما في بريطانيا تسمى بنوك التجار، وفي فرنسا تسمى بنوك الأعمال، وقد يطلق عليها بنوك التنمية.

وبنوك الاستثمار والأعمال هي عبارة عن مؤسسات مالية متخصصة تقوم بدور الوسيط بين بائعي الأوراق المالية الجديدة والمستثمرين فيها لذلك فهي من مؤسسات السوق الأولية بالإضافة إلى أنها من مؤسسات السوق النقدية (عملات أجنبية فورية) عندما تقوم بعمل الصرافين ويتعامل هذا النوع من البنوك المتخصصة مع فرص الاستثمار المتوسط الأجل والطويلة الأجل وتعتمد هذه البنوك على موارد مستقرة نسبيا مثل رأس المال والاقتراض طويل الأجل والودائع الادخارية طويلة الأجل.

وتقوم هذه البنوك بوظائف مهمة منها : القيام بتسويق إصدارات الأوراق المالية الجديدة (أسهم ، سندات) وذلك من خلال نشاطها كمؤسسات سوق أولية ، التعرف على فرص الاستثمار والإجراءات المتعلقة بجدواها الاقتصادية والترويج لها وإشراف على تأسيسها وتقديم الاقتراحات ذات العلاقة بتهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة في المجتمع.

دراسة جدوى إصدارات الأوراق المالية الجديدة وتقديم الاستشارة في النواحي المالية والفنية والقانونية اللازمة لذلك المساعدة في دراسة جدوى عمليات الاندماج وإعادة التنظيم وإنشاء الشركات التابعة ودراسات الجوانب القانونية ذات العلاقة. القيام بأعمال صرافة العملات وخاصة لكبار المتعاملين ولمحفظة البنك الخاصة من خلال غرفة التعامل الموجودة فيه والمزودة بأحدث وسائل الاتصال الالكتروني.

ثالثا: البنوك الإسلامية:

[1]أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

أ/ يعرف البنك الإسلامي بأنه[1]" مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية ، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات ، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية.

فالبنك الإسلامي عبارة عن مؤسسة مصرفية ومالية تسعى إلى تعبئة مدخرات الأفراد وتوجيهها إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تعود بالنفع على الأمة وبما يتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية، وهذا ما يتضح من خلال أهدافها الرئيسية والمتمثلة في النقاط التالية:[2]

- جذب وتجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.

- توظيف الأموال في المشروعات الاستثمارية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي

- القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا والاستغلال.

وهكذا يتضح أن البنك الإسلامي يسعى إلى تحقيق عائد اجتماعي من خلال تنشيط عملية التنمية الاقتصادية بإنشاء المشروعات الجديدة وإيجاد فرص عمل للأفراد المجتمع وبذلك تنخفض نسبة البطالة، وهذا إضافة إلى العائد الاقتصادي الذي يعود عليه بوصفة مؤسسة مالية ومصرفية. وبذلك يتسنى للبنك الإسلامي ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.

ب/خصائص البنوك الإسلامية:

تنفرد البنوك الإسلامية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:[3]

1 - البنوك الإسلامية متعددة الوظائف حيث تؤدي دور كل من البنوك التجارية وبنوك الأعمال وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية ومن هنا فعملها لا يقتصر على الأجل القصير كالبنوك التجارية وعلى الأجل المتوسط والطويل كالبنوك غير التجارية بل يشمل الأجل القصير والمتوسط الذي ينعكس على موارد واستخدامات البنوك الإسلامية.

[1] جمال لعمارة ، **" المصارف الإسلامية "** ، دار النبأ ، الجزائر ، 1996 ، ص 49

[2] عثماني صليحة ، بن غاذة اسمهان ، مرجع سابق الذكر ، ص 10

[3] عثماني صليحة ، بن غاذة اسمهان ، مرجع سابق الذكر ، ص 11

2 – البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، وذلك من منطلق التزامها بالشريعة الإسلامية.

3 – البنوك الإسلامية لا تقدم قروضا نقدية بل تقدم تمويلا عينيا أي أنها بنوك لا تتاجر في الائتمان.

4 – البنوك الإسلامية ترتبط مع عملائها سواء كانوا أصحاب حسابات استثمار وادخار أو مستخدمين لهذه الموارد بعلاقة مشاركة ومتاجرة قائمة على مبدأ تحمل المخاطرة والمشاركة في النتائج ربحا كانت أو خسارة وليس علاقة دائنية ومديونية كالوضع بالنسبة للبنوك التقليدية.

ج/ أهم صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية:

تتعدد صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية وسنتعرض إلى أكثرها شيوعا فيما يلي [1] :

1 – المرابحة : تعد هذه الصيغة من بين أكثر صيغ التمويل الإسلامي شيوعا ، والسبب في ذلك هو ارتفاع عامل الضمان فيها وانخفاض درجة المخاطرة ، وهي تعتمد على قيام البنك بشراء سلعة معينة لحساب تاجر ما، بعد الإنفاق على هامش ربح محدد ، ويمكن للتاجر سداد المبلغ المتفق عليه على أقساط فيما تعتبر البضاعة ضمانا يتم الوفاء بإجمالي ثمناه ، وهنا ينشأ التزام على التاجر بسداد باقي ثمن البضاعة ، فالبنك يقدم لعملائه خدمة إصدار اعتمادات المرابحة التي تمكنهم من الحصول على البضائع والسلع أو المعدات من الخارج ، ويتم ذلك بعد تقديم طلب شراء السلعة بالمواصفات التي يحددها على أساس الوعد من قبله بشراء تلك السلعة مرابحة بنسبة محددة يتفق عليها فيقوم البنك باستيرادها لنفسه من الخارج ويتملكا على أن يبيعها للعميل بعد وصولها بسعر التكلفة مع زيادة الربح ، و أنواع خدمات المرابحة تظهر في الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل والكفالات المصرفية وتتصف هذه الصيغة بالبساطة فالربح محدد مسبقا كنسبة من ثمن البضاعة لا يرتبط بنتيجة نشاط العميل ، والمخاطرة محصورة في احتمال تأخر العميل عن التسديد ، وعلاقة البنك بعميله هي علاقة دائن بمدين عند توقيع عقد بيع المرابحة وهي علاقة محددة بالسلعة فقط دون غيرها.

[1] علي بدران، **"المصارف الإسلامية والتطورات المسارعة "** ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان العدد 1 ، 29 فيفري 2005 ، ص 34 – 35 متاح على موقع الانترنت :
https : // scholar . Google . com تاريخ الاطلاع يوم الأحد 05 /06 / 2020 الساعة 20 : 03

2– المضاربة: تعد هذه الصيغة من أقدم صيغ التمويل الإسلامي، وهي عبارة عن عقد بين طرفين، يدفع بمقتضاه الطرف الأول إلى الطرف الآخر مالا معلوما ليتاجر فيه، والربح بينها حسب الإنفاق.

وتتعدد صورها بين المضاربة قصير الأجل المقيدة التي تأخذ شكل شراكة ، ويقوم البنك بتنفيذ العديد من عقود المضاربة التي تغطي احتياجات استثمارية مختلفة في مجال استيراد البضائع أو عمليات التمويل للمشاريع أو المناقصات وغيرها ، بحيث يقدم البنك التمويل بينما يقدم المتعامل مع البنك الخبرة فتنشأ شراكة بين البنك والمتعامل وتعتمد البنوك الإسلامية بصورة أساسية على هذا الأسلوب حيث يعتبر الركيزة الأساسية لفلسفة عملها.

3– المشاركة: تعني هذه الصيغة تقديم البنك حصته من المال الذي يطلبه العميل بقصد شراء بضاعة أو بيعها أو إنشاء مشروع مشترك حيث يشارك البنك في النتائج المحتملة (ربح أو خسارة)

ويمكن أن تكون المشاركة دائمة يتم تقسيم نتائجها البنك الإسلامي والعميل حسب النسب المتفق عليها لكال منها ، كما يمكن أن تكون جزئية لمشروع تجاري له عائد ، وذلك أن يحصل البنك على حصة من صافي الدخل المتحقق مع احتفاظه بالعائد المتبقي أو جزء منه ليخصص لتسديد أصل التحويل حيث يتم تسديد كامل بالمبلغ المقدم من البنك وبعدها تكون الملكية للشريك الآخر

4–الاستصناع :

تمثل هذه الصيغة[1] عقدا يطلب فيه العميل (المستصنع) من البنك شيئا لم يصنع بعد ، ومن ثم يقوم البنك بالتعاقد مع الصانع له طبق المواصفات محددة ، ويعد إتمام العملية يقوم البنك بيعه للعميل وفقا للعقد ويطبق هذا العقد في الإسكان والصناعة وغيرها ، و الاستصناع هو الأسلوب الأفضل للتمويل يتضمن مجموعة المدفوعات المقدمة مسبقا.

5– السلم :[2] يتم وفق هذه الصيغة بيع سلعة آجلة موصوفة في الذمة بثمن عاجل ، والحكمة منه تسيير حاجة الناس في الحصول على التمويل ، وخاصة المزارعين الذين يحتاجون إلى الإنفاق على أنفسهم وعلى الزرع إلى أن ينتج محصولا ، وهو موضوع البيع والذي يجب أن يكون مقدرا من ناحية الكيل أو الوزن أو العدد ، وهنا أيضا

[1] جميل عبد الكريم الجارودي ، **" المصارف الإسلامية في لبنان نشأتها معاملات الملكية ومستقبلها "** ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت – لبنان ، العدد 307 ، جوان 2006 ، ص 42
متاح على موقع الانترنت : https : // scholar . Google . com تاريخ الاطلاع يوم الأحد 05/ 06 / 2020 الساعة 03: 20
[2] جميل عبد الكريم الجارودي ، مرجع سابق الذكر ص 43

يستطيع المسلم إليه أن يدخل في عقد سلم مستقبل مع طرف ثالث للحصول على سلعة مطابقة لمواصفات تلك السلعة المتفق عليها لتسليمها الطرف الأول ، وذلك تمكنا من الإيفاء بالتزاماته.

6- الإجارة:

تمثل هذه الصيغة عقدا إيراد به تمليك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم ، حيث يقوم البنك هنا بشراء العقارات أو المعدات أو الأجهزة المتنوعة وتتم ذلك دراسة الجدوى الاقتصادية والتأكد من ربحيتها وبعد عملية التملك يقوم البنك بتأجيرها لفترة محددة بحيث يتملكها المستأجر في نهاية مدة الإيجار وذلك حسب القواعد الشرعية الخاصة بهذه الصيغة.

وقد نجحت البنوك الإسلامية بفضل هذه الصيغ وغيرها في استقطاب حجم كبير من رؤوس الأموال التي وجد أصحابها حرجا في التعامل مع البنوك التقليدية ، هذه الأخيرة دعتها الضرورة إلى أن تتحول إلى بنوك إسلامية أو إلى أن تفتح نوافذ إسلامية لممارسة العمل المصرفي الإسلامي بقصد مواجهة استيلاء البنوك الإسلامية على حصص أكبر من السوق المصرفي.

رابعا:البنك المركزي:

أ/ تعريف البنك المركزي:

اختلفت التعاريف الموضوعة حول البنك المركزي حيث يعرف على أنه[1]" كيان الذي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقوم بجميع أعماله وفقا لأحكام القانون ، وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته ، وان يتعاقد وأن يقيم الدعاوي وتقام عليه باسمه ، ويكون له ختم خاص ويعفي والبنك المركزي من كافة الضرائب والرسوم ، وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي . يتعامل في الائتمان مثل البنوك الأخرى ، ولكنه يختلف عنها من حيث ملكيته ومن حيث أهدافه ومن حيث طبيعة العمليات التي يقوم بها ، وبالتالي من حيث طبيعة المتعاملين فيه ، إذ أنه[2] من ناحية الملكية لا يكون مملوكا بالكامل ملكية خاصة ، فهي قد تكون ملكا كاملا أو قد تأخذ شكل شركات مساهمة تمثل الحكومة جزءا كبيرا

[1] مصطفى رشدي شيحة ، **" الاقتصاد النقدي والمصرفي "** ،الدار الجامعية مصر ، الطبعة 5 ، 1985 ، ص 187

[2] منصوري زين ، **" استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية "** ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية " الواقع والتحديات " ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 14 – 15 ديسمبر2004 ، ص 423 ، متاح على موقع الانترنت
:https : // scholar . Google . com تاريخ الاطلاع يوم الأحد 2020/06/05 الساعة 20: 03

من أسهمها ضمانا للسيطرة عليها وحسن توجيهها وقد تكون على شكل هيئات عامة تملكها المؤسسات النقدية في المجتمع.

ب/خصائص البنك المركزي :

يتميز البنك المركزي بعدة خصائص من أهمها :[1]

1 – أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة ، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها ، والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية ، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.

2 – يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواء وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.

3 – لا يتوخى الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة.

4 – يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة على الهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني

5 – يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لعملية إصدار النقد.

ج/ وظائف البنك المركزي:

يعتلي البنك المركزي عموما قمة الهيكل النقدي والمصرفي للمؤسسات العاملة داخل الجهاز المصرفي، وهذا الدور الناتج عن الوظائف التالية:[2]

1 – تنظيم إصدار العملة تبعا لمتطلبات الاقتصاد الوطني ، ولهذا يمنح البنك المركزي عادة الحق الوحيد لإصدار العملة.

2 – السيطرة على كمية النقود في التداول داخل البلد وعلى أساس تنفيذ السياسة النقدية العامة للدولة

[1] زكرياء الدوري – يسرى السمراني ،**" البنوك المركزية والسياسات النقدية "** ، دار البازوري العلمية للنشر ، الأردن ، 2006 ص 26

[2] زكرياء الدوري – يسرى السمراني ،مرجع سابق الذكر ص 27

3 – يقوم بعمل " بنك البنوك " أي أنه يقبل الودائع من البنوك التجارية (الاحتياطات النقدية للبنوك) ويقوم بإقراضها عند الحاجة ، وتتعامل البنوك مع البنك المركزي مثلما يتعامل الفرد مع بنك تجاري ، سواء كان ذلك في الإيداع أو الإقراض ، ولكن البنوك التجارية عادة لا تلجأ إلى الاقتراض إلا في الحالات الطارئة أو الحرجة التي قد تهدد استقرار الوضع النقدي والمالي في البلد ولذلك اعتبرت البنوك المركزية الملجأ الأخير للإقراض.

ويتضمن عمل البنك المركزي العمليات التالية :[1]

– الاحتفاظ باحتياطات البنوك التجارية

– منح تسهيلات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بشكل إعادة خصم أوراقها المالية ومنحها قروض مضمونة.

– إجراء عمليات المقاصة بين البنوك.

– يقوم بمراقبة البنوك والإشراف على أعمالها حفاظا على حقوق المودعين والمساهمين والتأكد من سلامة أوضاعها المالية والتزامها بالنسب القانونية المفروضة عليها

– يعمل كبنك للدولة أو الحكومة أي أنه يحتفظ بحسابات الوزارات ودوائر الدولة المختلفة ويقوم بأية خدمات مصرفية نيابة عنها ، كما يقوم البنك المركزي بإدارة الدين العام الداخلي أي بيع وشراء أوذونات الخزينة والسندات الحكومية ودفع الفوائد المستحقة عليها نيابة عن الحكومة.

– الاحتفاظ باحتياطات الدولة من الأرصدة النقدية الأجنبية وإدارة قروضها الخارجية وخدمتها نيابة عنها . وتقوم البنوك المركزية بأداء هذه الوظائف بالشكل الذي تحدده قوانينها وجميع تلك الوظائف مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض، كما المبدأ المرشد للبنك المركزي في إدارة وظائفه وهو أن يعمل في مصلحة المجتمع فقط، دون النظر للأرباح كاعتبار رئيسي.

II. خصائص الجهاز المصرفي :

يمكن إبراز خصائص الجهاز المصرفي في النقاط الموالية : [2]

[1] زكرياء الدوري،يسرى السمراني،مرجع سابق الذكر ، ص 28.

[2] الهام طراد ، مروى مزهودي ، **" دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية "** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، شعبة علوم تجارية ، تخصص تمويل مصرفي كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي التبسي ، تبسه ، 2015 / 2016 ، ص 2

- يتكون الجهاز المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز.

- يخضع الجهاز المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالبنك المركزي.

- أن هذا الجهاز الواسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني.

- أنه جهاز مملوك بالكامل للدولة (ملكية عامة)، ومن أمثلتها البنك المركزي، وبنك التنمية للمدن والقرى

- أنه جهاز قائم، يركز على عدد محدود كم البنوك للقيام بالعمليات المصرفية

- أنه جهاز ذو مستوى واحد.

المطلب الثالث: أهداف ووظائف الجهاز المصرفي

الفرع الأول: أهداف الجهاز المصرفي

البنك كغيره من منظمات الأعمال يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها ما يلي:[1]

*** أهداف مالية وتتمثل في :**

- سعي البنوك إلى تحقيق وتعظيم الربح

- تعظيم معدل العائد على الاستثمار

- المحافظة على قوام معقول من السيولة

*** أهداف مرتبطة بالخدمات المصرفية (الأهداف الإنتاجية) وتتمثل فيما يلي :**

- تقليل الوقت الضائع.

- تنويع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء.

- تحقيق تكاليف تقديم الخدمات المصرفية.

- تحسين الخدمات المصرفية.

* أهداف خاصة بالبقاء والاستمرار وتجنب الأخطار.

* أهداف خاصة بالنمو والاستمرار والمحافظة على موارده المالية والبشرية وحمايتها.

[1] عامر أحمد حشيش، **" اقتصاديات النقود والمال "** ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1993 ، ص 202

* أهداف جماعية وبيئية تتمثل في تحقيق مستويات مرضية من العوائد أو الخدمات لأطراف التعامل الداخلي والخارجي.

الفرع الثاني: وظائف الجهاز المصرفي

يزود الجهاز المصرفي بخدمات أساسية بدونها لا يستطيع الاقتصاد في الوقت الحاضر أن يعمل ونلخص تلك المهام في : [1]

* تقديم الائتمان اللازم لتمويل شراء السلع والحصول على الخدمات وتمويل الاستثمارات الرأسمالية كإقامة المباني والإنشاءات والآلات والمعدات ، وهذه الاستثمارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية للموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد.

* دفع مستحقات و أداء الالتزامات ، حيث يزودنا الجهاز المصرفي بوسيلة أداء الالتزامات في شكل عملة نقدية وشيكات ووسائل الدفع الحديثة كنظام السحب المشترك والدفع عن طريق التليفون وغيرها من الأجهزة الالكترونية.

* خلق النقود والذي ينشأ من خلال منح الائتمان وأداء الالتزامات بوسائل الدفع المبتكرة الادخار : فالجهاز المصرفي يخلق منافذ للادخار من جانب الأفراد أو المؤسسات مما يؤدي إلى تأجيل الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار.

[1] عبد الغفار الحنفي ، رسمية قرياقص ، **" الأسواق والمؤسسات المالية ، البنوك وشركات التأمين والبورصات وصناديق الاستثمار"** ، الإسكندرية 1999 ص 16 -17

المبحث الثاني: مزايا وعيوب الجهاز المصرفي

للنظام المصرفي أهمية كبيرة في تسيير أعمال المؤسسات الإنتاجية داخل البلاد، وتنشيط الأوراق المالية والتجارية وبورصات المال والبضاعة ولقد أشارت العديد من الدراسات أن هناك العديد من المزايا للجهاز المصرفي وعيوب أيضا سوف نتطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفاسد النظام المصرفي

لقد أدى ظهور النشاط المصرفي في العالم إلى ظهور كثير من المشاكل المالية ... نستعرض بعضها خلال هذا البحث ، ونشير إلى موقف التشريع الإسلامي من كل واحدة منها :[1]

1 – إصدار الأوراق المالية:

يعتبر إصدار الأوراق المالية من أهم وجوه النشاط المصرفي ويرجع تاريخ ذلك إلى القرن السادس عشر ميلادي ، حيث كان الناس يتداولون في الأسواق إيصالات الودائع النقدية لدى الصيرفة كوسيلة للوفاء بالالتزامات المالية.

ولأول مرة حاول " بنك البندقية " سنة 1587 م ، استغلال هذه الظاهرة ، وإصدار وصولات متشابهة للإيداع النقدي ، لغرض التداول في الأسواق.

المطلب الثاني: أسباب ضعف الجهاز المصرفي

1 – ضعف حقوق المساهمين

2 – ضعف الأصول والموجودات

3 – وجود تركيز شديد على المصارف الكبيرة وإهمال المصارف الصغيرة

4 – عدم تناسب الكثافة المصرفية مع عدد السكان

5- ضعف عدد الفروع التي تخدم العملاء

6 – سيطرة الصيرفة التقليدية أو التجارية

7 – وجود فجوة كبيرة في عدد الخدمات المصرفية

[1] عمرو ، **" الجهاز المصرفي "** ، مقال حول الجهاز المصرفي ، 2010/12/04 ، 46:07 ، متاح على موقع الانترنت
https : // albfeh . mam9.com / t 20 – topic
تاريخ الاطلاع : يوم الخميس 02 / 06/ 2020 على الساعة 15 : 50

8 – سلوك العميل :[1] حيت يتسم المجتمع بضعف الوعي وانخفاض الاستجابة للأدوات المصرفية مثل : سعر الفائدة ، وهو ما يجعل من المجتمع العربي مجتمعا نقديا يفضل التعامل بالنقود الكاش عن التعامل بالأدوات غير النقدية ، مثل الشيكات والحوالات ، والكروت الائتمانية

9 – توعية القوانين التي تحكم عمل الجهاز المصرفي ، فهي تتسم في الغالب بالجهود ولا تساعد على سهولة تطبيق الخدمات وسرعة البث في إجراءات التقاضي

10 – عدم وجود شخصية محددة للبنوك حيث تعمل في كل المجلات ، مما يلغي شخصيتها ، ويحد من تميزها في مجال معين ، ويزيد من حدة المنافسة بينها ، وهذا على عكس المصارف في العالم ، حيث يكون للبنك شخصية محددة ، فإما أن يكون البنك تجاريا أو استثماريا أو عقاريا.

11 – ضعف مخصصات ميزانيات التدريب، وعدم وجودها في بعض البنوك، بينما من المفترض أن تصل إلى 3 % من ميزانيات البنك كما في البنوك العالمية، وهذا يجعل البنوك العربية غير قادرة على تطوير مهارات العنصر البشري بها.

12 – انتشار الفساد في الجهاز المصرفي في بعض الدول ، وبالتالي فقدان الثقة في البنوك ، والتأثير سلبا على مستقبل الاقتصاد الوطني.

فقد لاحظت المصارف أن الأشخاص الذين يدعون نقودا لدى البنك لا يراجعون البنك لاسترجاع ودائعهم إلا بنسبة 10 % من هذه الودائع خلال النشاط المصرفي.. فحاولت أن تصدر أوراقا مالية وتعهدات بمقدار 90 % مما تملكه من رصيد من الودائع.

كما لاحظت أن الأشخاص الذين يحملون تعهدات مالية من قبل المصرف، فلما يتفق أن يراجعوا المصرف لتغطية هذه التعهدات بما لدى المصرف من النقود إلا بنسبة 10 %

وهذه الملاحظات شجعت أصحاب البنوك إلى الإكثار من إصدار الأوراق المالية والتعهدات المالية (البنكنوت) مما أدى إلى ظهور الاختلال في الجهاز المصرفي ، وعجز كثير من المصارف من تسديد تعهداتها ، واضطراب الأسواق والبورصات المالية.

[1] عمرو، مرجع سبق ذكره.

فقد قام بعض المضاربين والمحتالين بنشر أعداد كبيرة من الأوراق المصرفية المتباينة من حيث الوثوق بين أيدي الناس وحصلت افلاسات لبعض المصارف ووقعت الخسائر من جراء ذلك لكثير من الناس حتى أن الحكومة تحملت بعض الخسائر من جراء إيداع أموالها في مصارف لم تلبث أن أفلست واختلال الجهاز المصرفي ، أو ظهور عجز في هذا الجهاز يؤدي سريعا إلى تقلب قيم الأوراق المالية واضطراب الأسواق ، وتضطلع أركان النظام المصرفي بصورة عامة في العالم ولذلك ، فقد حاولت الدول أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد عملية إصدار " البنكنوت " بقابلية المصرف لتسديد تعهداتها المالية.

وحصرت أخيرا [1]صلاحية إصدار " البنكنوت " ب " البنك المركزي "" الذي تملكه الحكومة في البلاد وتشرف عليه بصورة مباشرة ولكن النتيجة لم تختلف منذ وضعت الحكومة يدها على إصدار " البنكنوت " " وباشر " " البنك المركزي " فقد بهذه المهمة وحسبنا الإشارة إلى أنه منذ توقف صرف الأوراق " البنكنوت " بالذهب فعلا أو قانونا في مستعمل الحرب العالمية الأولى ، لم يسترد البنكنوت قابليته للصرف على أي نحو إلا فترة قصيرة ، بين عامي 1931 – 1935 م .... ثم جاءت الأزمة المالية العالمية، وانهارت قاعدة الذهب، وانقسمت العلاقة بين الذهب والبنكنوت في مختلف البلدان، بحيث لم يعد الحامل ورقة البنكنوت الحق في مبادلتها بأي شيء على الإطلاق.

13 – ضعف التطوير ، وخاصة في مجال إدخال التكنولوجيا والأخذ بالأدوات المالية الحديثة مثل المشتقات والتجارة الالكترونية.

14 – ضعف استقلالية معظم البنوك المركزية عن الحكومات مما يحد من الانطلاق.

15 – ضعف معدلات النمو الاقتصادي وبطء سياسات الخصخصة، وبالتالي عدم قدرة البنوك على اقتناص فرص النمو والعمل بمزيد من الديناميكية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم مثلا.

16 –ملكية معظم البنوك العربية كليا أو جزئيا للحكومات أو الجهات حكومية أو شبه حكومية وبالتالي تدخل الحكومات في عملها ، وهو ما يحد من اتجاه المصارف نحو التطوير ، ويعرضها للمخاطر عند تنفيذ الدولة العربية التزاماتها الدولية في مجال تحرير الخدمات المصرفية في إطار منظمة التجارة العالمية

17 – ضعف عمليات الاندماج والتعاون مقارنة بالعالم ، وقصور دور اتحاد المصارف في مجال تنشيط الاندماج أو التعاون ، وهو ما يقلل من قدرة الجهاز المصرفي على مواجهة التكتلات الاقتصادية والمصرفية في العالم.

المطلب الثالث: عوامل الثقة في الجهاز المصرفي

[1]عمرو، مرجع سبق ذكره.

إن الفلسفة الرئيسية لفكرة قبول عمل المصارف هي الثقة وهو أمر بالغ الأهمية لأنه بقدر ما يشعر الناس من ثقة بمصرف من المصارف يتوقف نجاح ذلك المصرف في تحقيق هدفه الأول وهو البقاء والنمو عن طريق تأدية الخدمات النافعة ، وهناك عوامل أساسية تجعل من المصرف مصدرا للثقة وهي :[1]

1 – قيامه بدفع الأموال المودعة لديه لأصحابها في أي وقت تحت أي ظرف

2 – دفع التزاماته فورا ودون مماطلة كدفع الكفالات التي يقدمها نيابة عن عملائه والتي يطالب بدفعها.

3 – الدقة في أداء الأعمال والحاكمية المؤسسية عالية الجودة وعدم الوقوع في الأخطاء لان أخطاء المصرف تقلل الثقة فيه. ودعما لهذه الثقة لدى الجمهور المتعاملين مع المصارف تتدخل المصارف المركزية في معظم بلدان العالم في أعمال الجهاز المصرفي فتحدد حدودا دنيا لرؤوس أموال المصارف وتحدد مقدار التسهيلات الائتمانية التي لا يمكن للمصرف التجاري أو المتخصص أن يتجاوزها

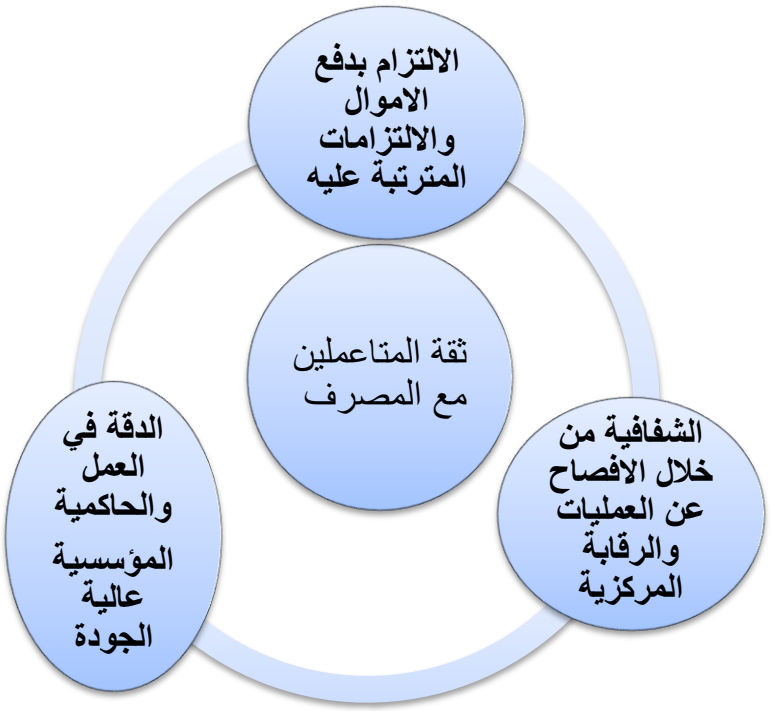

المبحث الثالث: موارد واستخدامات الجهاز المصرفي، ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية

[1] رمضان زياد ، **" الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك "** ،دار وائل للنشر والتوزيع طبعة 2 ، 2003 ، ص 6

يلعب الجهاز المصرفي دور فعال في الأسواق المالية من خلال ممارسة وظائف البنوك خاصة بنوك الاستثمار وذلك بتعهد الإصدارات والمتاجرة بالأوراق المالية وصناعة تسوقها والتي من شانها سوق التداول وتحتوي ميزانية المصارف على موارد واستخدامات سنتطرق لكل منها في هذا المبحث.

المطلب الأول: موارد واستخدامات الجهاز المصرفي

ويمكن التعرف على هيكل الميزانية التي تمثل موارد واستخدامات المصارف كما يلي

أولا: الموارد (الخصوم أو المطلوبات)

1 رأس المال المدفوع والاحتياطي : حيث[1] يمثل رأس المال المرفوع بمجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب المصرف والمساهمين في تكوين رأسماله ، أما الاحتياطي فهو ينقسم إلى قسمين : الأول قانوني يكون المصرف ملزما بتكوينه بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي والثاني هو الاحتياطي الاختياري وهو عبارة عن احتياطي خاص يقوم المصرف بتكوينه اختياريا

2 – الودائع : (Deposits)وهي[2] المصدر الرئيسي لمكونات موارد المصارف التجارية والودائع عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية وكان هذه الديون تعتبر نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الدين في الوقت نفسه ، مع العلم بأن الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد لأموالهم لدى المصارف فقط ، وإنما تنشأ أيضا نتيجة لإقراض المصارف للأفراد ، لأنه عندما يقوم المصرف بإقراض عميل للبنك مثلا فيقابل ذلك تعهد من المقترض بالدفع في الزمان المحدد مستقبلا وهذا التعهد ناشئ عن تعهد حالي أو آني من المصرف يفتح حساب للمقترض ، لذلك فان تعهد الأفراد المقترضين بالدفع يعد من أصول المصرف يحصل بموجبه ربح يتمثل في سعر الفائدة على القرض وتصنف الودائع إلى ثلاثة أنواع وهي :

2/ **1 الودائع الجارية (Demand Deposits)** وهو حساب جاري لصاحب الوديعة ويلتزم المصرف بالدفع عند الطلب قدرا من المال مساويا لقدر الوديعة

2/2 الودائع لأجل(Deposits Time) : وهي الودائع التي يلتزم المصرف بموجبها بالدفع في وقت لاحق على إيداعها يتم الاتفاق على هذا الوقت بين المودع والمصرف.

[1] الشمري ، محمد ناظم ، **" النقود والمصارف والنظرية النقدية "**، دار زهران للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، طبعة 1 ، 1999 ، ص 144- 145

[2] الشمري ، محمد ناظم ، مرجع سابق الذكر ، ص 145 – 146

2/ **3 ودائع التوفير (saving Deposits)** : وهي ودائع يحصل أصحابها على دفاتر تقيد وتثبت فيها دفعات الإيداع والسحب ومعظم هذه الودائع شخصية وأهميتها متواضعة بالقياس إلى بقية أنواع الودائع

3 – الاقتراض من المصارف ومن البنك المركزي :[1]

غالبا ما تلجأ المصارف إلى الاقتراض من بعضها البعض أو من البنك المركزي عند حاجتها للتمويل عملياتها المصرفية التي تقصر مواردها الذاتية المتاحة عن تمويل مثل هذه العمليات بالكامل ، وهذا الاقتراض يمثل التزامات على مصرف تجاه بقية المصارف الذي اقترض منها سواء كانت محلية أو أجنبية في الداخل أو في الخارج.

ثانيا الاستخدامات: (الأصول أو الموجودات) :

1 – الأرصدة النقدية (cash) : وتتكون من النقود الورقية والمعدنية التي يحتفظ بها في الصندوق بالإضافة إلى الأرصدة التي تحتفظ بها المصرف بصورة احتياطات نقدية لدى البنك المركزي

2**– استثمارات في الأسهم والسندات:** سواء كانت حكومية صادرة من الحكومة أو كانت صادرة من الشركات المساهمة

3 – القروض (loans) : وهي التي يمنحها المصرف وفقا للأسس الائتمانية المتعارف عليها وهي من أكثر أنواع الأصول عائدا وربحا.

المطلب الثاني: دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية

في ضوء القصور الهيكلي لمؤسسات المالية إلى تساهم في عمليات سوق المال من ضمان وتغطية وترويج المصدر من الأوراق المالية وغياب المؤسسات صانعة السوق ، وحداثة وجود سوق مالي في البلاد ، الأمر الذي يلقي على عاتق الجهاز المصرفي في مسؤولية كبيرة لتنشيط سوق الأوراق المالية الوليد و يمكن أن يساهم الجهاز المصرفي في تنشيط السوق من خلال ما يلي :[2]

القيام بعملية التسويق وترويج الاكتتاب :

وذلك بتبني عملية تسويق الشركات والوحدات الاقتصادية العامة المطروحة للخصخصة وترويج الاكتتاب لدى كافة الجهات ، استنادا لما تتمتع به المصارف من ثقة العملاء وكافة المتعاملين وفي هذا المجال يمكن للمصارف

[1] الشمري ، محمد ناظم ، مرجع سابق ، ص 166
[2] عمرو، مرجع سابق الذكر

التجارية ومصرف التنمية القيام بإعداد نشرات الاكتتاب التي تشمل كافة البيانات عن الشركة أو الوحدة الاقتصادية وقوائمها المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ، ورأي المصرف في هذه الشركة من خلال خبرته السابقة في التعامل معها.

كما يمكن للمصارف استخدام فوائضها المالية والتي تبلغ أكثر من 4 مليار دولار ، وما تم تخصيصه للمصارف المتخصصة من أموال المجنب (3 مليار دولار) لتمويل عمليات شراء الأسهم لإعطاء دفعة لجانب الطلب على الأسهم ، لمقابلة العرض من أسهم الشركات التي تم خصخصتها.

والدور التمويلي الآخر يتمثل في دعم وإصلاح الشركات والوحدات المتعثرة ، وإعادة هيكلتها بما يكفل توفر مقومات النجاح لهذه الشركات عن طريق منحها أموال إضافية لدعم رأس المال العامل بما يساعدها على تخطي الأزمات التمويلية العارضة ويساعدها على الاستمرار أو عن طريق زيادة رأس المال هذه المشروعات عن طريق مساهمة المصرف فيه.

تقديم خدمات المشورة الفنية:[1]

تتسم أسواق المال بحساسية شديدة تجعلها عرضة للتأثر بالمتغيرات السياسية والاقتصادية عالميا ومحليا على اختلاف التوقعات ، وهذه الحساسية تشكل عبئا على المتعاملين في الأسواق ، إذ يتعين عليهم اتخاذ قراراتهم بعد دراسة معمقة وتحليل موضوعي دقيق لا يجد كثير من المتعاملين القدرة على القيام به. ومن هنا تبرز الحاجة إلى جهات متخصصة تتمتع بقدر كبير من الخبرة ويعتمد عليها في الحصول على المشورة والنصيحة اللازمة حيال معاملاتهم ، ولاشك أن المصارف التجارية تعد من أهم الجهات المؤهلة لتوفير هذه الخدمات في ظل غياب لشركات المتخصصة ومكاتب الخبرة في هذه الفترة المرحلية.

من هنا جاء دور المصارف التجارية والمتخصصة لسد هذا الفراغ والقيام بإصدار النشرات والدراسات التحليلية المتخصصة . غير أن ذلك مشروط بقيام المصارف بتدريب العاملين لديها تدريبا عمليا جيدا للقيام بهذا النوع من الخدمات.

إنشاء مؤسسات مالية متخصصة:

[1] عمرو، مرجع سبق ذكره.

نظرا لغياب الشركات المتخصصة ومكاتب الخبرة في مجال بيع وشراء الأوراق المالية ، و أمام إنشاء سوق للأوراق المالية ، فان المصرف المركزي مطالب بان يسمح للمصارف التجارية والمتخصصة أن تؤسس العديد من المؤسسات المتخصصة والتي منها :

صناديق الاستثمار:

التي تعد أحد الأدوات لتنشيط سوق الأوراق المالية ، والذي يتيح للمصارف التجارية والمتخصصة أن تقوم بشراء العديد من الأوراق المالية المتنوعة وتكوين محافظ للأوراق المالية ، والحصول على إيرادات مرتفعة ناتجة عن العمليات الغير تقليدية ، وهذا الاتجاه يتناسب مع حالة الاقتصاد العربي ويمكن أن تنشئ المصارف التجارية والمتخصصة صناديق استثمار بأنواعها المختلفة (ذو عائد دوري ونمو رأسمالي ، عائد تراكمي) بالتعاون مع شركة الاستثمار الوطني وشركات التامين وتحويل مساهمة المواطنين في شركة الاستثمار الوطني إلى مساهمات في الصندوق الاستثماري والاستفادة من انتشار المصارف التجارية والمتخصصة في أنحاء البلاد.

شركات رأس مال المخاطر :[1]

ويقصد بها موارد مالية معرضة لدرجة مرتفعة من المخاطر ، وهي شركات من شأنها إعطاء دفعة قوية للقطاع الخاص ، خصوصا المشروعات التي تتميز بابتكار أفكار جديدة أو مشروعات عالية المخاطر والتي غالبا ما تحجم المصارف عن تمويلها لارتفاع نسبة المخاطر بأعمالها ومن ثم تعاني قصورا في التمويل ، وتقوم شركات رأس المال المخاطر بتوفير التمويل اللازم لتلك المشروعات..

مؤسسات ضمان الإقراض :

وذلك لتوفير الضمان للمشروعات الصغيرة وصغار المستثمرين ، والذين لا تتوفر لديهم القدرة لتوفير الضمانات الكافية ، هذا النوع من المؤسسات تعتبر على درجة عالية من الأهمية في هذه المرحلة إذا ما علمنا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور مهم في عملية التنمية وحل العديد من المشاكل الاقتصادية.

ويمكن أن تشترك المصارف التجارية مع شركات التامين وشركة الاستثمار الوطني والمصارف المتخصصة في إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات.

شركات التأجير التمويلي :[1]

[1] عمرو، مرجع سبق ذكره.

وهي شركات يقتصر نشاطها على شراء الأصول الرأسمالية ، وتأجيرها إلى الشركات التي تحتاجها لاستخدامها في العملية الإنتاجية ، ويمكن القول أن صعوبة الحصول على التجهيزات الرأسمالية الحديثة يعتبر أحد معوقات إنشاء المشروعات الإنتاجية الجديدة أو تطوير الوحدات الاقتصادية الموجودة ، ويعتبر التأجير التمويلي أحد أساليب التمويل الحديثة الذي يجنب المشروعات الكثير من معوقات أساليب التمويل التقليدية مثل شراء عن طريق الاقتراض أو التقسيط ، ويناسب التأجير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، ويسهل نمو الاستثمار وتكوين رؤوس الأموال.

وبإمكان الجهاز المصرفي بما يتوفر له من فوائض مالية كبيرة (تتجاوز أكثر من 4 مليار دولار) ، تأسيس مثل هذا النوع من الشركات لحاجة السوق العربي للعديد من الأصول الرأسمالية الباهظة التكاليف مثل طائرات نقل الركاب والسفن التجارية ، بالإضافة إلى المعدات و آلات المصانع الصغيرة والمتوسطة.

شركات التغطية:

تقوم شركات التغطية ( ) بضمان عمليات تغطية إصدارات الأسهم في السوق الأولى للأسهم، حيث يمكن ضمن هذا الإطار تشجيع الشركات والمصارف الاستثمار القيام بهذه المهمة لها من أهمية في دعم توجه رأس المال للاستثمار.

كما يمكن للمصارف التجارية العمل في مجال الاستثمار العقاري نظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار في البلاد، من خلال (شركة الاستثمار العقاري) التي تساهم فيها المصارف التجارية الخمسة، عن طريق زيادة رأس مال. هذه الشركة وتوظيف المبلغ الذي خصص لهذه المصارف من اللجنة الشعبية العامة والبالغ 7 مليار دولار ، في أقامت العديد من المشاريع الإسكانية والأبراج الاستثمارية ، والسوق العربي واعد في ذا المجال.

[1]عمرو، مرجع سبق ذكره.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم استعراض مختلف المفاهيم الأساسية حول الجهاز المصرفي كما تطرقنا إلى أهم نقاط القوة والضعف المرتبطة بهذا الأخير الأمر الذي يؤدي إلى إعادة النظر لتطوير نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لضمان سلامة الجهاز المصرفي.

كما تبين لنا أهمية الجهاز المصرفي في تحريك مختلف فعاليات الاقتصاد ، من خلال تنشيط سوق الأوراق المالية التي تشجع في إنشاء مؤسسات مالية متخصصة كصناديق الاستثمار وشركات التأجير التمويلي ... وبالتالي توفير فرص العمل وتقديم مختلف الخدمات المصرفية وهذا يؤدي إلى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث:

واقع تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري

تمهيد:

بعد أن تم التطرق في الجزء النظري على معلومات حول تقييم الأداء المالي والجهاز المصرفي من حيث عموميات ومختلف التعريفات بشكل عام، لهذا سنحاول في هذا الفصل التطبيقي توضيح هذه العناصر التي سبق ذكرها بدراسة كاملة، فلقد ركزّنا في هذا الفصل على دراسة أربع مؤشرات لنتّوصل كيف يقوم الجهاز المصرفي بتقييم أدائه المالي ومعالجة نقاط ضعفه.

-قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي حسب المؤشرات.

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

ورثت الجزائر بعد استقلالها نظاما مصرفيا هشا بسبب هجرة الإطارات والكفاءات التي كانت تسير النشاط الاقتصادي والمصرفي إبان فترة الاستعمار، مما أستدعى ضرورة بناء نظام مصرفي جزائري يتمتع بالاستقلالية، فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأمين فروع بنكية أجنبية أو عن طريق تأسيس فروع جديدة.

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للجهاز المصرفي الجزائري

الفرع الأول: قبل الاستقلال

كان يوجد في فرنسا عدد كبير من الصيرفة في القرن السابع عشر لكن نشاطهم اقتصر على تمويل احتياجات الدولة وطبقة النبلاء.

إن أول نشأة رأت النور[1] كانت في باريس سنة 1716 على يد الأستكلندي جون لو تحت اسم البنك العام وتغير اسمه في سنة 1718 وأخذ اسم البنك الملكي.

لقد نجح هذا البنك في البداية نجاحا كبيرا حيث قام بخصم أوراق تجارية بفائدة جد منخفضة كما استعمل في تسوية مدفوعاته صكوكا لحامليها وقابلة للتسديد بالنقود المعدنية بمجرد الطلب لما اكتسبه هذا البنك من ثقة لدى الجمهور.

بعد أربع سنوات أي في سنة 1720 تدافع جملة الصكوك طالبين من البنك استبدالها بالنقود المعدنية لكنه لم تكن هناك نقود متوفرة لدى البنك بمقدار الصكوك التي تم إصدارها من طرفه وبالتالي انهار هذا البنك للمبالغة في خلق النقود الكتابية. وبعد فترة زمنية وخاصة ابتداء من سنة 1776 بدأ ظهور مؤسسات مصرفية ومالية تحت تسميات مختلفة أي مع تجنب كلمة بنك واستعملت تسميات جديدة منها عبارة صندوق أو شركة.....

وتأسس بنك فرنسا في سنة 1800 بقرار من نابليون كبنك تجاري ومنح امتياز الإنفراد واحتكاره إصدار الفرنك الفرنسي فقط في سنة 1848 والذي منح له من طرف الدولة الفرنسية.

بجانب هذا البنك استمرت حركة تأسيس البنوك الجديدة والتي أغلبها كانت لها علاقة وطيدة بالجزائر حيث أنشأ في هذا البلد المستعمر من طرف فرنسا فروعا لهذه البنوك الموجودة في فرنسا وبكل سهولة.

[1] عثماني صليحة، بن غادة إسمهان،مرجع سابق الذكر،ص 17.

عند الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 كانت الجزائر كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية تتميز بقلة دور النقود في المبادلات والتي كانت تستعمل نظام المعدنين الذهب والفضة وكانت توجد دار لصك العملة الجزائرية أما الفرنك الفرنسي لم يتقرر رسميا استعماله كعملة البلد إلا في سنة 1849.

قبل هذا التاريخ ومع بداية دخول المحتل الفرنسي للجزائر قام الأمير عبد القادر بإنشاء دار لصك النقود الوطنية ببلدة تاقدمت والواقعة بين تيارت ومعسكر.

اختصت هذه الدار في صك النقود النحاسية مثل المحمدية، غير أن النقود الفضية مثل النصفية فكانت تصك بها أيضا رغم قلتها.

خلافا لما صرح به القنصل "دوماس" وبعده المصرفي " ايرست بيكار" فلم تكن تلك المصكوكات تضرب باسم الأمير عبد القادر كان يعتني كثيرًا بتطوير نظام نقدي وتوحيده في القطر الجزائري لكن الحرب مع المحتل الفرنسي منعته من تحقيق مشروعه هذا وقضت على كل ما أنجزه في هذا الميدان.

إن أول مؤسسة مصرفية أنشأت في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في تاريخ 19 جويلية 1843 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا، في عملية إصدار العملة الفرنسية في الجزائر، لكن هذه العملية لم تدم طويلا.

إن ثاني مؤسسة ظهرت في الجزائر كانت " المنضدة الوطنية للخصم" والتي تقتصر وظيفتها على عمليات الائتمان ولقلة الودائع لم تنجح كذلك هذه المؤسسة.

وثالث مؤسسة هي" بنك الجزائر" ويمكن القول أنه في الفترة الزمنية الأخيرة قبل تحرر الجزائر سنة 1962، كانت المنظومة المصرفية والائتمانية تتكون من المؤسسات التالية:

أولا: بنك الجزائر

تأسس هذا البنك في[1] تاريخ 04 أوت 1851 وزاول نشاطه بمجرد إنشائه كبنك إصدار للعملة الجزائرية وبنك ائتمان في آن واحد حتى ولو أن الوظيفة الثانية تقلصت تدريجيا مع مرور السنوات.

ولتلبية حاجات الاقتصاد للنقود وخاصة حاجات المعمرين والإدارة الاستعمارية، كان يقوم بإصداره هذا ملتزما في البداية بتغطية ذهبية معينة وفي سنة 1900 طبق مبدأ سقف الإصدار ومعنى ذلك يحدد له حد أقصى للإصدار دون تقييد معين من الذهب، وذلك لغرض تحقيق المرونة الكافية للإصدار.

[1]عثماني صليحة، بن غادة اسمهان، مرجع سابق الذكر،ص 18.

إن هذا البنك في الواقع كان مجرد فرع ميداني لبنك فرنسا والوزارة المالية الفرنسية وهذا راجع للتبعية النقدية المرتبطة بالاقتصاد والسياسة على أساس كولنيالي وتتضح علاقة التبعية هذه في العملات الأجنبية التي يحتفظ بها بنك فرنسا، وكذلك للقاعدة النقدية التي ترتبط العملتين فيما بينهما أي فيما يخص سعر الصرف الثابت بين الفرنك الفرنسي والفرنك الجزائري وكذلك حرية انتقال رؤوس الأموال بين البلدين ولوجود نظام مصرفي مرتبط بفرنسا أي الخارج، هذا ما جعل بنك الجزائر في عجز كبير اتجاه متطلبات السياسة النقدية الفعالة.

لقد تم تأميم بنك الجزائر في سنة 1945 إذ فقد طبيعته كبنك تابع للقطاع الخاص والمشترك وتحول إلى بنك تابع للقطاع العمومي على غرار ما حصل في فرنسا بالنسبة لبنك فرنسا أيضا ومن أهم نشاطات هذا البنك نذكر:

1-إصدار عملة الفرنك الجزائري:[1]

في مرحلة تأسيسه كان يطبق قاعدة الثلث من النظام الجزئي الوثيق للإصدار في ميدان تغذية النقود المصدرة بين الاحتياطات الذهبية وإجمالي الأوراق النقدية المتداولة في السوق والودائع الجارية في سنة 1900 انتقل إلى نظام الحد الأقصى للإصدار والمحدد من طرف الدولة لخدمة مصلحة الإدارة الاستعمارية وبعد تطبيق عدم قابلية تحويل النقود إلى ذهب أصبح التوازن ما بين الاحتياطات والودائع تحت الطلب لا يعد من الأمور المستعملة.

2- عمليات الصرف والتحويل:

بالنسبة لعملية الصرف للعملة فكانت تختلف باختلاف البلد المتعامل معه حيث كان ينقسم العالم الخارجي بالنسبة للجزائر إلى قسمين:

- ❖ فرنسا ودول منطقة الفرنك.
- ❖ البلدان الأخرى في العالم وإن العملة الجزائرية أي الفرنك الجزائري كانت تحول على أساس سعر التعادل ما بين الفرنك الجزائري والفرنك الفرنسي وهكذا تكون عملية الصرف معروفة بين العملة الجزائرية وعملة أجنبية أخرى على أساس قياسها بالعملة الفرنسية وهذا كان يمثل زيادة عن الارتباط الموجود بين فرنسا والجزائر الطابع المشترك بينهما، حيث أن البنك الجزائري كان يقوم بتحويل كل من الفرنك الجزائري والفرنسي إلى العملات الأجنبية الأخرى.

3- عمليات إقراض الاقتصاد: [2]

[1] عثماني صليحة، بن غادة اسمهان، مرجع سابق الذكر، ص 19.
[2] عثماني صليحة، بن غادة اسمهان،مرجع سابق الذكر، ص 20.

إنه في المرحلة الأولى لإنشاء هذا المصرف وذلك قبل إحداث التغيير الوظيفي للمؤسسة أي قبل الحرب العالمية الثانية كان بنك الجزائر يوجه معظم نشاطه واستخداماته لتمويل القطاع الزراعي الحديث عن طريق منحه قروض متوسطة وطويلة الأجل مما أدى عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل الزراعة للمعمرين الفرنسيين.

إن هذه الوظيفة خلقت له مشاكل عويصة فيما يخص المحافظة على التوازن المالي والخاص بتسييره كما أنه كان المسؤول عن إنشاء منضدات الخصم والتي كانت تعمل كوسيط بين بنك الجزائر والقطاعي الزراعي فيما يخص إعادة خصمه للأوراق والسندات التي تقدمها له وإن التسهيلات الكثيرة التي كان يمنحها هذا البنك زاد في تفاقم الأوضاع الائتمانية وعدم التوازن في السيولة النقدية لهذا البنك.

4- قرض الشمال: تأسس هذا المصرف في سنة 1958 في الجزائر العاصمة ووهران.

5- القرض الليوزني: تأسس هذا سنة 1878 بالجزائر العاصمة.

6- الشركة العامة: تأسست في سنة 1913.

7- الشركة المرسيلية: بدأت تباشر نشاطها في التراب الجزائري في سنة 1920.

8- البنك الوطني للتجارة والصناعة الإفريقية: بدأ نشاط هذا البنك باستيلائه على مراقبة بنك اتحاد شمال إفريقيا.

9- القرض الصناعي والتجاري.

10- بنك باركلاي.

11- بنك ورمز وشركاء.

إن مجموع فروع البنوك التجارية قبل الاستقلال كان 409 فرعا يتم توزيعها جغرافيا على النحو التالي:

في منطقة الجزائر 149 فرعا.

في منطقة وهران 154 فرعا.

في منطقة قسنطينة 83 فرعا.

وفي منطقة الجنوب 23 فرعا.

إن أعلى درجة لتمركز هذه البنوك كان في مدينة الجزائر العاصمة ب 92 فرعا.

ثانيا: بنوك الأعمال:[1]

1-القرض الجزائري: تأسس هذا البنك في الأصل في باريس سنة 1881 يقصد تشجيع الملكية العقارية وإشغال المرافق الأساسية والارتكازية.

2- البنك الصناعي للجزائر وحوض البحر الأبيض المتوسط: لقد تأسس هذا المصرف في عام 1911.

3- بنك باريس وهولندا: فتح لهذا المصرف فرع في الجزائر سنة 1954.

ثالثا: مؤسسات إعادة الخصم:

وعلى رأس هذه المؤسسات الشركة الباريسية لإعادة الخصم.

وهي منشأة لا تتعامل مع الجمهور وغالبا نشاطها موجه نحو المصارف فقط في مجال إعادة خصم الأوراق التجارية والسندات ومن أجل تحقيق توازن في خزائنها.

رابعا: بنوك التنمية:

والمقصود هنا هو صندوق التجهيز من أجل تنمية الجزائر، إن هذا الصندوق تأسس في سنة 1959 بهدف تمويل برنامج قسنطينة وكذلك بغرض جمع الموارد لاستعمالها وإنفاقها في تنمية البلاد وتمويل المشاريع المبرمجة.

خامسا: مؤسسات القرض والائتمان الشعبي:

وهي بنوك شعبية للتجارة والصناعة، ظهرت في الجزائر العاصمة سنة 1921 وفي عنابة 1922 وفي بجاية 1923 وفي قسنطينة 1924.

إن هدفها هو تعبئة مدخرات الأفراد والمنشآت الصغيرة حيث وصل عدد فروعها في سنة 1961، 22 فرعا منها 9 فروع في الجزائر.

[1] عثماني صليحة، بن غادة أسمهان،مرجع سابق الذكر،ص 21.

سادسا: المؤسسات العامة وشبه العامة الفرنسية:

1-الائتمان العقاري: إن هذا المصرف كان يزاول عمله في الجزائر بصفته فرعا للبنك الفرنسي الائتمان العقاري لفرنسا والذي تأسس في سنة 1852.

2- الائتمان الوطني: إن عملياته بالائتمان طويل الأجل ولقد كان له دور هام في تمويل الاستكشافات النفطية في الجزائر.

3- صندوق الودائع والأمانات: كان هذا الصندوق يقوم باقتراض الهيئات والمنشآت المحلية والعامة كما أنه كان المسؤول على الادخار والاحتياط والتوفير البريدي.

4- الصندوق الوطني لأسواق الدولة: لقد تأسس فرع هذا الصندوق في الجزائر عام 1940 كما أنه قد تخصص في تمويل مشتريات الدولة.

5- البنك الفرنسي للتجارة الخارجية: تأسس فرعه في الجزائر عام 1954 وهو مختص في تمويل التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: بعد الاستقلال

إن أهم ما ميز الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال هو[1] التبعية شبه المطلقة للاقتصاد الفرنسي، فضلا عن هشاشة هياكله الأساسية وانعدام البعض منها وتخلفها بشكل عام، فقد كان اقتصاد الجزائر يفتقد إلى أدنى شروط التنمية، حيث كانت جل المعاملات تتم مع المتعاملين الفرنسيين، كما المؤسسة الموروثة عن الأجنبي لم تتمكن من مواصلة نشاطها بسهولة ويسر، ولعل من أحد الأسباب الأساسية التي عرقلت استمرار نشاطها هو عدم التوفر على مصادر تمويل احتياجاتها، وسيرورة عملياتها الإنتاجية، كل تلك الأمور دفعت بالسلطات الجزائرية منذ حصولها على الاستقلال بتاريخ 05 جويلية 1962 إلى العمل على كسر أواصر التبعية للاقتصاد الفرنسي في كل المجالات والنواحي وذلك تبعا لما جاء به ميثاق برنامج طرابلس.

ومن تم فقد عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة تطورات قبل أن يصل إلى ما هو عليه الآن فمن الإجراءات الأولى التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في مجال النقد والمال هو إنشاء الخزينة الجزائرية ثم إنشاء البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 62/44 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962، الأمر الذي مكن المؤسسات

[1]عثماني صليحة، بن غادة أسمهان،مرجع سابق الذكر،ص22.

الجزائرية من تجاوز العقبات المالية التي واجهتها بعد الاستقلال مباشرة. ومن أجل التخلص من تقاعس البنوك الأجنبية القائمة في الجزائر في مجال مد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بما تحتاجه من تمويلات لأنشطتها المختلفة، فقد عملت السلطة الجزائرية على خلق مؤسسة مؤهلة لذلك وهي الصندوق الجزائري للتنمية وذلك عام 1963.

ويتلخص نشاط هذا الصندوق في حشد الموارد المالية ذات المصادر المحلية (خزينة الدولة) وتلك ذات المصادر الخارجية (خاصة من فرنسا في المرحلة الأولى) من جهة، وتوجيه تلك الموارد إلى تمويل الاستثمارات طويلة المدى بشكل خاص.

كما بادرت السلطات الجزائرية إلى [1]اتخاذ إجراء هام، ألا وهو حصر عملية الاستيراد والعمل على مراقبة الصرف الأجنبي، وكل ذلك بهدف التحكم في الموارد المالية للدولة والعمل على تعبئة وتخصيص تلك الموارد بشكل رشيد. مما دفعها إلى إنشاء مؤسسة تعمل في هذا الاتجاه وهو الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي دعم نشاط شركة التأمين وإعادة التأمين وكذا الشركة الجزائرية للتأمين وذلك منذ سنة 1963.

لقد استطاعت السلطة الجزائرية من استكمال سيادتها الوطنية بإصدارها العملة الوطنية ممثلة في الدينار الجزائري الذي ظهر إلى الوجود منذ سنة 1964 حيث حددت قيمته ب 18 غرام من الذهب وهي قيمة مساوية للفرنك الفرنسي آنذاك وقد تولى البنك المركزي الجزائري إدارة وإصدار النقود الوطنية منذ إنشائها. وأمام استمرار تعنت وتشدد البنوك الأجنبية في مجال تمويل المؤسسات الاقتصادية الوطنية، لجأت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات تنسجم وطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري الناشئ وكذا طبيعة التوجه الاقتصادي والسياسي المنتهج في فترة الستينات، تمثلت هذه الإجراءات بشكل خاص في مصادرة وتأميم الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية ومن تم إنشاء نظام مصرفي وطني، ولعل أولى تلك الإجراءات تأسيس البنك الوطني الجزائري سنة 1966 من جراء تأميم مجموعة من البنوك الأجنبية منها القرض العقاري الجزائري، وكذا القرض الشعبي الجزائري، وفي سنة 1967 تم إنشاء نظام مصرفي وطني، ولعل أولى تلك الإجراءات تأسيس البنك الوطني الجزائري سنة 1966 من جراء تأميم مجموعة من البنوك الأجنبية منها القرض العقاري الجزائري، وكذا القرض الشعبي الجزائري، وفي سنة 1967 تم إنشاء مؤسسة إصدار النقد الوطني وفق هيكل تنظيمي يؤمن التعاون الفعال بين السلطات العمومية والبنك المركزي في إطار القانون 62-441 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 وهكذا

[1]عثماني صليحة، بن غادة اسمهان، مرجع سابق الذكر، ص 23.

أصبحت إدارة البنك المركزي مؤمنة من طرف محافظ معين بمرسوم من رئيس الدولة وباقتراح من وزير الاقتصاد، يساعده في ذلك مدير عام معين أيضا بمرسوم من رئيس الدولة باقتراح من المحافظ ذاته وبموافقة وزير المالية.

أما عن الهيكلة الإدارية للبنك المركزي فتضم تشكيلة عريضة فهي تشمل بالإضافة إلى المحافظ والمدير العام مايلي: [1]

أربعة عشر مستشارين، يتم اختيارهم نظرا للمهام العليا التي يمارسونها سواء في الإدارات الاقتصادية أو المالية للدولة أو الهيئات العمومية وشبه العمومية المختصة في مجال النقد والمال والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد بشكل عام.

اثنين إلى خمسة مستشارين يتم اختيارهم بناء على خبراتهم المهنية الميدانية لاسيما في مجالات الفلاحة، الصناعة والتجارة.

اثنين إلى ثلاثة مستشارين يمثلون الهيئات العمالية، يتم اختيار أحدهم من بين مستخدمي البنك المركزي.

من هذه التشكيلة يتضح مدى شموليتها لمختلف ممثلي الحياة الاقتصادية الأمر الذي ينبئ بمدى أهمية القرارات التي تتخذ داخل هذه المؤسسة.

ولعل من المهام الأساسية المناطة بهذه المؤسسة وفقا للقانون المنشئ لها أنها تسهر على تنظيم التداول النقدي في الاقتصاد، وكذا تسيير ومراقبة توزيع الائتمان بكل الوسائل المناسبة، وضمن السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل السلطات العمومية، وكذا الحرص على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة. وقد جعلت هذه الصلاحيات من البنك المركزي المحور الأساسي للنظام المصرفي بصفته بنكا احتياطيا وجهاز للإدارة ومراقبة الائتمان.

كما حدد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري العمليات المنشئة للنقد والتي يمكنه القيام بها، فبالإضافة للعمليات على الذهب والعملات الأجنبية يسمح القانون الأساسي للبنك المركزي بإعادة الخصم للبنوك التجارية وخصم السندات العمومية خاصة، كما يمكنه قبول إدخال السندات الممثلة للقروض المتوسطة الأجل في محفظة الأوراق المالية للبنك وذلك ضمن شروط معينة منها أن يكون الهدف من هذه القروض هو تمويل النشاطات الاستثمارية وتطوير وسائل الإنتاج.

[1] عثماني صليحة، بن غادة اسمهان، مرجع سابق الذكر، ص 24.

وتجدر الملاحظة أن نشأة البنك المركزي الجزائري لا يعني زوال البنوك الأجنبية، بل ظلت موجودة وتمارس نشاطها بشكل عادي، ولكن بوثيرة ضعيفة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلى أن تم تأميمها بين سنة 1966 وسنة 1967. ومن تم قد تميزت الفترة الممتدة من سنة 1963 إلى سنة 1967 بتغيير شبه جدري للنظام المالي والمصرفي الموروث عن الأجنبي.

البنك الجزائري للتنمية:[1] لقد أنشئ هذا البنك بتاريخ 1963/05/07 على شكل مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، تحمل تسمية الصندوق الجزائري للتنمية، وبعد أن طرأت عليه تغييرات أساسية من الناحية التنظيمية خاصة مما أعيد تنظيمه على شكل بنك للتنمية.

وقد كان هذا البنك يعمل تحت وصاية وزارة المالية مباشرة، حيث كلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار المخططات الخاصة بالاستثمارات، وذلك بما ينسجم والتوجهات الاقتصادية للدولة الجزائرية خلال تلك الفترة ومن تم تمكن هذا البنك من تغطية كافة النشاطات الأساسية من صناعة، طاقة، مناجم، سياحة وتجارة ....الخ

البنك الوطني الجزائري: بتاريخ 13 جوان 1966 تم إنشاء هذا البنك وذلك من خلال تأميم بعض البنوك الأجنبية المتواجدة على التراب الوطني الجزائري وهي:

- ✓ بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966.
- ✓ بنك التسليف الصناعي والتجاري في شهر جويلية 1966.
- ✓ بنك باريس الوطني في شهر جانفي 1968.
- ✓ بنك باريس والبلاد المنخفضة في شهر جوان 1968.

ولعل من أهم الأنشطة التي يقوم بها هذا البنك إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية هو تمويل القطاعات الاقتصادية العمومية سواء كانت زراعية أم صناعية.

القرض الشعبي الجزائري: بتاريخ 29 ديسمبر 1966 تم إنشاء هذا البنك ليخلف المصارف الشعبية التي كانت تنشط في الجزائر منذ الاستعمار، والتي يمكن بيانها فيما يلي:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي الوهراني.
- البنك التجاري والصناعي للجزائر.

[1] عثماني صليحة، بن غادة اسمهان، مرجع سابق الذكر، ص 25.

- البنك الجهوي التجاري والصناعي للجزائر.
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

حيث دمجت هذه المصارف وتم إنشاء على إنقاضها القرض الشعبي الجزائري في التاريخ المذكور أعلاه. وقد تم تدعيمه بضم البنك المصري في جانفي 1968 وكذا الشركة المارسلية للبنوك بتاريخ 30 جوان 1968 وأخيرا ضم الشركة الفرنسية للتسليف والبنك في عام 1971 لعل من أهم وظائف القرض الشعبي الجزائري هي تمويل النشاطات الحرفية الخاصة وكذا تمويل القطاع العام خاصة في مجال السياحة والأشغال العمومية والبناء والري والصيد البحري، فضلا عن الأعمال المصرفية التقليدية.

بنك الجزائر الخارجي: أنشأ هذا البنك بتاريخ 01 أكتوبر 1967 من جراء تأميم بعض البنوك منها القرض الليوني بتاريخ 1967/10/12 وعام 1968 تم تأميم كل من الشركة العامة وبنك باركليز الفرنسي وكذا البنك الصناعي الجزائري وبنك البحر الأبيض المتوسط وبنك تسليف الشمال. لقد تخصص هذا البنك عند نشأته في تمويل العمليات مع الخارج، بالإضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم 01/03: هيكل الجهاز المصرفي الحالي (البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل المرخصة إلى غاية 2017/01/11.

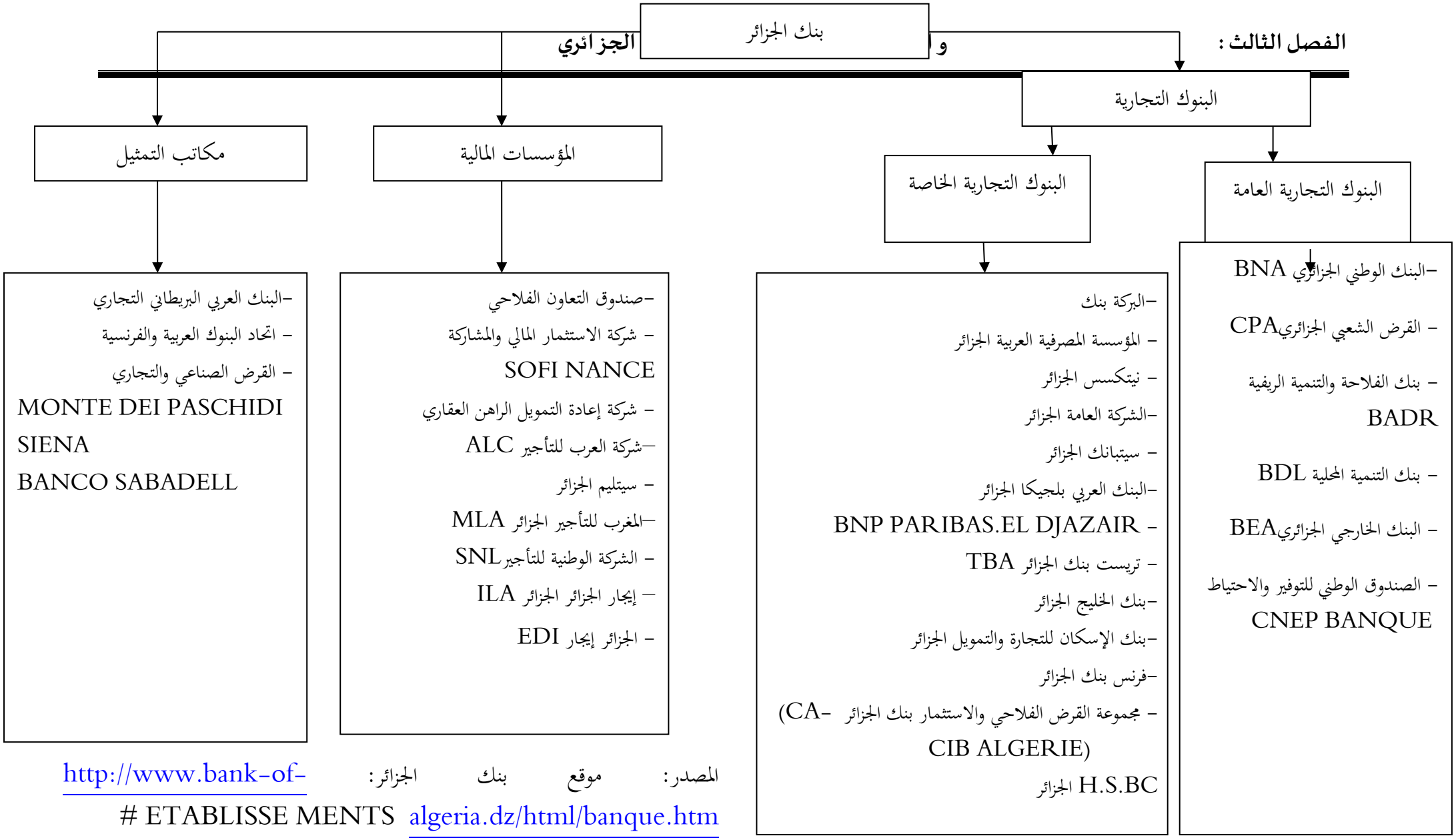

المصدر: موقع بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm # ETABLISSE MENTS

البنك الوطني الجزائري BNA : تتمثل مهامه في:[1]

-تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط وفقا للأسس المصرفية التقليدية بإنشاء مخاطر وضمان القروض كتسجيلات الصندوق والسحب على المكشوف.

- تمويل المؤسسات الصناعية والخاصة.

- خصم الأوراق التجارية تلبية لحاجات الزبون.

- منح كل الأشخاص القروض والتسبيقات للمتعاملين الاقتصاديين.

- تحصيل كل التسديدات النقدية عن طريق الشيكات.

- تقديم الخدمات لجميع الأسواق العمومية في حالة عجزها.

- اكتساب وشراء كل السندات التجارية.

- المساهمة في رأس مال العديد من البنوك التجارية.

- تمويل الاستثمارات الإنتاجية.

- تنفيذ العمليات المالية مع الخارج.

- يلعب دور الوسيط في الاكتساب، شراء المستندات العمومية والأسهم.

- كراء مخازن من أجل المعادن والوثائق.

- البناء أو المشاركة في كل الجليسات لضمان توظيف الأموال والمفاوضة بشتى أنواعها.

- منح القروض وضمان الخدمة المالية لكل ورقة مالية.

[1]لعيمش أسماء،**" دور البنوك المركزية في مراقبة نشاط البنوك التجارية""**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2015، ص81.

القرض الشعبي الجزائري CPA:[1]

-تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل قطاع السياحة والصيد البحري.

- تقديم القروض للأفراد.

- جمع الودائع.

- تحويل العملات.

- تسهيل المعاملات بين المستورد والمورد في عمليات التجارة الخارجية.

- تقديم القروض والسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:[2]

-معالجة كل عمليات الائتمان النقد الأجنبي والخزينة.

- فتح حسابات بنكية لكل شخص قام بالطلب.

- استلام الودائع.

- المشاركة في جمع الادخار.

- المساهمة في التنمية الزراعية.

- ضمان وتشجيع الزراعة وتصنيع المواد الغذائية، الزراعية، الصناعية والحرفية.

- المراقبة بالتعاون مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات.

---

[1] جمعي وسيل، عبد اللاوي مروان، **"التقنيات البنكية المستعملة في تمويل المؤسسات الاقتصادية""**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادية التمويل والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016-2017، ص29.

[2] بعلي حسني مبارك، **"إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة""**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص66.

بنك التنمية المحلية BDL:[1]

-تمويل نشاطات الاستغلال والاستثمار.

- تمويل عمليات الرهن.

- تمويل القروض العقارية.

- تمويل النشاطات الاقتصادية والصناعية والتجارية.

- جمع الموارد.

- استلام ودائع تحت الطلب لأجل معين من كل شخص طبيعي أو معنوي.

- منح القروض لكل شخص معنوي أو طبيعي على أوراق حكومية صادرة أو مضمونة من قبل الدولة.

- فتح الاعتمادات المستندية.

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP BANQUE:[2]

-منح القروض للخواص بغرض البناء الذاتي أو في إطار جمعيات بالنسبة للمدخرين أو غير المدخرين.

- تمويل مشاريع الترقية العقارية للمدخرين فقط.

وأدى نظام تمويل السكن هذا عن طريق الصندوق إلى ازدياد مدخرات العائلات وارتفاع بالتالي موارده المالية ولقد فتح الصندوق عدة إمكانيات للتوفير منها.

[1]دغميش وفاء، **"طرق وأساليب تمويل التجارة الخارجية"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017، ص56.

[2]بويوسف فوزية، **"العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2009، ص104-105.

البنك الخارجي الجزائري BEA:[1]

-تنمية العلاقات التجارية بين المتعاملين الخواص والقطاع العام.

- دراسة القروض البنكية الممنوحة للعملاء وإخضاعها لشروط المديرية في حالة القروض ذات المبالغ المرتفعة.

- استقبال مختلف الإيداعات.

- تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى.

- تقديم خدمات لزبائن المؤسسات العمومية وكذا الزبائن الخواص في إطار العمل.

- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير مع الهيئات وشبكات البنك من خلال منح اعتمادات للاستيراد وضمان المصدرين الجزائريين للتسهيل مهمتهم في التصدير، الاعتماد والتأمين.

-تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى.

- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدولة والجماعات المحلية.

بنك الخليج:[2]

-يلتزم بتقديم مختلف مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها لمختلف الشركات والأفراد.

- تقديم العديد من المنتجات والخدمات.

- تلبية توقعات كل زبون.

- يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرنة.

- يقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية.

---

[1]نعيمة رزيقة، **"دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات في البنوك التجارية"**،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017، ص80.

[2]عفاف ميسون، **"دور صيغة المرابحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2016-2017، ص27.

بنك البركة:

-تنفيذ برامج البنك المتعلقة بالائتمان قصير ومتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية.

- إقراض المؤسسات الصناعية العامة والخاصة.

- خصم وتحصيل الأوراق التجارية لعملائه مع الالتزام بعمليات الدفع.

- قبول الودائع من طرف الزبائن ومختلف المنشآت مع إعادة استثمارها.

- يضمن للمتعاملين المعلومات اللازمة عن وضعية التجارة الخارجية إضافة إلى عمليات الصرف.

- إنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التعاوني.

- تلقي الزكاة وقبولها من الهيئات والشركات والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المتخصصة.

- المشاركة بصفة عملية وثابتة لتجنيد الادخار بقصد إيراد رؤوس الأموال باحترام كل الشروط والقوانين المشروعة والمنفعة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: تطور الجهاز المصرفي الجزائري من خلال قانون النقد والقرض (90-10)

رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية في عقد الثمانيات إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 1990/04/14 تاريخ صدور قانون النقد والقرض (90-10) الذي جاء استكمالا للإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي.

الفرع الأول: [1]إصلاحات في إطار قانون النقد والقرض (90-10)

رغبة من السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة وتحاور قصور الإصلاحات وتماشيا مع سياسة التحول إلى إقتصاد السوق ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء القانون المتعلق بقانون النقد والقرض (90-10)، حيث مثل منعطفا حاسما فرضه المنطق تحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين،

[1]قانون النقد والقرض، رقم (90-10) المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 1990/04/18.

وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوضعها أعواما اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدّتها واسترجاعها إجباريا في كل سنة وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة، وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، وضع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.

الفرع الثاني: [1]تطور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض (90-10)

يعتبر قانون النقد والقرض من بين الإصلاحات الأساسية في النظام المصرفي الجزائري إلا أنه من خلال تطبيقه بدا فيه بعض الثغرات القانونية، ومن أجل القضاء على الثغرات قامت السلطات الجزائرية بعملية تعديل هذا القانون.

أولا: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض (90-10):

تتمثل أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض (90-10) فيما يلي:

1-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001:

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي وهو الأمر رقم (01-01) المؤرخ في 2001/02/27، حيث جاء هذا التعديل للجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون وموارده المطبقة، حيث جاء هذا التعديل من خلال:

- يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يساعده ثلاث نواب ومحافظ ومجلس الإدارة ومراقبان.

- عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه من أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسته وظائفهم ماعدا تمثيل الدولة.

[1]علي بطاهر، **"إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2006، ص45.

2- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003:[1]

أصدرت السلطات الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض 2003/08/02، حيث لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، إذ تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينا من طرف رئيس الجمهورية، وتابعين لوزارة المالية، فمنح بذلك الأمر تدخل حكومي جدي في هياكل البنك المركزي هذا التعديل إلى:

- تمكين بنك الجزائر مم ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض وتقوية استقلالية اللجنة المصرفية.

- تعزيز التشاور بين البنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية.

3- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004:

القانون رقم (01-04) الصادر في تاريخ 2004/03/04، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر فقانون النقد والقرض (90-10) حدد الحد الأدنى لرأسمال البنك ب 500 مليون دج ب 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الأدنى لرأسمال البنوك في سنة 2004 ب 2.5 مليار دينار و ب 500 مليون دينار للمؤسسات المالية وكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينتزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي.

4- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008:

قانون 2008/01/08، يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار الصكوك دون رصيد وينص على مايلي:

- وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين.

- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك سبب خطأ أو نقص الرصيد.

[1] علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص46.

5- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009:[1]

تضمن مايلي:

- الأمر رقم (09-01) المؤرخ في 2009/02/07، المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.

- الأمر رقم (09-03) الصادر في 2009/05/26، المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

6- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010:

جاء هذا الإصلاح لسنة 2010 عن طريق الأمر رقم (10-04) المؤرخ في 2010/08/26، حيث جاء بأهم النقاط التالية:

- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات.

- الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل البنوك.

- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.

7- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011:

قصد تطوير أكثر الإطار التنظيمي للاستقرار المالي، وفي التأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولية، وإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011، يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما أصدر المجلس نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذا الجهازان في دعم أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية.

المطلب الثالث: إعادة هيكلة وتنظيم القطاع المصرفي الجزائري[2]

إن إعادة الهيكلة تقتضي مواصلة معالجة مشاكل الضعف القائمة في الجهاز المصرفي وذلك بالتركيز على الاستمرار في إعادة هيكلة ورسملة المؤسسات المصرفية لخلق كيانات كبيرة بالإضافة إلى مراجعة النظم المحاسبية والمالية ونظم

[1] علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2] تحديث القطاع المصرفي في الجزائر- الإستراتيجية والسياسة المصرفية ،متاح على موقع Mamifest.univ-ouargla.dz الانترنت

الرقابة الذاتية ومواكبة التطور التقني وتطبيقات المعلوماتية في مجال العمل المصرفي، كما يجب تأهيل المؤسسات المصرفية لمواجهة التحديات المستقبلية، وقصد مواجهة هذه الأوضاع يجب أن يكون البنك قادر على التحكم في الأخطار التي ينطوي عليها نشاطه وتوضيح عناصر سياسة اقتصادية حقيقية انطلاقا من:

- دراسة الموارد والوسائل والمحيط العام.

- تحديد الكفاءات والعوامل الكفيلة لضمان النجاح.

- إعادة الإستراتيجيات الممكن اعتمادها والاختيار الأنسب.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أهم السياسات المصرفية التي اعتمدت من طرف واضعي السياسة المالية والنقدية في الجزائر في سبيل إعادة هيكلة القطاع المصرفي على ضوء التحول إلى اقتصاد نذكر أهمها:

1-الوساطة والعصرنة المصرفية: منذ نهاية التسعينات وبفضل قانون النقد والقرض أثمر هذا التشريع والذي حرّر البنوك والمؤسسات المالية على ظهور علامات المنافسة داخل النظام المصرفي ودخول البنوك الخاصة إلى هذا القطاع فلقد قام هذا القانون بتفريز شروط ممارسة نشاط التقرير البنكي بواسطة أدوات تنظيمية لضمان فعالية الوساطة البنكية، في حين دعم بنك الجزائر واللجنة البنكية الإشراف البنكي في اتجاه صرامته الأكثر والمطابقة للمعايير والمبادئ العالمية.

2- النسبية العامة للنظام البنكي:

يعرف القطاع المصرفي والمالي تحولا سريعا الذي يمكن ملاحظته على المستويين المؤسساتي والتسييري. إن العديد من الأحكام التشريعية والتنظيمية والهيكلية أرست قواعد سير جديد لهذا القطاع ويتشكل النظام المصرفي نتيجة لذلك وإلى غاية نهاية 2004 من 29 مؤسسة مصرفية ومؤسسة مالية، كما يسير بنك الجزائر وينظم ثلاث مراكز (المخاطر، القيم غير المؤداة، الحصائل) على مستوى مديريته العامة للقروض والتنظيم البنكي وتشكل هذه المراكز قواعد معطيات ومراكز معلومات ضرورية لسياسة قروض حسنة وحذرة وكذا التسيير لأدوات الدفع والقروض ومعرفة خاصة لحوادث الدفع مما من شأنه ضمان يقظة البنوك والمؤسسات المالية، وتعد المراكز الثلاثة مراكز للمعلومات والتحاليل المقدمة من قبل كل بنك أو مؤسسة مالية والتي يمكن الإطلاع عليها من قبل هذه الأخيرة إذا ما رغبت في ذلك

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري

استنادا إلى ما تم التوصل إليه في الجانب النظري، سيتم خلال هذا المبحث تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري وذلك بالاعتماد على المعطيات المالية للسنوات (2009-2017).

المطلب الأول: إجراءات تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري

الفرع الأول: السلامة المصرفية

تعريف السلامة المصرفية: La Sécurité bancaire

- يكون النظام المصرفي والمالي صلبا مستقرا إذا ما اتسم بالإمكانيات تيسير كفاءة توزيع الموارد المالية إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالادخار، الاستثمار، الإقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها....).

- وفق FMI تعد[1] مؤشرات السلامة دليل للإنذار ومؤشرات لتحليل وتقييم ومتابعة متانة وهشاشة النظام المصرفي من أجل دعم الاستقرار وتحديد المخاطر التي قد تنجر عنها في أسوء الأحوال فشلا للقطاع المصرفي.

- مؤشرات السلامة هي مؤشرات تدل على مدى صلابة واستقرار النظام المصرفي والمالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية أو الداخلية والاقتصادية عموما، وهي تعمل كأداة إنذار المبكر System D'alerte (EWS) في حالة تعرض الجهاز المصرفي للخطر.

- مما سبق يمكن أن نستنتج أن السلامة المصرفية هي جملة التدابير والإجراءات الاحترازية أو التصحيحية المطبقة والتي تجعل مؤشرات البنوك في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات، ووضع تصحيحي يمكنها من مواجهة هذه الأزمات.

أهمية تقييم السلامة المصرفية:[2]

بوهريرة، عبد اللطيف مصطفى،" **تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في** عباس https://scholar.google.com **الجزائر"**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة غرداية الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2017، يوم الإطلاع 2020/05/12 الساعة 00:50

[1]

[2]

- تسمح بأن يكون تقييم القطاع المالي والمصرفي مبنيا على مقاييس كمية موضوعية.

- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.

- مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) عبر النظم المصرفية للدول المختلفة.

- تعمد على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.

- تعمل كمؤشرات إنذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية.

مؤشرات الصلابة المالية للمصارف

جدول رقم01/03 : مؤشرات الصلابة المالية للجهاز المصرفي الجزائري (2009-2017)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1-نسبة الملاءة الإجمالية	% 26.15	% 23.64	% 23.774	% 23.62	% 21.50	%15.98	% 18.39	%18.86	% 19.56
2- نسبة الملاءة على الغير	%19.09	% 17.67	% 17.00	% 17.48	% 15.51	% 13.27	% 15.75	% 16.33	% 15.18
3- المستحقات الغير منتجة إلى الأموال الخاصة النظاميةFPR	%33.88	% 21.06	% 17.89	% 16.11	% 17.12	% 21.40	% 27.01	% 34.32	% 34.37
4- معدل المستحقات المصنفة	%21.14	% 18.31	% 14.45	% 11.73	% 10.56	% 09.21	% 09.80	% 11.88	% 12.29
ا-4- معدل صافي المستحقات.م	%07.31	% 04.86	% 04.02	% 03.54	% 03.36	% 03.20	% 03.98	% 05.40	% 05.98
5- معدل المؤونات	%65.41	% 73.48	% 72.15	% 69.79	% 68.19	% 65.22	% 59.23	% 54.50	% 51.37

المستحقة المصنفة									
6- مردودية الأصول الخاصة	%26.01	% 26.70	% 24.58	% 22.67	%18.97	% 23.55	% 20.34	% 18.14	% 17.84
7- مردودية الأصول	% 01.75	% 02.16	% 02.10	% 01.93	% 01.67	% 01.98	% 01.83	% 01.86	% 02.01
8- نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي	% 58.37	% 63.76	% 54.89	% 64.23	% 68.17	% 68.51	% 66.83	% 72.64	%72.64
9- نسبة التكاليف	% 32.22	% 31.43	% 35.07	% 35.64	% 33.48	% 40.69	% 40.01	% 34.07	% 36.97
10- نسبة الأصول إلى إجمالي الأصول	% 51.82	% 52.98	% 50.16	% 45.87	% 40.46	% 37.96	% 27.17	% 23.50	% 23.74
11- نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم	% 114.52	% 114.29	% 103.73	% 107.51	% 93.52	% 82.06	% 61.64	% 58.39	% 53.86

of Algerinne.dz,consulté le 18/03/2020, 19 :10WWW.Bank

تحليل مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي:

يبين تحليل مؤشرات الصلابة المالية أن القطاع المصرفي لا يزال صلب، فلقد عرفت بعض المؤشرات تحسنّا، كمعدل الملاءة الإجمالية وكذا مردودية الأصول (العائد على الأصول)، بينما عرفت مؤشرات أخرى لاسيما القروض غير الناجعة تدهورا طفيفا، لكنها تبقى عند مستويات قريبة من المستويات السائدة في الأنظمة المصرفية للبلدان الناشئة والنامية المماثلة.

خلال سنتي 2015 و2016، قامت الدولة برفع رأس مال ثلاثة مصارف عمومية من أصل ستة، وفي سنة 2017 واصلت هذه الأخيرة في تخصيص جزء من نتائجها للاحتياط، مما يسمح لها بالامتثال، بشكل واسع، للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية (مخاطر القرض، المخاطر العملياتية ومخاطر السوق).

الفرع الثاني: كفاية رأس المال Capital Adquacy

جدول رقم 02/03: يمثل نسب تطور كفاية رأس المال (2009-2017)

البيان	كفاية رأس المال	
	نسبة الملاءة الإجمالية	نسبة الملاءة على الغير
2009	% 26.15	% 19.09
2010	% 23.64	%17.67
2011	% 23.77	% 17.00
2012	% 23.62	% 17.48
2013	% 21.50	% 15.51
2014	% 15.98	% 13.27
2015	% 18.39	% 15.75
2016	% 18.86	% 16.33
2017	% 19.56	% 15.18

منحنى يمثل نسب تطور كفاية رأس المال (2009-2017)

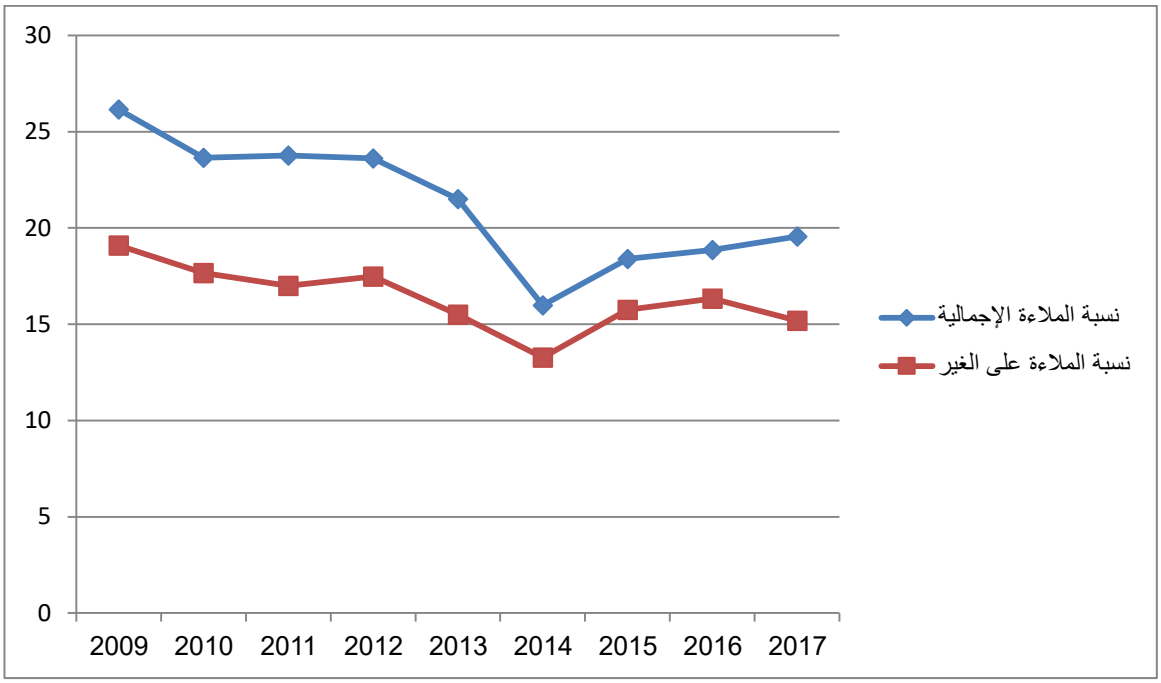

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

of Algeriene.dz,consulté le 26/02/2020, 10 :20WWW.Bank

تحليل كفاية رأس المال:

- في نهاية 2017، بلغ معدل ملاءة القطاع المصرفي بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية 15.18%،و 19.56% بالنسبة لمعدل الملاءة الإجمالية، أي معدلات أعلى بكثير من المعايير الدنيا الموصى بها في إطار بازل3.

- الملاحظ أن معدل كفاية رأس المال للمصارف الجزائرية هو في ارتفاع منذ سنة 2010 رغم انخفاضه في سنة 2013-2014، حيث بلغ على التوالي 21.50% و15.98% وبالرغم من ذلك يعتبر هذا المعدل جيّدا وأعلى من الحد الأدنى الذي يفرضه بنك الجزائر في التنظيم رقم 14-01[1] المؤرخ في 2014/02/16 الذي يتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث نص على رفع نسبة الملاءة من 8 % إلى 9.5% ابتداءا من أول أكتوبر، على أن يغطي رأس المال الأساسي (القاعدي) كلا من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بنسبة 7% على الأقل، إضافة إلى تكوين هامش بنسبة 2.5% سماه (وسادة الأمان)، وأعلى كذلك من الحد الذي تضعه لجنة بازل3 (10.5%بحلول سنة 2019)، وهذا مؤشر على مدى ملاءة رأس المال

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، النظام 14-01

للمصارف الجزائرية وقدرتها على امتصاص أية صدمات محتملة، مما يعزز من درجة الثقة فيها أما في السنوات الموالية (2015-2016-2017) فقد كانت أعلى بكثير من المعايير الدنيا الموصى بها في إطار بازل 3.

السيولة:

جدول رقم03/03 : يمثل نسب تطور السيولة خلال الفترة (2009-2017)

البيان / السنوات	السيولة	
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم
2009	% 51.82	% 114.52
2010	% 52.98	%114.29
2011	% 50.16	% 103.73
2012	% 45.87	% 107.51
2013	% 40.46	% 93.52
2014	% 37.96	% 82.06
2015	% 27.17	% 61.64
2016	% 23.50	% 58.39
2017	% 23.74	% 53.86

منحنى بياني يمثل نسب السيولة خلال الفترة (2009-2017)

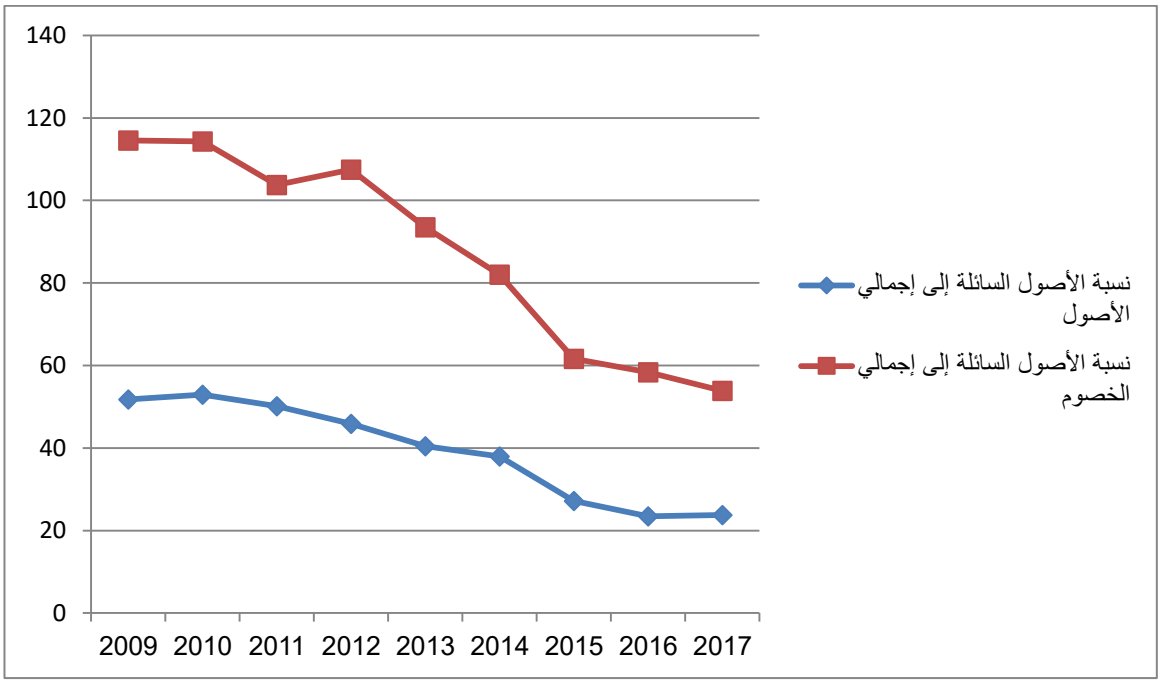

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، مرجع سابق الذكر

الفرع الثالث: السيولة

2- السيولة:

حجم فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 2009-2017

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم الودائع	5146.4	5819.1	6733.0	7238.0	7787.4	9117.5	9200.7	9079.9	10232.2
حجم القروض	3085.1	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8	8877.9
فائض السيولة: حجم الودائع- حجم القروض	2061.3	2552.4	3008.3	2952.4	2632.9	2614.6	1925.1	1172.1	1354.3

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

تحليل السيولة:

الملاحظ أن البنوك الجزائرية تشهد فائض في السيولة، وهو في تطور من سنة إلى أخرى منذ سنة 2010، لكنها انخفضت قليلا أو تكاد تكون مستقلة حيث بلغت في نهاية ديسمبر 2014 إلى 2730.9 مليار دينار، ومع التراجع الحاد لودائع قطاع المحروقات والعجوزات في ميزان المدفوعات، تقلصت السيولة المصرفية لتبلغ 1925.1 مليار دينار في نهاية 2015، ثم 1172.1 مليار دينار في نهاية 2016، وأخيرا 482.4 مليار دينار في نهاية شهر أكتوبر 2017، وذلك في ظرف تميز باستئناف عمليات إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، ابتدءا من شهر مارس 2017 مع وضع قيد التنفيذ للتمويل غير التقليدي منذ نوفمبر 2017، ارتفع مستوى السيولة ليبلغ 1380.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017، أي بنمو قدره 77% مقارنة بمستواها المسجّل في السداسي الأول من سنة 2017، و68.2% مقارنة بنهاية 2016.

– أما إذا تتبعنا هذا التطور في فائض السيولة من حيث مؤشرات قياس السيولة فنلاحظ انخفاض نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول سنة 2015 حيث بلغت 27.17% مقابل 37.96 في نهاية 2014، وكانت مستقرة سنة 2017 أي 23.74% مقابل 23.50% سنة 2016، وهذا نتيجة للاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة الأجل، كما انخفضت نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم من 82.06% سنة 2014 إلى 61.64 % سنة 2015 واستمر هذا الانخفاض إلى 53.86% سنة 2017.

– ورغم هذا الانخفاض إلا أن الأصول السائلة لا تزال تشكل نسبة جيّدة من مجموع الأصول للجهاز المصرفي، وهذا ما يدل على قدرة الجهاز المصرفي على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه، وضمان عدم تعرضه لأزمات مالية مثل انعدام السيولة التي تعتبر من أكبر المخاطر على الجهاز المصرفي، وبالتالي فإن فائض السيولة يعتبر وضع هيكلي في الجهاز المصرفي الجزائري، هذا الأمر لا يزال يتطلب من بنك الجزائر اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإضافية لضبط وتقليص هذا الفائض في السيولة وتخفيض الأثر التضخمي.

الفرع الثالث: الربحية

جدول رقم 04/03: يمثل نسب تطور الربحية خلال الفترة (2009-2017)

البيان / السنوات	الربحية		
	مردودية الأموال الخاصة	مردودية الأصوال	نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي
2009	% 26.01	% 01.75	%58.37
2010	% 26.70	%02.16	%63.76
2011	% 24.58	% 02.10	%54.89
2012	% 22.67	% 01.93	%64.23
2013	% 18.97	% 01.67	%68.17
2014	% 23.55	% 01.98	%68.51
2015	% 20.34	% 01.83	%66.83
2016	% 18.14	% 01.86	%72.64
2017	% 17.84	% 02.01	%72.65

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، مرجع سابق الذكر

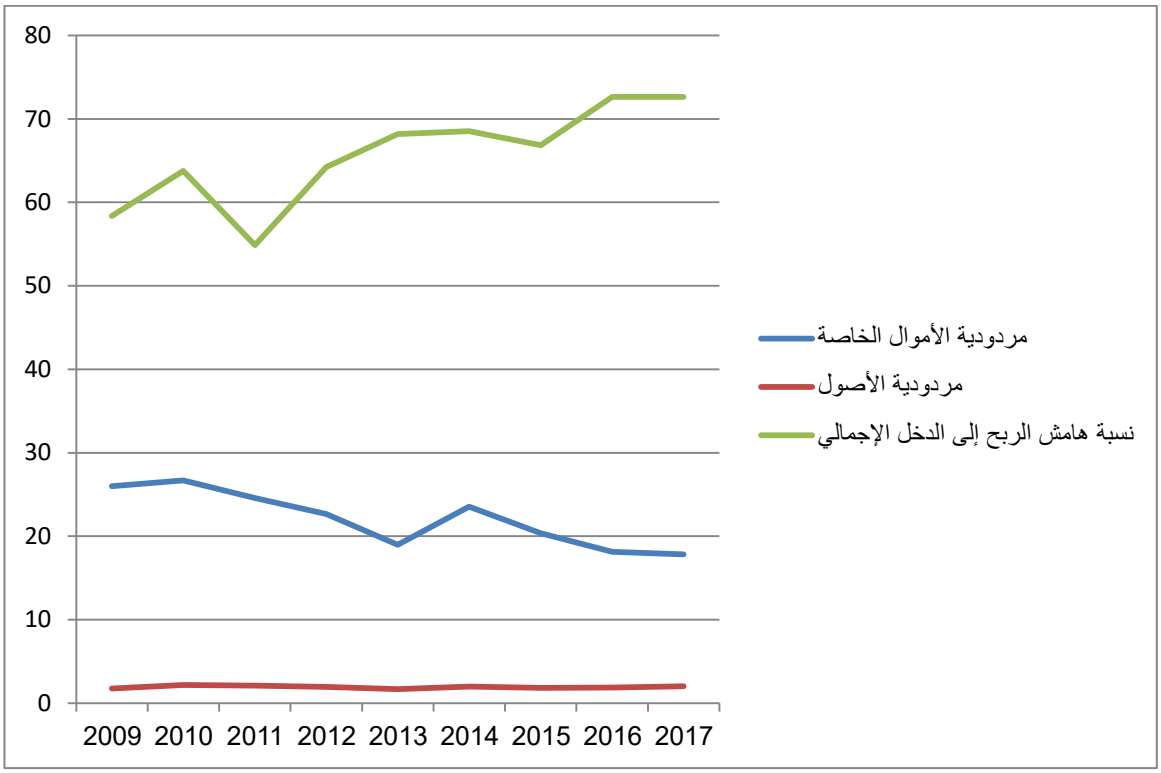

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، مرجع سابق الذكر

تحليل الربحية:

عرفت مردودية المصارف في 2017 عدم استقرار نتائجها وتذبذب معدلاتها وهذا راجع إلى انخفاض مستوى أعمالها، عقب تباطئ في المستوى العام للنشاط في الساحة المالية.

ولقد سجلت مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) انخفاضا طفيفا لتبلغ 17.84% سنة 2017، مقابل 18.14% سنة 2016، بسبب الارتفاع الأقوى في متوسط الأموال الخاصة، أما معدل مردودية الأصول (العائد على الأصول)، فقد سجلت ارتفاعا منتقلا من 1.9% في سنة 2016 إلى 02.0% في سنة 2017، وقد سجل ارتفاع مستمر في نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي منذ سنة 2011 حيث سجل 54.89% و72.64% في سنة 2016 مقابل 72.65% سنة 2017. وتمثل هوامش الفائدة 72.7% من إجمالي الدخل للقطاع المصرفي، مقابل 37.0% بالنسبة للأعباء خارج الفوائد.

على الرغم من هذا التذبذب بقيت مردودية المصارف في 2017 جيّدة، وهذا يعكس مدى كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في استخدام أصوله.

المطلب الثاني: جهود الجهاز المصرفي الجزائري لتحسين أدائه المالي

يسعى القطاع المصرفي إلى تحقيق أهدافه المخططة بما في ذلك تحسين أدائه المالي، ولتحقيق ذات الغرض عمل على وضع برامج وتحديث تقنيات الخدمات المقدمة.

فمن الجهود التي يبذلها النظام المصرفي محل الدراسة لتحسين أدائه المالي نستعرض مايلي:

1-مراجعة وتحسين النظم المحاسبية والمالية ونظم الرقابة الذاتية ومواكبة التطور التقني وتطبيقات المعلوماتية في مجال العمل المصرفي ومن أمثلة ذلك:

تحديث نظام المعلومات المحاسبي:

على الرغم من أن التحديث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسير بشكل بطيء على مستوى البنوك بصفة عامة، إلا أن هذا لا يمنع من البحث عن كل ما هو جديد في هذا المجال حيث شرع بتنفيذ برمجة جديدة في القطاع تدعى ببرنامج دالتا Delta Banque خاص بأنظمة المعلومات المطبقة داخل فروع القطاع، هذه البرمجة دخلت حيز التنفيذ منذ 1999 والإصدارات السابقة من هذه البرمجة كانت تشهد عوامل سلبية وكذا صعوبة في التطبيق نظرا لاحتوائها على الاستخدامات اليدوية الكثيرة، ولكن حاليا يطبق الإصدار الثامن من هذه البرمجة Delta V8 أو Delta Version.

ويتميز نظام Delta بالمرونة إذ أن مراقبة العمليات عبر البرامج الخاصة به يتيح إعادة التصميم وفقا لتغيرات الأعمال[1]، فهو نظام يساعد المدير في الرقابة الدائمة والمستمرة على العمليات المحاسبية وعلى العملاء وعلى الموظفين كذلك ويساعد على معرفة سريان العمل من خلال:

المتابعة المستمرة: وذلك من خلال تكوين علاقات العمل المتواصل بين البنوك وتبادل السيولة وكذلك تكوين عدة أساليب للوصول إلى بنك ذو قيمة وسمعة جيّدة لدى العميل إضافة إلى التزام البنك بالقوانين التي يفرضها البنك المركزي عليهم والإجراءات الرقابية.

تسهيل مهمة الحصول على المعلومة: إن المصدر الرئيسي للمعلومات في البنك هو التقارير الدورية والمالية والرقابية التي يتم استلامها كنظام تسجيل الائتمان والتقرير السنوي إضافة إلى بيانات لحظية يتم طلبها عند الضرورة لمعرفة ما إذا كانت هناك معلومات جديدة يجب إدخالها ونشرها والعمل بها.

[1] http://www.Delta-sw.com/pdf/Delta ERP Broclure consulté le:05/05/2020

تسهيل إجراءات المراجعة: حيث تساعد المعلومات المستخرجة من النظام في البنك على القيام بالمراجعة الشاملة والتي تتضمن تحليل وتقييم البنك ومعرفة المخاطر محتملة الحدوث وتشمل مراجعة القوائم المالية، السيولة، كفاية رأس المال.....

ضمان دقة وجودة المعلومات: إذ يساهم النظام في ورود البيانات بالدقة والجودة الملائمة وفي الوقت المناسب يسهل ويعزز إجراءات الرقابة والاستشراف وكذلك اكتشاف الأخطاء وتصحيح الانحرافات.

2- السهر على تطبيق القوانين والنصوص التشريعية المختلفة:

أدخل على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات أهمها إصلاحات 1990 بصدور قانون النقد والقرض 10-90 الذي حاول تكييف النظام المصرفي الجزائري مع اقتصاد السوق وبموجبه أصبحت للبنوك الجزائرية الحرية في تقديم الائتمان لمختلف الآجال.

إضافة إلى تعزيز الرقابة من خلال تمكين بنك الجزائر من أداء مهامه في إطار واسع من والاستقلالية، وقد تعززت هذه الصلاحيات أكثر بموجب التعديلات التي أدخلت على هذا القانون والتي تمثلت في الأمر رقم 01-01 لسنة 2001 ثم الأمر رقم 03-11 لسنة 2003.

وكنتيجة لهذا الانفتاح كان لازما على البنوك الجزائرية مسايرة التنظيمات الحديثة والمعايير العالمية أهمها مقررات لجنة بازل، فقد حددت التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر أهمها المتعلقة بكفاية رأس المال، وقد فرضت نسبة ملاءة أكبر أو تساوي 8% تدريجيا مراعاة للمرحلة الانتقالية لاقتصاد الجزائر نهاية ديسمبر 1999.

صدور قانون بمرسوم رئاسي رقم 01-04 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأس المال المؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية الذي ينشط داخل الجزائر لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأس المال ب 2.5 مليار دج للبنوك و 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسة المالية.

3- إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية:[1]

كمؤشر على مدى نجاح البنوك الجزائرية في تسيير مخاطرها على الأقل من وجهة بنك الجزائر تعزيز القواعد الاحتياطية في البنوك الذي يعد من صميم انشغالات السلطات العمومية وبذلك الجزائر ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، لأنه يهدف إلى حماية البنك المودع على حد سواء، كما تم استكمال أجهزة المراقبة المصرفية بقواعد حوكمة المؤسسة السليمة سواء من حيث الكم على غرار نسبة الملاءة وتقسيم الأخطار أو السيولة أو النوعية على غرار المراقبة الداخلية ونظام الكشف المسبق، كما تم إعادة تأسيس وإثراء جهاز المراقبة الداخلي لإبراز العلاقة الوطيدة بين التسيير الجيد والاستقرار المالي.

4- الوساطة والعصرنة المصرفية:

أحدث قانون النقد والقرض نقلة نوعية للنظام المصرفي الجزائري الذي كان يتميز باحتكار الدولة له حيث قام بفتح السوق المصرفية أمام المستثمرين المقيمين والغير مقيمين أيا كانت جنسيتهم فتسارعت نتيجة لذلك وثيرة إنشاء البنوك الخاصة إذ بلغ عددها سنة 1999 حوالي عشرة بنوك خاصة بدون حساب فروع ومكاتب التمثيل مما أدى إلى ظهور علامات المنافسة.

5- محاولة إعادة تأهيل المؤسسات المصرفية والمالية:[2]

وذلك عن طريق إدخال تعديلات على الأطر القانونية والتنظيمية والمنسجمة مع التوجهات إلى اقتصاد السوق، كفتح هذا القطاع وإعادة رسملة وتحرير النشاط الاقتصادي وتطوير أسواق القيم المنقولة وإعادة هيكلة المصارف العامة.

6- وضع برنامج لتنمية المنظومة المصرفية:

وقد أدى بالفعل إلى خلق الهياكل قادرة على مواكبة التطور في النظام المالي العالمي غير أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب بعد، وما أشار إليه محافظ بنك الجزائر في تقرير أوت 2011، حيث أكد أن مردودية أموال البنوك العمومية والخاصة تعد من أفضل النتائج المحققة في البلدان الناشئة.

---

[1] باكور حنان،" **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014، ص96.

[2] تحديث القطاع المصرفي في الجزائر- بتصرف- متاح على موقع سابق الذكر.

7- التدريب:

بغرض تحسين الأداء المالي، فرض القطاع المصرفي على البنوك إخضاع موظفيها إلى دورات تدريبية بصفة دورية أو كلما اقتضت الضرورة ذلك، وذلك بهدف زيادة معارفهم وتطويرها خاصة في مجال إجراء دراسات تقييم أداء البنوك والرفع من كفاءته.

المطلب الثالث: المساهمة لتحسين تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري

أولا: إيجابيات عملية تقييم الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري

تحظى عملية تقييم الأداء المالي بأهمية معتبرة لدى القطاع المصرفي الجزائري محل الدراسة وهذا ما جعل عملية التقييم هذه متوافقة مع العديد من النقاط الأساسية للتقييم، والتي تم التطرق إليها في الجانب النظري للدراسة ومن أبرز هذه النقاط نستعرض مايلي:[1]

- إن مقارنة الأداء الفعلي لنشاط القطاع المصرفي الجزائري بمؤشرات محددة مسبقا من أجل كشف الانحرافات ومن خلال تحليل جداول الصلابة المالية مع المعايير والقيم التي يجب على القطاع المصرفي احترامها، نجد أن القطاع المصرفي الجزائري بدور إيجابي إذ لم يتعدى الأرقام المحددة بالرغم من بعض التذبذبات التي تحصل من فترة إلى أخرى (مثال نسبة الملاءة تفوق نسبة الملاءة المحددة في اتفاقيات بازل2 أي 8% وتفوق نسبة 10% المحددة في بازل3 بحلول سنة 2019).
- المحافظة على صلابة القطاع المصرفي.
- قاعدة التشغيل ومساعي الجهات المختصة إلى تحقيق الربحية والنمو والتطوير والمحافظة على استمرارية البنوك.
- الاعتراف بالمجهودات الجبارة في تعزيز وعصرنة إجراءات الرقابة والإشراف وتصحيح الانحرافات.
- وجود هيكل تنظيمي واضح تحدد فيه مسؤوليات كل بنك دون تداخل.
- الامتثال للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية (خطر الائتمان، خطر السيولة، خطر سعر الفائدة، أسعار الصرف.....)
- السهر على تطبيق القوانين والنصوص التشريعية المختلفة.

[1] من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات سابقة

- المواصلة على الإصلاحات المتعلقة بأداء القطاع المصرفي لمواكبة الاقتصاد العالمي.

ثانيا: سلبيات عملية تقييم الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري

بالرغم من الإيجابيات التي تتميز بها عملية تقييم الأداء في القطاع المصرفي محل الدراسة، غير أن العديد من السلبيات تتخلها، خاصة من ناحية الإنحرافات ومعالجتها، تلك التي تمثل حجر الزاوية في عملية تقييم الأداء، ومن أهم السلبيات المتعلقة بذات الشأن نجد:[1]

إن المؤشرات المالية لا تعطي أي معلومة عن الأسباب التي أدت إلى الحصول على هذا المستوى أو غيره من النتائج وبالتالي فأنظمة القياس يجب أن تكون أثرى وأسرع وذلك لتفصيل وتوجيه المختصين بشكل أفضل في اتخاذ القرارات.

- من خلال تحليل النتائج تبين لنا وجود فائض في قيمة السيولة دون استغلاله مما ينجم عنه أثر التضخم.
- القوائم المالية معدة في المصارف وفقا للتعليمات والبيانات الواردة بنظام موحد، لكنها غير متجانسة مع المبادئ والمعايير المحاسبية، من ناحية العرض الشامل لكافة عناصر القوائم المالية.
- بما أن البيانات عبارة عن حقائق مجردة ليس لها معنى ودلالة إن تركت على حالها فالمصارف تسعى إلى معالجتها من خلال عمليات التحليل والشرح ما أدى إلى التأثير في سلوكيات متخذي القرار وبناء قرارات صائبة على أساسها.
- على الرغم من أهمية عملية تقييم الأداء إلا أنها لم تلق الاهتمام الكافي من قبل المسؤولين والجهات المختصة.
- نقص في وسائل الإعلام والاتصال، الإعلان والتسويق.
- التباطئ في طرق العمل والإجراءات.
- ضعف في تنويع الخدمات المصرفية.

غياب المنافسة وتأخر التحديث خاصة التكنولوجي.

- لقد عملت المصارف الجزائرية على إدخال العديد من التقنيات المصرفية لمواكبة التطورات الحادثة في الصناعة المصرفية فمثلا في استخدام شبكة الانترنت لتطبيق العمليات المصرفية نجد معظم المصارف الجزائرية تملك مواقع عبر الانترنت إلا أن الغرض من هذه المواقع لا يتعدى استخدامها كأداة تعريفية

[1] من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات سابقة

وتسويقية للمصرف وليس كأداة فعلية للقيام بالعمليات والإجراءات المصرفية المتداولة بين العملاء والمصارف.

- نقص الحس الاقتصادي وغياب الثقافة البنكية في المجتمع من عواقبه استحالة استجابة الجمهور لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها، وبالتالي تجميع الموارد الضرورية لأي بنك في عملية الإقراض، مما ينعكس سلبا على دور البنوك فيعيق تمويل الاقتصاد والتنمية، فافتقاد سياسات إعلامية وتعليمية تعني بهذا الميدان، ساهمت بقسط كبير في الجهل ونقص الوعي بآليات عمل النظام المصرفي وفلسفة سيره وبعده الاقتصادي وقد يرجع ضعف الثقافة البنكية داخل البنوك نفسها إلى إطاراتها وموظفيها الذين يعانون من نقص في التكوين، الأمر الذي يؤثر في أداء وفعالية البنوك كطرف أساسي في النشاط الاقتصادي وكركيزة لتحقيق التنمية.

ثالثا: إجراءات مقترحة لتحسين أداء الجهاز المصرفي في الجزائر

إن الجهاز المصرفي الجزائري اليوم ومع بداية القرن الحادي والعشرين يواجه صعوبات وتحديات المرحلتين الراهنة والمقبلة، كون الصناعة المصرفية والمالية تتسم بالتطور المستمر على صعيد الإطار المؤسسي لجهة خلق مؤسسات مالية جديدة، أو الخدمات المالية التي تتجه نحو الشمولية، أو الاندماج لخلق وحدات مصرفية ضخمة، أو بلورة معايير مصرفية جديدة للعمل المصرفي بشكل مستمر، وكل ذلك في مناخ عالمي تتسارع وتتشابك فيه التطورات والتحولات الاقتصادية والمالية والمصرفية. وعليه فالجهاز المصرفي الجزائري يجب أن يكون على استعداد من أجل استيعاب التحديات الجديدة: تحديات التحرير العالمي للتجارة، والثورة المصرفية والمالية المتجددة، وتغيير المعايير العلمية بشأن الرقابة والملاءة المالية. ويستلزم ذلك تطويره وتنميته وتحسين أدائه العام من أجل مساندة عمليات التحويل الاقتصادي الذي لا يمكن أن يتحقق بدون جهاز مصرفي متطور وتنافسي.

أولا: التوجهات الحديثة لتطوير الأداء المصرفي:[1]

يمكن وضع محاور أساسية لتطوير المؤسسات المصرفية على النحو التالي:

1-وضع إستراتيجية لتطوير الخدمة المصرفية:[2]

[1] تحديث القطاع المصرفي في الجزائر،متاح على موقع سابق الذكر

[2] تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، متاح على موقع سبق ذكره.

تستدعي التطورات المصرفية وضع مناهج تنظيم وتشغيل أساليب تقنية حديثة في المصارف الجزائرية ويتحقق ذلك عن طريق إتباع إستراتيجية وسياسة مصرفية فعالة من خلال إصلاح عدة نواحي من النشاط المصرفي من أهمها:

ا–مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية:

في ظل تعاظم دور التكنولوجيا المصرفية في عصر العولمة يجب العمل على تحقيق الاستفادة من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتميز بالكفاءة والسرعة والدقة في الأداء، ففي الدول المتقدمة مثلا يزداد الاهتمام، بتكثيف الاستخدام لأحدث تقنيات المعلومات والإيصال في العمل المصرفي، إذ تتم العمليات المصرفية في معظمها عن طريق قنوات إلكترونية مثل: أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع الإلكتروني والتي سمحت بتحقيق مزايا عديدة من أهمها:

– انخفاض تكلفة التشغيل.

– تزايد أهمية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مثل: بطاقات الائتمان، الشيكات الإلكترونية، النقود الإلكترونية.

– تحرير العملاء من قيود المكان والزمان، كانتشار ما يسمى بالخدمات المنزلية المصرفية.

– تطور العلاقة بين المصارف بفعل علاقات تنافسية جديدة خاصة مع المصارف الإلكترونية.

– تقديم خدمات حديثة وجديدة للعملاء لم تكن معروفة من قبل مثل: أجهزة الصراف الآلي، خدمات سداد الفواتير بالهاتف، المصارف الإلكترونية.

– المصارف الجزائرية مطالبة ببذل المزيد من الجهود من أجل تدعيم قدراتها التنافسية ونجاحها مرهون بالاعتماد على تقنية المعلومات كأحد الركائز ولهذا الغرض يجب العمل على:

– زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.

– الإسراع في تنفيذ شبكة الاتصال بين المصارف.

– تكوين شبكة مصرفية تربط بين المصارف من جهة والشركات والعملاء من جهة أخرى.

– التوسع في استخدام الانترنت لتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.

– إصدار تشريعات تحمي التعامل المصرفي الإلكتروني في الجزائر.

ب- تنويع الخدمات المصرفية:[1]

تتعرض المصارف الجزائرية إلى منافسات أجنبية ومن طرف المؤسسات المالية مما توجب عليها تقديم خدمات جديدة استجابة لاحتياجات العملاء خاصة بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي فرضت عليها اتخاذ خطوات جادة لتحرير وإصلاح هذا القطاع ومن أمثلة هذه الخدمات ما يلي:

- الإقراض بكافة أشكاله وأنواعه.

- تشجيع قروض الاستهلاك.

- الاهتمام بتقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- ابتكار الصيغ التمويلية الحديثة لأغراض المشروعات الاستثمارية خاصة تلك التي ترتبط بالتنمية.

- تقديم خدمات التأجير التمويلي.

- إصدار الأوراق المالية والترويج لها.

ج- تطوير التسويق المصرفي:

يعد التسويق المصرفي محور رئيسي لتحقيق أهداف البنك وتطوره بصفة مستمرة حيث يهدف لتحقيق النمو المتوازن بين هيكل الموارد والاستخدامات، وعليه اعتمد المفهوم الحديث للتسويق المصرفي على أن المستهلك هو نقطة التركيز عند اتخاذ القرارات حيث يجب التركيز على دراسة احتياجات العميل ورغباته ومن العوامل التي أدت إلى تطوير التسويق البنكي مايلي:

- الحاجة الماسة إلى مصادر مالية لتمويل تطور المؤسسة أدى بالمصرف إلى الاهتمام بسلوك العملاء والاتجاه إلى التوافق مع رغبات العملاء وبالاتجاه إلى ما يعرف بصناعة العميل.

- اشتداد المنافسة بين المصارف ومؤسسات مالية أخرى.

- تجاوز المنتجات المصرفية التقليدية نحو ابتكار منتجات جديدة وظهور خدمات تتعدى النطاق المصرفي.

2- مواكبة المعايير الدولية:

ا-تطبيق المعايير الدولية:[1]

[1]تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، متاح على موقع سبق ذكره.

إن المصارف الجزائرية مطالبة بتطبيق المعايير الدولية مثل التي فرضت لجنة بازل من أجل ضمان السلامة المصرفية الدولية ومواكبتها ومن أهمها ما يلي:

*** مبدأ المعاملة بالمثل:**

أي السماح للمصارف الأجنبية بالعمل بنفس شروط المصارف المحلية.

*** نسبة كفاية رأس المال:**

تسعى هذه النسبة إلى تحقيق هدفين هما: تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي، والقضاء على المنافسة الغير عادلة بين المصارف بسبب تباين المتطلبات الرقابية المتعلقة برأس مال المصرف وكفايته، لهذا فرضت اللجنة قواعد جديدة تعكس المخاطر الحقيقية ومن بينها النسب الاحترازية التي تعرف بالمخاطر الكبرى أي الإقراض لعميل واحد (فرد أو مؤسسة أو مجموعة مؤسسات مترابطة).

*** الرقابة المصرفية:**

نظرا لتحرر العمليات المصرفية الدولية من القيود قررت لجنة بازل اعتماد مبدأ الرقابة المجمعة والإشراف على كافة الوحدات المصرفية العالمية لضمان السير الحسن لعمل المصارف الدولية ولتحقيق المنافسة العادلة لذا وجب على المصارف الجزائرية الالتزام بتنفيذ مقررات بازل لتدعيم مركزها التنافسي وضمان النمو والاستقرار لأجهزتها المصرفية.

3- الاهتمام بإدارة المخاطر:

تتعرض المصارف لمخاطر عديدة خاصة مخاطر الائتمان من خلال القروض المباشرة لذا أصدرت لجنة بازل اتفاق رأس المال الذي يأخذ بعين الاعتبار: مخاطر الائتمان، العمليات المصرفية، أسعار الفائدة، السيولة، الاستثمار، السمعة، المخاطر الإلكترونية..... انتهاج المصارف لإدارة المخاطر ومع ذلك ظل علم قياس المخاطر فتيا ولم يتأكد بعد ويتطلب الأمر أن يصبح المشرفون ملمين بالأساليب المعاصرة بإدارة المخاطر.

4- وضع آليات للإنذار المبكر بالمصارف:

أصبح من الضروري إنشاء آليات للإنذار المبكر عن الأزمات والمخاطر المصرفية التي قد تتعرض لها المصارف الجزائرية وذلك لمعالجتها قبل زيادة حدتها وذلك يتطلب إجراءات معينة منها:

[1] تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، متاح على موقع سبق ذكره.

– ضرورة توفير نظام جيد للاتصالات لجمع المعلومات الدقيقة والكافية وتحليلها لاتخاذ قرارات سليمة لمواجهة المشاكل التي قد تعترض المصارف فجأة.

– إيجاد مجموعة مناسبة من المؤشرات القياسية والمعيارية التي يمكن من خلالها التنبؤ بالمخاطر وذلك في ضوء ظروف كل مصرف، والوضع الاقتصادي للدولة.

– دراسة الأزمات المصرفية السابقة التي حدثت بالدول الناشئة واستخلاص الدروس المستفادة منها للجهاز المصرفي والعمل على تفادي الأخطاء التي وقعت فيها.

ثانيا: عصرنة الجهاز المصرفي وإقامة هيكلة مالية ناجعة:[1]

إن العنصر الأساسي والجوهري في الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق هو إقامة جهاز مصرفي فعال يستجيب للمستجدات التي تطرأ على الساحة الدولية، ويواكب متطلبات العولمة، وبالتالي أصبح من الواجب الاهتمام بتطوير أداء المصارف بشكل عام وبتفعيل دور البنك المركزي بشكل خاص.

1–تفعيل دور البنك المركزي لتطوير أداء الجهاز المصرفي:

كون البنك المركزي مسئولا عن التحكم في السياسة النقدية التي لها فعاليتها في الاقتصاديات الانتقالية، فهو ملزم بتأدية الأدوار التالية:

– تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المستجدات على الساحة المصرفية الدولية خاصة في ظل العولمة والتحرر الاقتصادي العالمي.

– تأمين المنافسة السليمة ضمن القطاع المصرفي.

– مراقبة عمليات المصارف والتحقيق فيها والتأكد من سلامة أوضاع كل مصرف من ناحية الملاءة والسيولة.

– تأمين الشفافية في العمليات التمويلية وفي أداء القطاع المصرفي.

– حث الجهاز المصرفي على تطوير أنواع خدماته وعلى إنشاء شركات مالية متخصصة أو إصدار القيم المنقولة والترويج لها.

[1] تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، متاح على موقع سبق ذكره.

– تقديم المشورة إلى الدولة في كل ما يتعلق بتقنيات وأساليب تحرير الاقتصاد حسب مقتضيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة الأورو متوسطية.

– تقديم المشورة إلى الدولة في تطوير قنوات مالية جديدة ووضعها في خدمة التنمية المحلية والقطاعات الإنتاجية (قنوات شركات الضمان ومؤسسات التقاعد وإنشاء سوق الأسهم والسندات).

– العمل من أجل تطوير السوق النقدية.

– تطوير وتقوية الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي على المصارف من أجل أن يتلاءم مع المخاطر العديدة التي أصبحت تتعرض لها المصارف في ظل إقبالها المتزايد على تقديم المنتجات المصرفية المستحدثة بحيث تتم عملية التطوير في ضوء المبادئ الرقابية التي صدرت عن لجنة بازل سنة 2001 وما طرأ عليها من تعديلات.

– العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالمصارف.

2– عصرنة المصارف الجزائرية وتفعيل دورها:[1]

نتيجة للتغيرات التي طرأت على الجهاز المصرفي الجزائري فهو مطالب أن يتكيف ويتلاءم مع الظروف الجديدة. ومن أجل تمكين الجهاز المصرفي من مواكبة متطلبات العولمة والإصلاحات يتعين عليه إدخال مجموعة من التغيرات في مجال التنظيم والتيسير من أجل الوصول إلى تغيير معياري للاقتصاد والاندماج في الاقتصاد العالمي. وذلك على المستويات التالية:

ا–المستوى التنظيمي:

عن طريق إصلاح الجهاز المصرفي القانوني والتنظيمي قصد تكييفه مع واقع اقتصاد السوق وذلك باتخاذ الإجراءات التالية:

– الحرص على التقليص من أثار عدم استقرار رؤوس الأموال في إطار إدماج النظام الوطني مع النظام الدولي.

– وضع آليات لتقدير الخطر كفيلة بتوجيه المصارف الخاصة في مجال تخصيص القروض.

– ضمان الإنصاف في معاملة المصارف العمومية والمصارف الخاصة لاسيما فيما يخص الرقابة والإشراف.

– تشجيع ظهور مصارف ومؤسسات متخصصة قصد توفير شروط المنافسة.

[1] تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، متاح على موقع سبق ذكره.

– تكييف التمويل مع الحاجات مع الأخذ بعين الاعتبار وعاء حاجات التمويل فكل وعاء (سلع، أدوات، بناءات، صادرات....) يحدد نسبة الخطر ومدة النجاعة.

ب– المستوى العلمي:

وذلك عن طريق إجراءات تهدف إلى إرجاع المصارف إلى وظيفتها الأصلية والعمل على أن تصبح مؤسسات قادرة على التنافس يتمثل هدفها الرئيسي في:

– إقامة جهاز إعلامي دقيق وحديث.

– إقامة جهاز للتسيير المحاسبي قادرة على ضمان مصداقية النتائج المصرفية.

– تحسين تحصيل الديون من المؤسسات العمومية.

– ضمان تسيير أحسن للتدفق المالي.

– العمل على أن تسترجع المصارف القرار الخاص بالقرض عن طريق اعتماد نظام قرض غير مسير إداريا.

– استكمال معالجة الاحتياطات.

ج– فيما يتعلق بتسيير المعلومات:[1]

– ضرورة توفر القطاع المصرفي على جهاز معلوماتي ناجع.

– التأكيد على أهمية تنظيم مثل هذا الجهاز، خدمة لجميع المتعاملين الاقتصاديين والماليين.

– ضرورة وضع التنظيم الحالي على أسس أكثر عقلانية واستشارة أكبر عدد ممكن من الإطارات المعنيين.

– ترقية وتحسين الوسائل الكفيلة بتوفير معلومات موحدة ودقيقة ومنتظمة وتتلاءم مع كل مستوى من مستويات تسيير المصارف.

– إعداد مجموعة من المناهج والأساليب واضحة المعالم على أساس مهام المؤسسات المصرفية وتنظيمها.

– احترام المقاييس التي يقوم عليها رأس مال المعلومات (الأجل، الفترة، الدقة).

– تحسين إطارات القطاع بكيفية تنظيم جهاز اتخاذ القرارات.

[1]تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، متاح على موقع سبق ذكره.

د– فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية:[1]

– تحفيز المؤسسات والأفراد عن طريق تكييف الوظائف المصرفية وتعديلها.

– العناية بتأهيل المستخدمين الحاليين وبتوظيف مستخدمين ذوي كفاءات عالية في ميادين المالية والاتصال والإعلام.

– وضع جهاز قصد تعديل القطاع العمومي المصرفي وتنظيمه بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

– تكوين الموظفين وتحفيزهم بهدف تحسين السلوك.

هـ– فيما يتعلق بتفعيل دور نظام الدفع:

تسعى عصرنة نظام الدفع الإلكتروني إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تقليص أجال دفع العمليات.

– تحسين سيولة حركة وسائل الدفع.

– رفع نوعية خدمات البنوك.

– دعم دور القطاع المالي في الاقتصاد وفي استقراره.

و– فيما يخص تطوير السوق المالية:

ينبغي العمل على:

– تعميق السوق الثانوية للأوراق المالية الحكومية.

– يتعين الاستمرار في الجهود الرامية إلى تقوية الوضع المالي للمصارف الحالية حتى تتمكن من تحقيق نسب كفاية رأس المال المستهدفة وأن تصبح قادرة على تحقيق الأرباح وفي هذا الصدد، يجب اتخاذ الخطوات لمنع تكرار منح القروض المشكوك فيها على نطاق واسع إلى المؤسسات العامة. والواقع أن النجاح في الإصلاح المصرفي سيتوقف بشكل حازم على توحيد قطاع المؤسسات العامة من ناحية أخرى سوف تدعو الحاجة إلى تعزيز المنافسة بين المصارف من خلال إنشاء أسواق مالية للأسهم والسندات.

[1] تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، متاح على موقع سبق ذكره.

– توسيع نطاق التمويل الطويل الأجل من خلال تشجيع إنشاء أسواق الأوراق التجارية والقروض العقارية وغيرها من الأدوات المالية الطويلة الأجل.

– إنشاء سوق للأوراق المالية. وكخطوة أولى، أنشئت لجنة تنظيم سوق الأوراق المالية والرقابة عليها في أوائل سنة 1997، والجدير بالذكر أن وجود أسواق فعالة للأسهم يعد ضروريا للنهوض بالقطاع الخاص الحديث، لأنها تعبئ المدخرات وتشكل مصدرا بديلا لتمويل المؤسسات عن طريق الأسهم.

خلاصة الفصل :

بعد استعراضنا لآليات التقييم السليم للأداء المالي للجهاز المصرفي في الفصول السابقة، حاولنا إسقاط الجانب النظري على الجهاز المصرفي الجزائري،وذلك باستخدام 3 مؤشرات للأداء المالي وهي (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر السيولة، مؤشر الربحية)، حيث حاولنا تتبع تطورها خلال فترة 2009-2017 حيث تبين لنا تطور الأداء

المالي للجهاز المصرفي، وأهم مساعي لتحسين مركزه المالي ومواكبة التطور المصرفي العالمي رغم النقائص والصعوبات التي يواجهها.

الخاتمة العامة

لقد كانت الأحداث الاقتصادية و المالية في السنوات الأخيرة كالأزمات المالية وتنامي ظاهرة تبييض الأموال وهذا كان له تأثيرا كبيرا على الحياة الاقتصادية وخصوصا على الصعيد المالي والمصرفي ، مما يفرض عليه في العديد من الأحيان إعادة تقييم ادائه بشكل دوري بما يمكنه من مواكبة التغيرات وتفادي التهديدات السوقية واستغلال الفرص استغلال أمثل ، إضافة إلى معالجة مواطن الضعف ودعم نقاط القوة ، من أجل ذلك وغيره جاء موضوع تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي سيعالج إشكالية كيف يتم تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري وماهي المؤشرات الأنجح لذلك ؟

بهذا اكتست عملية تقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي أهمية كبيرة ومتزايدة حيث هذه الأخيرة تمثل دور المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية لما تلعبه من دور في جميع المعاملات الداخلية والخارجية ومنه لا يمكن أن ينشأ اقتصاد قوي أو حتى ضعيف بدون الجهاز المصرفي فهو الممول الرئيسي لعملية التنمية.

وبغية تحديد الأداء المالي الفعلي لبنوك، استعملت العديد من المؤشرات والمعايير والنماذج اختلفت طبيعتها كل حسب توقعات المستثمرين من تقارير الأداء.

اختبار الفرضيات:

1 * يتم تقييم الأداء المالي داخل الجهاز المصرفي عن طريق استعمال المؤشرات المالية نؤكد على صحة الفرضية 1 وهذا ما أثبتناه خلال دراستنا الإحصائية

2 * نرفض الفرضية 2 ونقبل الفرضية البديلة والتي محتواها أنه : استعمال مؤشرات الأداء المالي بشكل جيد يضمن تحقيق الأهداف المسطرة من خلال تحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة ومعالجتها أي يوجد علاقة وطيدة بينهما وهذا ما أثبتته النظرية المالية والدراسات الواقعية التي تعرضنا لها في الفصل الأول.

3 *الأداء المالي يبين الوضعية المالية للجهاز المصرفي كما أن له دور كبير في تحقيق المردودية وتحسين السيولة ، هذه الفرضية صحيحة.

4 * لا يوجد تأثير لتطور الجهاز المصرفي على تحسين ادائه ، نرفض هذه الفرضية ونقبل الفرضية البديلة والتي محتواها أنه : تطور الجهاز المصرفي قد شمل جميع المجالات منها : تنويع الخدمات ، استخدام التكنولوجيا ... وهذا ما ساعد على تحسين أدائه وهذا ما أثبتناه في الفصل الثالث .

5* الفرضية رقم 05 صحيحة ، رغم الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري الا أنه لا يزال يعاني من ضعف أدائه المالي وهذا ما أثبتته الدراسات الفصل الثالث .

6 * الفرضية رقم 06 صحيحة وهذا ما أثبتته الدراسات الإحصائية في الفصل الثالث.

النتائج:

* بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الإصلاحات المصرفية الجزائرية إلا أنها لم يكن لها انعكاسات على تحسين أداء البنوك التجارية وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة.

* عملية تقييم الأداء المالي تمثل نقطة البداية في الكشف عن حقيقة النشاط وذلك لإمكانية رسم خطط مستقبلية التي تساهم في تفادي الوقوع في المشاكل والأخطار الحاصلة سابقا.

* ارتفاع فعالية النشاط

* تقييم الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على مجابهة المستقبل.

التوصيات:

– الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتقديم خدمات مصرفية جديدة والتوسع فيها والاستمرار في عملية الإصلاح وتشديد الرقابة للسير الحسن للعمل المصرفي.

– تحفيز المصارف على تحسين خدماتها المصرفية بصورة جذرية في ظل اعتبارات المنافسة مع فروع المصارف الأجنبية بدلا من إتباع سياسات وصاية على مصارفنا تقلل من تحديثه وتضعف من كفاءته.

– تحسين المناخ الذي تعمل فيه المصارف وتطوير النظم الإشرافية من جانب السلطات الإشرافية ودعم الأساليب الرقابية على المصارف لضمان السلامة المصرفية وهو ما يزيد القدرة على مواجهة العولمة.

– عصرنة منظومة الإعلام والدفع لتحسين الخدمات المصرفية و أن تكون في شفافية وسرعة حتى يتسنى لنا معرفة آخر المعطيات والإحصاءات الاقتصادية.

– تعزيز سوق القروض المصرفية وتقليص كلفة الوساطة المصرفية

– ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عن طريق بذل جهود إضافية لذلك والعمل على تفادي انخفاض القدرة الشرائية للمدخرات نتيجة ارتفاع الأسعار، وذلك بربطها بمستوى التكاليف المعيشية.

– كما يجب العمل على تمكين القطاع العام والخاص من زيادة فوائضه المالية وإصلاحه ، والاعتماد على هذا الفائض بشكل رئيسي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية.

– تأهيل المستخدمين الحاليين في المصارف وتوظيف مستخدمين ذوي كفاءات عالية في ميادين المالية والاتصال والإعلام ، والحرص على إعداد برامج تكوين وتنظيم دورات تدريبية وتحسين المستوى لفائدة عمال المصارف لتمكينهم من التقنيات المصرفية والمالية العصرية عن طريق نقل التكنولوجيا المصرفية إلى الجزائر بما يمكن من مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.

* تفعيل الشراكة مع البنوك الأجنبية خاصة في الجانب التقني من أجل تأهيل البنوك العمومية.

– المزيد من تنشيط سوق المال من خلال المصارف وتنويع العمل المالي والمساهمة في تطوير الأسواق الثانوية وربطها بالأسواق العالمية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

❖ **الكتب بالغة العربية:**

1. أحمد صلاح عطية ، " محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية " ، الدار الجامعية ، مصر 2002 / 2003
2. اسماعيل أحمد الشناوي – عبد المنعم مبارك " اقتصاديات النقود والاسواق المالية " ، الدار الجامعية ، مصر، 2000
3. جمال لعمارة ، " المصارف الاسلامية " ، دار النبأ ، الجزائر ، 1996
4. حربي محمد موسى عريقات ، " مبادئ الاقتصاد " دار الزهران للنشر ، الاردن 1997 ، الطبعة 2
5. حسين بني علي ، " اقتصاديات النقود والبنوك " المبادئ والاسس " ، دار الكندي ، الاردن ، 2003
6. رمضان زياد ، " الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك " دار وائل للنشر والتوزيع طبعة 2 ، 2003 .
7. زكرياء الدوري – يسرى السمراني " البنوك المركزية والسياسات النقدية " ، دار البازوري العلمية للنشر، الاردن ، 2006 .
8. سامر بطرس جلدة ، " النقود والبنوك " دار البداية ، عمان 2008
9. الشمري ، محمد ناظم ، " النقود والمصارف والنظرية النقدية ، " دار زهران للنشر والتوزيع عمان ، الاردن ، طبعة 1 ، 1999 .
10. طارق عبد العالي حماد ، " تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة " ، دار الجامعة ، الاسكندرية ، 1999
11. عامر أحمد حشيش ، " اقتصاديات النقود والمال " ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1993 .
12. عبد الغفار الحنفي ، رسمية قرياقص ، " الاسواق والمؤسسات المالية ، البنوك وشركات التأمين والبورصات وصناديق الاستثمار ، الاسكندرية 1999.
13. عبد الغفار الحنفي قرباقص " الاسواق والمؤسسات المالية " مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر ، 1999.
14. عبد الغفار حنفي ، " ادارة المصارف " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007
15. عبد الله نعمة جعفر ، " محاسبة المنشآت المالية " دار حنين ، عمان ، 1996
16. علي بدران ، المصارف الاسلامية والتطورات المسارعة " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان العدد 1 ، 29 فيفري 2005
17. عمرو ، " الجهاز المصرفي " ، مقال حول الجهاز المصرفي ، 2010/12/04 ،
18. محمد سعيد السمهوري ، " اقتصاديات النقود والبنوك " دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الاولى ، 2012 ،

19. محمد سعيد سلطان " ادارة البنوك " الدار الجامعية ، مصر 1993
20. محمد عبد الفتاح الصيرفي ، " ادارة البنوك " دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006
21. مصطفى رشدي شيحة ، " الاقتصاد النقدي والمصرفي " الدار الجامعية مصر ، الطبعة 5 ، 1985 .
22. نور الله كمال ، " وظائف القائد الاداري " دار طه لدراسات والترجمة والنشر دمشق ، طبعة الاولى 1992 .

❖ **المجلات و المقالات العلمية:**

1. جميل عبد الكريم الجارودي ، " المصارف الاسلامية في لبنان نشأتها معاملات الملكية ومستقبلها " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت – لبنان ، العدد 307 ، جوان 2006

2. سعدي يحي و أوصيف لخضر ، " أثر ادارة الجودة الشاملة وفعالية المنظمة " ، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، جامعة مسيلة ، 11/10 نوفمبر 2009 ص 812 .
3. شيخ بداوي " تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء " ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد السابع 2009 – 2010 .
4. طيب بوليحة ، عمر بوجمعية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا " العدد 14 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف الجزائر 2016 .
5. عبد الوهاب دادني ورشيد حفصي ، " تحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل التعاملي التمييزي (A E D) خلال الفترة 2011/2006 " مجلة الواحات لبحوث الدراسات ، جامعة غرداية ، المجلد السابع ، العدد السابع ، 2014 .

6. علي منصور محمد بن سفاع ، " تقييم الأداء باستخدام نموذجcamels دراسة تحليلية لأداء البنك الاهي ايدني للسنوات 2003 – 2007 " مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة عدن ، اليمن ، العدد الثاني ، ديسمبر 2008
7. منصوري زين ، " استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية " ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية " الواقع والتحديات " ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 14 – 15 ديسمبر2004 .
8. المهدي مفتاح السرتي " مدى امكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصيني الليبي ، " المجلة الجامعة ، جامعة مصراته ، دون البلد العدد الخامس عشر ، المجلد الثالث ، 2013

❖ **مذكرات و اطروحات:**

1. باكور حنان، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014، .
2. بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.
3. بويوسف فوزية، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2009.
4. تغيمة رزيقة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاد القرارات في البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017.
5. جمعي وسيل، عبد اللاوي مروان، التقنيات البنكية المستعملة في تمويل المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادية التمويل والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016-2017.
6. خديجة دراية ، معطاشة مبروكة " تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة شهادة تخرج ليسانس ، تخصص مالية مؤسسة جامعة جيلالي يابس ، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير 2012/ 2013 ،
7. دغميش وفاء، طرق وأساليب تمويل التجارة الخارجية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017.
8. رتيبة بركيبة ، " تقييم أداء البنوك التقليدية والاسلامية " ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي ، مرياح ورقلة ، 2014/2013

9. زهراء تغريل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص دراسات محاسبة وجبائية معمقة ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2012 2013

10. عادل عشي " الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم " مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، تخصص : تسيير مؤسسات الصناعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2001/ 2002

11. عثماني صليحة ، بن غاذة سهام ، " واقع النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية " مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر " ل م د " في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود البنك ومالية دولية ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2015 / 2016

12. عفاف ميسون، دور صيغة المرابحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2016-2017.

13. علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2006.

14. عمر توهامي " دور استراتيجية التنويع في تحسين الاداء المؤسسة الصناعية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد دولي ، جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس ، 2013/2012

15. قناوة فتيحة ، " مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص : تدقيق ومراقبة التسيير ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2014/2013

16. لعيمش أسماء، دور البنوك المركزية في مراقبة نشاط البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2015.

17. مريم شكري ، محمود نديم ، " تقييم الاداء المالي باستخدام بطاقة الاداء المتوازن " رسالة قدمت لحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة ، تخصص محاسبة والتمويل ، جامعة الشرق الاوسط ، 2012 – 2015

18. مسعي سمير ، " تغير القروض المصرفية " ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم اقتصادية ، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس ، 2007 – 2008

19. الهام طراد ، مروى مزهودي ، " دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الاوراق المالية " مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، شعبة علوم تجارية ، تخصص تمويل مصرفي كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2015 / 2016 .

❖ **النصوص التشريعية:**

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، النظام 14-01

2- قانون النقد والقرض، رقم (90-10) المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 1990/04/18.

❖ **محاضرات:**

1- شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000

❖ **مواقع الأنترنت:**

1- Mamifest.univ-ouargla.dzتحديث القطاع المصرفي في الجزائر- الإستراتيجية والسياسة المصرفية متاح على موقع الآنترنت https://scholar.google.comعباس بوهريرة، عبد اللطيف مصطفى، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة غرداية الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2017، ي

2- http://www.Delta-sw.com/pdf/Delta ERP Broclure consulté

الملاحق

مؤشرات الصلابة المالية للمصارف

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1-نسبة الملاءة الإجمالية	26.15 %	% 23.64	% 23.774	% 23.62	% 21.50	%15.98	% 18.39	%18.86	% 19.56
2- نسبة الملاءة على الغير	19.09 %	% 17.67	% 17.00	% 17.48	% 15.51	% 13.27	% 15.75	% 16.33	% 15.18
3- المستحقات الغير منتجة إلى الأموال الخاصة النظامية FPR	33.88 %	% 21.06	% 17.89	% 16.11	% 17.12	% 21.40	% 27.01	% 34.32	% 34.37
4- معدل المستحقات المصنفة	21.14 %	% 18.31	% 14.45	% 11.73	% 10.56	% 09.21	% 09.80	% 11.88	% 12.29
4-ا- معدل صافي المستحقات. م	07.31 %	% 04.86	% 04.02	% 03.54	% 03.36	% 03.20	% 03.98	% 05.40	% 05.98
5- معدل المؤونات المستحقة	65.41 %	% 73.48	% 72.15	% 69.79	% 68.19	% 65.22	% 59.2	% 54.50	% 51.37

المصنفة			3						
6- مردودية الأصول الخاصة	% 26.01	% 26.70	% 24.58	% 22.67	%18.97	% 23.55	% 20.34	% 18.14	% 17.84
7- مردودية الأصول	% 01.75	% 02.16	% 02.10	% 01.93	% 01.67	% 01.98	% 01.83	% 01.86	% 02.01
8- نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي	% 58.37	% 63.76	% 54.89	% 64.23	% 68.17	% 68.51	% 66.83	% 72.64	%72.64
9- نسبة التكاليف	% 32.22	% 31.43	% 35.07	% 35.64	% 33.48	% 40.69	% 40.01	% 34.07	% 36.97
10- نسبة الأصول إلى إجمالي الأصول	% 51.82	% 52.98	% 50.16	% 45.87	% 40.46	% 37.96	% 27.17	% 23.50	% 23.74
11- نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم	% 114.52	% 114.29	% 103.73	% 107.51	% 93.52	% 82.06	% 61.64	% 58.39	% 53.86